مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢١ | العدد (٨١) | خريف ٢٠١٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	إسحـــق الفرحان الأردن
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــــدي عمـــــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي في استراتيجية تموضع الأردن عربيًا وإقليميًا **التحرير**	٧
البحوث والدراسات المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: من حل الصراع إلى إدارة الصراع قراءة نقدية **عبدالسلام معلا** **أمين الرشيد بن ياتيبان**	١٣
تحليل استراتيجي تحول سياسات إسرائيل تجاه القدس والمسجد الأقصى الخلفيات والاتجاهات والأسباب **رائد نعيرات**	٤٩
المقالات والتقارير الأزمة الطائفية في العالم العربي، إلى أين؟ **فريق الأزمات العربي**	٦٥
الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 تحليل سياسي وإحصائي **عبدالله المجالي**	٧٧
التقرير العلمي لندوة: تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم العربي.. الحركة الإسلامية في الأردن نموذجًا ٢٠٠٧-٢٠١٧ **مركز دراسات الشرق الأوسط**	٩٣

مراجعة كتاب: اللوبي الخليجي– العربي في أمريكا بين الطموح والواقع **عارف مرشد**	١٠١
الملف البيبلوغرافي **الصراع العربي– الإسرائيلي: خمسون عامًا على حرب ١٩٦٧** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **مجدي عبد العزيز**	١١١ ١١٥ ١١٨
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٢٣
English Section **Strategic Analysis** *The Implications of Trump's Election for the Middle East* ***Rosemary Hollis*** **Articles** *Sectarianization, Popular Politics and U.S. Intervention in the Arab World* ***Marwan Asmar***	126 140
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

في استراتيجية تموضع الأردن عربيًا وإقليميًا

تُشكّل العوامل الجيوسياسية للدولة الأردنية محدّدات أساسية ومهمّة في اختيارات تموضعها العربي والإقليمي، وخلال سبعة عقود من عمر المملكة تغيّرت بعض تموضعاتها كما ثبت بعضها الآخر، وفي ظل التجربة التاريخية للبلاد في اختيار التموضع، وفي ظلّ المعطيات والظروف المستجدة خلال العامين المنصرمين، فقد بات من المهم إعادة النظر بأسس وقواعد التموضع الذي تختاره البلاد على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، إضافةً إلى التموضع الثقافي الطبيعي، وذلك بهدف الوصول إلى التموضع الاستراتيجي الأكثر استقرارًا للعقد القادم، وبما يحقق مصالح الأردن العليا.

وتلقي البيئة الجغرافية بحدودها وجوارها العربي المتعدد والاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، والعوامل الجغرافية والاقتصادية الحاكمة والتركيبة الديمغرافية المتنوعة، والبنية الفكرية والثقافية لنظام الحكم العروبي الإطار، والمستند إلى الإسلام في البعد الديني والشرعية الدينية، تلقي بظلالها القوية على اتجاهات واختيارات التموضع الفاعل والقادر على حماية المملكة من جهة، وتطويرها وتحديثها من جهة أخرى.

تاريخيًا، شكّلت بيئة التحولات في الخمسينات والستينات مخاضًا صعبًا للمملكة في ظل تحوّلات كبيرة وواسعة كانت تجتاح المنطقة ما بعد الاستعمار البريطاني والفرنسي، مثل إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، ووحدة الضفة الغربية لنهر الأردن مع ضفته الشرقية في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٢، وانتهاء حكم الممالك الهاشمية في كلٍّ من سوريا عام ١٩٢٠ والعراق عام ١٩٥٨، ونجاح الثورة المصرية

بالإطاحة بالحكم الملكي في مصر عام ١٩٥٢، وتنامي الخلافات والصراعات بين محوري الحكم العسكري والممالك العربية إلى حد الاقتتال على أرض اليمن خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٧.

وعلى نفس الصعيد حملت المملكة عبء ومسئولية الثورة العربية على الدولة العثمانية، ما أسس لعلاقات متوترة بينها وبين الحكم الأتاتوركي في أنقرة الذي ورث الدولة العثمانية، وذلك رغم السياسة الأتاتوركية المتحالفة مع الغرب حليف الأردن، كما أسّس لحساسيات بينها وبين الحكم العسكري في كلٍّ من العراق وسوريا على أنقاض الحكم الهاشمي فيهما، وازدادت هذه الحساسيات، خاصّةً بعد استلام حزب البعث للحكم في كل منهما، حيث تفاقمت هذه الحساسية في بعض الأحيان إلى حد القطيعة كما في حالة العراق بعد الانقلاب على الملكية خلال عقدي السيتينات والسبعينات، والتدخل العسكري في حالة سوريا بدخول قواتها للمملكة في عام ١٩٧٠.

ونظرًا للارتباطات التاريخية للمملكة بالسياسة الغربية والبريطانية على وجه التحديد فقد انحازت دومًا للمحور العربي والإسلامي المتحالف مع الغرب، ولكنّها خاضت خلافات أساسية مع السياسة الغربية في نفس الوقت، وخاصة فيما يتعلق بالموقف الرسمي والسياسي من القضية الفلسطينية وسياسات إسرائيل تجاه العرب والفلسطينيين.

ولذلك فإنّ التحوّلات التي تسود المنطقة منذ العام ٢٠١١ ومنعطفها السياسي والأمني الحادّ عام ٢٠١٣، وتنامي وتفاقم الحروب الأهلية في كل من سوريا الجارة واليمن الحليف وليبيا المناوئة سابقًا، إضافة إلى عدم الاستقرار في الجارة المصرية، واستمرار عمليات التهويد بلا تحفظ أو تقدير لموقف الأردن في القدس والمسجد الأقصى، وفي ظلّ التحوّلات المهمة والاستراتيجية في أوضاع مجلس التعاون الخليجي وخلافاته الحادة جدًا، ما أضعف دوره العربي وقدراته على دعم حلفائه، وتنامي نفوذ إيران بأبعاده الطائفية، وانفتاح تركيا كمعادل سُنّي للنفوذ والقوة الإيرانية الإقليمية على

الدول العربية والأردن وتطور دورها في سوريا، إنّ كل ذلك أصبح يتطلب إعادة فتح ملف التموضع الأردني في الإقليم، أي كيف يختار؟ ولماذا يختار؟ ومن يختار؟ وكيف يستثمر اختياره في حماية الاستقرار القائم في البلاد، ويقوّي وضعه الاقتصادي، ويحفظ له دوره الإقليمي المتوازن والفاعل وفق المصالح العليا للبلاد؟

ويمكن القول أنّ هذه التحولات ربّما فرضت بعض المحددات الجديدة على سياسة المملكة من جهة، وفتحت فرصًا نوعية من جهة أخرى، كما قد تحمل بعض مصادر التهديد التي تحتاج إلى التعامل معها ومواجهتها داخليًا وخارجيًا، الأمر الذي يدفع إلى الجدية في إعادة النظر بالسياسات القائمة، ورسم سياسات أكثر قوة وتماسكًا ونجاحًا راجحًا في إعادة تموضع محسوب بلا خسارة للمكاسب الإقليمية السابقة، ولكن بتحقيق انفراجات ومكاسب جديدة للمملكة.

وفق التجربة الأردنية والتجارب الشبيهة فإنّ من أهم الأسس التي يُستنَد إليها في إعادة التموضع: التحولات الاستراتيجية في الإقليم، وعلاقة المحاور بالولايات المتحدة، والعلاقة التاريخية لهذه الأطراف بنظام الحكم في المملكة، وتحقيق المملكة الاستفادة الاقتصادية المأمولة من هذه العلاقة، وحماية المملكة من أيّ اضطرابات إقليمية أو تدخلات في شئونها الداخلية، والانسجام الثقافي والفكري والاجتماعي مع المملكة، وزيادة ثقل المملكة الإقليمي والدولي.

ويمكن البحث هنا بجدية ضمن هذا السياق عن تطوير العلاقات الأردنية- التركية كرافعة مهمة وأساسية لهذا التحول وفي إطار فلسفة إعادة التموضع وأسسها، وفي نفس الوقت التعاون مع تركيا على أسس منها: التشاور في التعامل مع التحديات المشتركة، بما في ذلك التعاون أمنيًا وثقافيًا وفكريًا لمواجهة تحديات التطرف والإرهاب المحتملة في محيط المملكة وتركيا، وتطوير العلاقات الاقتصادية بما يدعم ويحفظ التنمية الاقتصادية في المملكة، والتعاون في دعم القضية الفلسطينية وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وحماية القدس والأقصى، والتعاون في خفض أو توقف الصراع الطائفي

والحروب الأهلية بعقليات تركية وأردنية توفيقية وتجميعية لا تؤمن بالعنف سبيلًا لتحقيق المصالح وحل الخلافات الداخلية وبين الدول الشقيقة، والعمل على إعادة الاعتبار للشخصية الاعتبارية للدول الإسلامية والمواجهة المشتركة لظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم.

ويُقترح اعتماد سياسات حاكمة ومتماسكة لتحقيق الحدّ الأعلى من المكاسب وتقليل الخسائر إلى الحدّ الأدنى على الصعيد الاستراتيجي في عملية إعادة التموضع هذه، ومن هذه السياسات: التزام سياسة توسيع الأصدقاء وإنهاء الخصومات إن وُجدت، والنأي بالنفس عن التدخلات العسكرية والأمنية التي لا علاقة لها بأمن المملكة المباشر، والحياد الإيجابي في الأزمات وصراعات المحاور العربية أو الإسلامية، والابتعاد عن استجلاب الضغوط الخارجية على السياسة الأردنية بالحكمة التي اشتهرت بها البلاد، واستمرار دعم القضية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال، وتوفير حاضنة اقتصادية إقليمية آمنة للمملكة خلال العقد القادم ٢٠١٨-٢٠٢٨.

ومن المهم التأكيد على القاعدة الذهبية في علوم الجيوسياسيا والجيواستراتيجيا بأنّ أساس قوّة القدرة على التموضع المستقر وفق المصالح العليا هو الاستقرار في الوضع الداخلي، والاستناد إلى وحدة وطنية متماسكة، والمشاركة الكاملة لكل قوى المجتمع في تحمل مسئولية إدارة الدولة والقرار بلا إقصاء أو تهميش، وتعزيز المواجهة المشتركة للتحديات بلا استنزاف داخلي، بحماية الجبهة الداخلية وتشكيل الجماعة الوطنية بمفهومها الاستراتيجي لكلّ البلاد... وبقدر ما تتمكن الدولة من تحقيق هذه الحالة بقدر ما تكون قادرة على اختيار التموضع وحمايته والدفاع عنه، بل والتمتع بحالة استقرار فيه وفي محيطه الآمن.

التحرير

البحوث والدراسات

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية: من حلّ الصراع إلى إدارة الصراع قراءة نقدية

أ. عبدالسلام معلا*

د. أمين الرشيد بن ياتيبان**

مقدمة

بعد عقود من الصراع القاسي في فلسطين، بين الاحتلال الإسرائيلي من جهة والشعب الفلسطيني وظهيره العربي من جهة أخرى، انعقدت الإرادة الدولية ممثلة بالقوى الكبرى، لدعوة الأطراف للجلوس إلى طاولة التفاوض للتباحث حول مصير الصراع. شكّل مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في العاصمة الإسبانية في العام ١٩٩١ محطة الانطلاق لما عرف بمسيرة السلام العربية الإسرائيلية التي اتخذت من المفاوضات آلية تهدف لإيجاد حلّ للصراع العربي/ الفلسطيني- الإسرائيلي. وفي محطة تفاوضية تالية، وتتويجًا لمفاوضات سرية بين ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وممثلين عن الحكومة الإسرائيلية انعقدت في النرويج، تم الإعلان عن توصل الجانبين لاتفاق تفاوضي حمل اسم العاصمة أوسلو، وذلك في العام ١٩٩٣.

لم تدم حالة التفاؤل التي صحبت التوقيع على اتفاق أوسلو طويلًا، وبالرغم من الفترة الزمنية القصيرة نسبيًا التي احتاجها طرفا التفاوض لإنجازه، إلا أن مؤشرات وقوع الخلاف بينهما أخذت تظهر تباعًا مع محاولات تطبيق الاتفاق على الأرض، الأمر الذي حدا بالطرفين لإعادة التفاوض التفصيلي حول الكثير من القضايا التي تم الاتفاق عليها في أوسلو، واستلزم ذلك قيامهما بالتوقيع على اتفاقيات جديدة. تلقى الخيار التفاوضي

* مرشح لدرجة الدكتوراة، كلية الدراسات الدولية، جامعة شمال ماليزيا.

** مدير معهد التميز لدراسات بيت المقدس (IEIJS)، كلية الدراسات الدولية، جامعة شمال ماليزيا.

ضربة موجعة مع وصول حزب التكتل (الليكود) الإسرائيلي للسلطة في العام ١٩٩٦، وظلت العملية التفاوضية تراوح مكانها بسبب رفض إسرائيل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وفقًا لاتفاق أوسلو[١].

ومع عودة حزب العمل الإسرائيلي للسلطة مرة أخرى في العام ١٩٩٩، لم يُبد رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهود باراك حماسًا لإعادة مسار التفاوض لسابق عهده، وتبنى سياسة تفاوضية تستبطن المناورة والمماطلة، الأمر الذي تسبب بيأس الشعب الفلسطيني من مسيرة التفاوض، وقد عبر عن ذلك عمليًا من خلال إطلاق انتفاضة الأقصى ضد الاحتلال الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠. شهد كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ آخر محاولة لكسر الجمود التفاوضي عبر ما عرف بمحادثات طابا الثانية التي حضرتها قيادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الرئيس كلينتون، وقد فشلت هذه المحاولة في التوصل إلى اتفاق ترتضيه جميع الأطراف. وعند هذه المحطة تحديدًا، فقد اعتبر الخبراء والباحثون أن خيار التفاوض الهادف لإيجاد حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد انهار تمامًا[٢].

بذلت أطراف كثيرة جهودًا مكثفة لإزالة العقبات التي اعترضت مسار التفاوض، وذلك تمهيدًا لإعادة تفعيله مرة أخرى، إلا أنه لا يزال يشهد استعصاء عميقًا، حاول الباحثون اكتشاف الأسباب والمؤثرات المحتملة التي دفعته لهذا المصير. مثل استعصاء الصراع على الحلّ أبرز سمات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقًا لقراءة الدراسات السابقة[٣].

---

[1] Avi Shlaim, "The Rise and Fall of the Oslo Peace Process," in *International relations of the Middle East*, ed. Louise Fawcette, 241-61. United Kingdome: Oxford University Press, 2005." p. 241.

[2] Ronald J. Fisher,, *Paving the Way: Contributions of Interactive Conflict Resolution to peacemaking* (New York: Lexington books, 2005), 42.

[3] Rotem Nagar and Ifat Maoz, "Predicting Jewish-Israeli Recognition of Palestinian Pain and Suffering," *Journal of conflict resolution,* 61 (2015): 272-397, 373; Peter T. Coleman et al, "Intractable conflict as an attractor: A dynamical systems approach to conflict escalation and intractability," *American Behavioral Scientist,* 50 (2007): 1454-1475, 54-56; Avi Shlaim, *International relations of the Middle East*, (United Kingdome: Oxford University Press, 2005), 241-61; Danial Bar-Tal, "Socio Psychological Foundations of Intractable Conflicts," *American Behavioral*

ولذلك فقد تركزت جهود البحث والتحليل التي تولتها تلك الدراسات نحو الكيفية الملائمة لمعالجة الاستعصاء وإزالة مظاهره. ثمة منهجيتين بارزتين تستخدمان للتعاطي مع أي صراع قائم، منهجية حلّ الصراع، ومنهجية إدارة الصراع. تعكس منهجية حلّ الصراع المساعي الهادفة لمعالجة أسباب الصراع من جذوره العميقة، والتي تكون في العادة قد نضجت على مدى طويل[٤]. أما منهجية إدارة الصراع فإنها تركز على تغيير الوعي بالذات، والثقافة السياسية لدى طرفي الصراع، ونظرة كل منهما للآخر من جهة، وللصراع من جهة أخرى، وذلك لتسهيل عملية الوصول إلى حلّ[٥].

وقد قدمت كثير من الدراسات رؤيتها الداعية لاستبدال منهجية حلّ الصراع التي أخفقت في إيجاد تسوية ملائمة له بمنهجية إدارة الصراع، معتبرة أن ذلك سيسهل عملية الوصول إلى الحلّ المنشود. لكن من الواضح أن توجهًا كهذا قد اشتمل على ثغرة واضحة تطال طريقة عمل تلك الدراسات، وتظهر في بعدين اثنين؛ أولًا: لم تناقش الدراسات السابقة مسألة البديل عن خيار التفاوض الذي جسد منهجية حلّ الصراع المتعثرة، كاستجابة تمليها قواعد التفاوض النظرية التي تؤكد على ضرورة وجود خيار بديل لدى المفاوض عن الخيار التفاوضي، وبدلًا من ذلك فقد تم التركيز على استبدال المنهجيات مع إبقاء خيار التفاوض حاضرًا. ثانيًا: لم تستند الدراسات لتأصيل نظري واضح وهي تدعو لاستبدال منهجية حلّ الصراع بمنهجية إدارة الصراع، ولم توضح كيف ستؤدي عملية الاستبدال إلى تعزيز الجهود الهادفة لإنهاء الصراع، وهو البعد الذي ستتولى هذه الدراسة معالجته تحديدًا.

Scientist, 50, (2007), 1432; Louis Kriesberg, *Handbook of International Negotiation*, (Switzerland: Springer International Publishing, 2015), 109-22; Sapir Handelman and Joel Pollak, "Interactive Models of Peacemaking: The Palestinian-Israeli Case," paper presented at: Middle East & Central Asia Politics, Economics, and Society Conference, Harvard University September 6 - 8 (2007), p. 1.

[4] Beatrix Schmelzle and David Bloomfield, *Social Change and Conflict Transformation* (Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2006), 5-12.

[5] Karin Aggestam, *Reframing and Resolving Conflict: Israeli-Palestinian Negotiations 1988-1998* (Sweeden: Lund University press, 1999), 216.

رأى باحثون أنه لا بد من تذليل كثير من العقبات التي تجعل من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مستعصيًا على الحلّ، فقد أشار بار- تال على سبيل المثال إلى أنه من الضروري تغيير ذخيرة البنية التحتية النفسية الاجتماعية، لطرفي الصراع تجاه بعضهما، كخطوة ابتدائية على طريق تغيير شكل العلاقة بينهما، معتبرًا أن تغيرًا كهذا يعتبر شرطًا ضروريًا للدفع بمسيرة السلام قُدمًا، لأنه يركز على وقف العنف المصاحب للصراع[٦]. إنّ إنجاز التحولات في مواقف أطراف الصراع (بواسطة منهجية إدارة الصراع) سيجعل طرفي الصراع أكثر قربًا من بعضهما، ويهيء فرصة حقيقية لتجديد مساعي السلام[٧]. إلا أنّ باحثين آخرين يرون أنّه في ضوء تجربة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية، فإنّ منهجية إدارة الصراع وأهدافها الواضحة، يمكن أن تقود بطريقة معاكسة إلى تصعيد الصراع، وتجعل فرص الوصول إلى تسوية له بعيدة المنال[٨]. والسبب في ذلك يتعلق بكون فلسفة إدارة الصراع تقوم على أساس معالجة مظاهر الصراع وآثاره الجانبية، وليس على أساس معالجة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى قيامه، وذلك من خلال التركيز على طبيعة العلاقات بين طرفي الصراع، ومحاولة تغيير المواقف التي يتبناها كل طرف تجاه الطرف الآخر[٩].

بناء على ما سبق، فإن الدعوة لاستبدال منهجية حلّ الصراع التي فشلت في إيجاد حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى اللحظة، بمنهجية إدارة الصراع، الهادفة لوضع حد للصدام بين الطرفين، وتغيير مواقفهما وتصوراتهما تجاه بعضهم بعضًا، كخطوة ابتدائية على طريق الوصول إلى حلّ، تتضمن إشكالًا استدعى قيام هذه الدراسة، لأنّ عملية الاستبدال لا

---

[6] Bar-Tal, *Socio Psychological*, 1447.

[7] Carrie Menkel-Meadow and Irena Nutenko, "The Next Generation: Creating New Peace Process in The Middle East," *Negotiation Journal,* 25 (November 2009): 572.

[8] Ruth Ben-Artzi, Moty Cristal, and Shirli Kopelman, "Conceptualization conflict management and conflict resolution as distinct negotiation processes in the enduring Israeli-Palestinian negotiation," *Negotiation and Conflict Management Research,* 8 (February 2015): 56.

[٩] أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة نزاعات ما بعد الثورات العربية"، صحيفة الأهرام، ١١/ ١١/ ٢٠١٥ في: http:// http://bit.ly/2fHMnUg

تشكل ضمانًا بتسهيل الوصول إلى حلّ، بل تحتمل بقوة مراكمة العوائق التي تحول دون ذلك، وبدلًا من التسريع بتهيئة الظروف الملائمة لإيجاد الحلّ، فقد تكون سببًا لتأجيل ذلك الوصول إلى أجل غير مسمى، وذلك بحكم أنّ منهجية إدارة الصراع لا تتصدى لمعالجة الصراع من جذوره، بل تحاول ضبط إيقاعه ومنعه من الذهاب باتجاه حالة يسود فيها التصعيد والمواجهة. من هنا، فقد بات من الضروري فحص ما إذا كان هذا الاستبدال يسهل فرص الوصول إلى حلّ للصراع، أم يقوم بالدفع به إلى حالة من الجمود؟ وما إذا كان يؤدي إلى زوال الاحتلال الذي يمثل أبرز تجسيد للصراع، أم إلى تطبيع وجوده كطرف مسيطر*.

أولًا: مفهوم حلّ الصراع

يرى بيتر والنستين أنّ حلّ الصراع يعني تسوية الاختلافات غير المنظورة التي ينشأ بسببها الصراع، ووفقًا لذلك سيقبل كل طرف بوجود الطرف الآخر، كما يقومان بوقف الأعمال العنيفة تجاه بعضهما[١٠]، وهو أسلوب يركز على معالجة الأسباب التي تمهد لقيام صراع بين طرفين. لذلك تذهب الجهود الهادفة لحلّ الصراع لترتيب عملية تسعى لتخفيف أو إزالة مصادر الصراع[١١]. "والغرض من هذا الأسلوب هو مساعدة الأطراف المشتركة في الصراع على فهم حاجات الأطراف الأخرى ومصادر الصراع وموضوعاته، والعمل على إيجاد حلول جذرية للصراع"[١٢].

---

* نظرًا لتركيز البحث على معالجة المفاهيم والأفكار والسلوك المتصل بكل من حل الصراع وإدارة الصراع، ولكون التأصيل النظري لهذه القضايا غربي المنشأ، فإنّ المساهمات العربية في هذا التأصيل محدودة. ولذلك فقد ارتأى الباحث اللجوء لمصدر المعلومات الأول مباشرة المتمثل بالمراجع الغربية، بدلًا من الاعتماد على المراجع العربية التي ستكون مصادر من الدرجة الثانية بالضرورة، ولهذا السبب جاءت جل مراجع هذا البحث مما كُتِب باللغة الإنجليزية.

[10] Niklas L.P. Swanström and Mikael S. Weissmann, *Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: a conceptual exploration* (Washington: Johns Hopkins University & Uppsala: Uppsala University, Summer, 2005), 25.

[11] Hilal Ahmed Wani, "Understanding Conflict Resolution*", International Journal of Humanities and Social Science,* 1 (February 2011): 105.

[١٢] زياد الصمادي، "حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ٢٧.

إنّ مفهوم حلّ الصراع يحتمل تفسيرات كثيرة، فمن ناحية يمكن اعتباره كعملية تهدف إلى حلّ أو إنهاء الصراع بطرق متعددة، ويمكن أن يكون استخدام العنف والحرب من بينها[١٣]. يرى باول بيلار أنّ استخدام الوسائل العسكرية في الصراع يساهم في تسريع عملية الوصول إلى حلّ، وذلك من باب أن استخدام العنف يدفع أطراف الصراع لتفويت الأثمان الباهظة التي تترتب على هذا الاستخدام، حيث تبدأ بإجراء حسابات الربح والخسارة فيما يتعلق ببقاء حالة الاشتباك العنيف بينهما أو التوصل إلى حلّ معقول له[١٤].

بطريقة تذكر أن آليات حلّ الصراع لا تقتصر على الوسائل السلمية فقط، وقد يكون اقتصارها على ذلك سببًا في عدم الوصول إلى حلّ للصراع مبدئيًا. يرى لاوي أنّ الحلّ الجذري للصراع بين طرفين يصبح واقعًا، إذا حققت اتفاقية الحلّ بينهما المصالح والاحتياجات المشتركة لهما، وعندما لا يقوم الاتفاق على أساس الحلول الوسط فيما يتعلق بقيم أي طرف، في إشارة إلى أن القيم الأساسية لأطراف الصراع غير قابلة للتفاوض. في الأثناء، لا تتنكب الأطراف للحلّ الذي يتم التوصل إليه، حتى لو كانت تملك القوة لفعل ذلك في مرحلة ما بعد التسوية[١٥]. وهي حالة تعكس وجود الرغبة لدى الأطراف بالتوصل إلى حلّ ابتداء، ثم استعدادها لتهيئة الظروف والأسباب التي تعين على استدامته.

يشكل حلّ الصراع من وجهة نظر البعض بديلًا عن المخاطر والتهديدات التي تواجه العالم، كما تركز منهجية الحلّ بشكل كبير على الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها إيجاد حلّ للصراع[١٦]. من هنا، فإنّ فرص الوصول إلى حلّ للصراع هي ذات

---

[13] *Defining Conflict Resolution*, p. 3. Available at Carolyn Manning, http://bit.ly/2wwH8he

[14] Kristine Hoglund, *Violence –Catalyst or Obstacle to Conflict Resolution, Seven Propositions Concerning The Effect of Violence on Peace Negotiation*. The paper was prepared for the research seminar, Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, 26 September 2001. An earlier version was presented at the Fifth International Conference of Ethnic Studies Network, Derry/Londonderry, Northern Ireland, June 2001. p. 8. Available at: http://bit.ly/2hMVd7P

[15] Hoglund, Violence – Catalyst or Obstacle to Conflict Resolution, p. 3-4.

[16] Hilal Ahmad Wani, Andi Suwirta and Joseph Payeye, "Conflict Resolution and Conflict Transformation: Some Reflections", *Jurnal Kajian Pendidikan*, 3 (June 2013): 37. Available at : http://bit.ly/2ynqQMe

علاقة طردية بدرجة المخاطر المتحققة ببقاء الصراع مفتوحًا، الأمر الذي يجعل لتكلفة الفرصة البديلة عن حلّ الصراع دورًا في تقرير مصير الصراع، وما إذا كان سيتجه نحو الحلّ أو الاستعصاء. ولذلك فإنه لا يبدو أن أطراف الصراع في الصراعات التي لا تستجيب لجهود الحلّ، كما هو الحال في الحالة محلّ الدراسة، تواجه مخاطر عالية في حال بقاء الصراع مفتوحًا، وهو السبب الذي يجعل إسرائيل تتلكأ في الوصول إلى حلّ.

ثانيًا: مفهوم إدارة الصراع

يرى فريد تانر أنّ مفهوم إدارة الصراع ذو صلة بتحديد وتخفيف الصراع، أو يعمل على احتوائه ودون السعي لحلّه بالضرورة، أما ويليام زارتمان، فيرى أن إدارة الصراع تعني إزالة العنف، والأعمال ذات الصلة به، وترك أمر التعاطي مع الصراع للمستوى السياسي فقط[١٧]. يوضح آخرون أنّ إدارة الصراع تعني القدرة على التعرف إلى الصراع، والتعاطي معه بطريقة تعمل على تخفيف التوتر في مشاعر الأطراف المنخرطة فيه، وتعزيز العلاقات فيما بينهم، وتوفير فرص نمو الإبداع والإنتاج والعمل المشترك، بطريقة تقلل من فرص قيام الصراع، إنّها تتضمن أيضًا معالجة النزاعات التي تُستجد، وتعمل على احتواء المواجهة المسلحة من خلال التدخل المناسب[١٨].

يرى الصمادي أنّ الغرض من منهجية إدارة الصراع، هو مساعدة أطراف الصراع على الوصول إلى حالة يمتنع فيها كل طرف عن القيام بسلوك يتسم بالعنف أوالعداء إزاء الطرف الآخر، كما أنها لا تركز على مصادر الصراع، بقدر تركيزها على سلوك أطراف الصراع، وبعض موضوعات الصراع بالقدر الذي لا يؤدي إلى قيام سلوك عنيف أو معادي من أطراف الصراع تجاه بعضها بعضًا، وعادة ما تستخدم هذه المنهجية لخفض درجة العداء والتعقيدات في سلوك طرفي الصراع، حتى يتم الوصول للنقطة المناسبة لاستهداف مصادر الصراع وموضوعاته، مثل السعي لوقف إطلاق النار بين طرفين

[17] Swanström and Weissmann, "Conflict Prevention," 23-24.
[18] U.S. Department of Interior Office of Collaborative Action And Dispute Resolution, *Getting to the Core of Conflict I: Conflict Management Skills*, USA: CHI LLC, (2010), p. 12. Available at: http://bit.ly/2yn3AxK

يتقاتلان[١٩]. تهدف إدارة الصراع لاستخدام وسائل غير عنيفة للتعاطي مع الصراع من خلال التسوية القائمة على الحلول الوسط، أو من خلال مساعدة الطرف الثالث الذي يسعى لتسهيل فرص الوصول إلى تسوية أو حلّ[٢٠].

هناك ثلاثة أنماط تعود لمنهجية إدارة الصراع، منها الإجراءات الأُحادية التي يتولى القيام بها أحد طرفي الصراع، ويهدف من خلالها منع الطرف الآخر من المبادرة بممارسة العنف أو البدء بتصعيده، ثم الإجراءات المشتركة، وتعود للإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يتولى القيام بها الطرفان سويًا لمنع قيام العنف، أو السيطرة عليه من خلال التنسيق المشترك بينهما، وأخيرًا، الإجراءات الخارجية التي تعود لطرف ثالث متمثلًا بقوة عظمى أو لاعب إقليمي فاعل، أو منظمات دولية تسعى للتدخل في الصراع لمنع قيام العنف أو العمل على التحكم به[٢١].

يتضح بناء على ما سبق أن منهجية إدارة الصراع تتعامل مع معطيات الصراع كما هي، وبالطريقة التي تفرض بها نفسها على الأرض، ولا تسعى لتغيير هذه المعطيات أو التأثير فيها بُغية تسهيل الوصول إلى حلّ، بل تعمل على تكييف العلاقة بين طرفي الصراع، وخفض مستويات العنف أو احتمالات الصدام المسلح بينهما لأدنى درجة ممكنة، يتم ذلك في ظل التسليم بسيادة تلك المعطيات، ودون أن يكون هناك خطوات جادة تعمل على إنهاء الصراع، لأنها لا تحاول أساسًا الاقتراب من الأسباب التي أدت إلى تفجره، فضلًا عن عدم محاولة دراستها أو تحليلها لأجل فهم أفضل للصراع، وللكيفية التي ينبغي معالجته وفقًا لها، وهي لذلك تسعى للحفاظ على مستويات وحدود معينة يدور فيها الصراع ولا يتجاوزها، مما يعني أن عملها يهدف لمنع تطور وامتداد الصراع، من خلال إبقائه على الحال الذي تفرضه المعطيات الحاضرة على الأرض.

---

[١٩] الصمادي، "حل النزاعات،" ٢٧.

[20] Manning, "Defining Conflict," 3.

[21] Bar-Siman-Tov, "Dialectic Between," 11.

ثالثًا: ظهور منهجية إدارة الصراع

ثمة علاقة تربط بين ظهور منهجية إدارة الصراع، ومقدار كفاية منهجية حلّ الصراع، وذلك فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية الإسرائيلية. أشار هيربت كيلمان إلى أنّه حينما وصلت جهود حلّ الصراع إلى الحائط المسدود، اختفت منهجية حلّ الصراع، فيما أصبحت منهجية إدارة الصراع هي المفضلة، لتشكل بذلك بديلًا عن منهجية الحلّ، وتمهد لها الطريق[٢٢]. بدأ محلّلون كهاري كريسلر وإفرايم إنبار بالحديث عن منهجية إدارة الصراع بدلًا عن منهجية حلّ الصراع منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، لتخدم كبديل عن منهجية حلّ الصراع، ولتمثل مرحلة تقود إليها في ذات الوقت[٢٣]. من المُلاحظ أنّه عندما فشلت الجهود المبذولة لإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، اعتبر الباحثون وصناع القرار أن الوقت ليس ناضجًا بعد لحلّ الصراع، وأنّ الخيار الوحيد المتاح يتعلق بإدارته فحسب[٢٤].

وهكذا، يرتبط الدفع بفكرة إدارة الصراع إلى الواجهة بإخفاق منهجية حلّ الصراع عن إيجاد حلّ له. ومع ذلك، فإنّ دور منهجية الإدارة لا يعني القيام بأدوار منهجية الحلّ، وإنما العمل على إدارة مرحلة ما بعد فشل الجهود الهادفة لإيجاد حلّ للصراع، وذلك من خلال التحكم في بعض مظاهره وضبط حركة تفاعلاته، ومنعه من الانزلاق باتجاه العنف غير المرغوب به، ربما من وجهة نظر أحد طرفي الصراع فحسب. وبالتالي يصبح القول بأنّ منهجية إدارة الصراع تمثل بديلًا عن منهجية حلّ الصراع محلّ نظر وتدقيق عميق. لأنّ هدف وآلية عمل أيًا منهما يختلف عن هدف وآلية عمل الأخرى[٢٥].

---

[22] Herbert C. Kelman, *Reconciliation as Identity Change: a Social Psychological Perspective, In Conflict Resolution to Reconciliation* (UK: Oxford University, 2004), 111-124.

[23] Handelman and Pollak, "Interactive Models," 3.

[24] Yaacov Bar-Siman-Tov, *Dialectic Between Conflict Management and Conflict Resolution, in The Israeli-Palestinian conflict: from conflict resolution to conflict management* (The Jerusalem Institute for Israel Studies: Palgrave Macmillan, 2007), 9.

[25] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, "Conceptualization Conflict," 61.

على أيّ حال، فإنّ المنظرين لمنهجية إدارة الصراع لم يوضحوا كيف أنّ استخدام هذه المنهجية سيؤدي إلى تحسينات في العلاقة بين الأطراف، أو كيف ستؤدي إلى تعزيز الجهود الهادفة لإنهاء الصراع[٢٦]. وذلك على ضوء الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد افتراضات مسبقة، أو تصورات موثوقة يمكن لها أن تمهد السبيل لحلّ دائم للصراع[٢٧]. يعتقد هيو ميال أن المنظرين الذين يميلون لاستخدام منهجية إدارة الصراع، يرون أنه يترتب على الصراعات العنيفة تبعات، يصعب التخلص منها، ذلك لأن الخلاف في مثل هذه الحالات يتركز حول القيم والمصالح داخل المجتمعات المتصارعة من جهة، وفيما بينها من جهة أخرى، و يعتقد هؤلاء المنظرون أن السعي الهادف لحلّ مثل تلك الصراعات يبدو غير واقعي، وأن أفضل ما يمكن فعله يتمثل بإدارة هذه الصراعات والعمل على احتوائها، وهذا يستلزم وضع حد للعنف، واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية[٢٨].

رأى آخرون أن بعض الاتجاهات ظهرت عندما بدا الناس عاجزين عن حلّ الصراع، وتهدف هذه الاتجاهات إلى الحفاظ على الوضع القائم، من خلال منع الحالة من الذهاب باتجاه الأسوأ، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الحفاظ على بقاء العملية التفاوضية من أجل منع التصعيد وظهور العنف، ولكن ليس للوصول إلى حلّ[٢٩]. وهي الحالة التي لا تساعد على إنهاء الصراع، وإنّما إبقاؤه في دائرة التجميد[٣٠]. ولذلك يمكن القول بأنّ مفهوم إدارة الصراع يعكس رؤية متواضعة للتعاطي مع الصراع، لأنّها تسعى لتقليل مظاهر الصراع كالعنف والتصعيد دون السعي لحلّه[٣١].

---

[26] Handelman and Pollak, "interactive models," 3.

[27] Herbet C. Kelman, "Social-Psychological Contributions to Peace Making and Peace Building in Middle East," *Applied Psychology: An international Review* 47 (1998): 10.

[٢٨] أحمد جميل عزم، "إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٥ (صيف ٢٠١٢)، ٦٩.

[29] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, "Conceptualization Conflict," 60.

[30] Aggestam and Bjorkdahl, "Just Peace," 5.

[٣١] عزم، "تحويل الصراع"، 69.

من الواضح أن منهجية إدارة الصراع تهدف للحفاظ على طبيعة الوضع القائم بين طرفي الصراع، وذلك من خلال منع مظاهر العنف والصدام بينهما، تلك التي تعتبر واحدة من الأدوات الممكنة لحلّ الصراع وفقًا لمفهوم حلّ الصراع كما تبين أعلاه. ويعكس الحفاظ على الوضع القائم في الغالب مصالح أحد طرفي الصراع، فيما يمثل السعي لتوظيف أدوات الصدام العنيفة، لتغيير معطيات الوضع القائم مصالح الطرف الآخر، وذلك بحكم تناقض مصالح الطرفين.

من هنا، فإنّ المهام المنوطة بمنهجية إدارة الصراع لا يبدو أنها تقوم على قاعدة التوازن في مصالح طرفي الصراع، ولا تعمل باتجاهين، بل تخدم من جهة أهداف الطرف الإسرائيلي الذي يعمل بقوة للإبقاء على حقائق الوضع القائم كما هو، فيما تعمل من جهة أخرى على عرقلة مساعي الطرف الفلسطيني، الساعي لتوظيف كل الأدوات المتاحة لتحقيق أهدافه التي من ضمنها تغيير حقائق الوضع القائم. وهي إشارة تعكس دور المنهجية الذي يتعلق بالرغبة في التحكم باتجاهات الصراع، أكثر من الرغبة بتسهيل الوصول إلى حلّ له، ولذلك يمكن القول إنّ منهجية إدارة الصراع بإسقاطاتها النظرية الغربية المنشأ هي أقرب لأن تكون واحدة من أدوات الصراع، أكثر من كونها وسيلة تسعى لتسهيل الوصول إلى حلّ له.

ثمة مشكلة تتعلق بكون الإطار النظري للتفاوض- بما فيه منهجية إدارة الصراع بالطبع- يمثل منتجًا مفهوميًا غربيًا، وقد عكس تجارب الصراع والتفاوض الأوروبية بين دولة ودولة مكتملتي الشخصية والسيادة، ويراد له أن يطبق على حالة أحد طرفيها ليس غربيًا من ناحية، كما أنه يمثل شعبًا واقعًا تحت الاحتلال، فيما يمثل الطرف الآخر دولة محتلة من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعل من إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقًا للمنظور الغربي يبدو غير مقبول من وجهة النظر الفلسطينية، وذلك لأنّ تداعيات ذلك تتناقض مع المصلحة الفلسطينية.

كان يتعين على المفاوض الفلسطيني أن يقترح طريقته الخاصة في إدارة الصراع، وفقًا لأسس وقواعد جديدة لمفهوم إدارة الصراع تعكس رؤيته ومصالحه الخاصة، غير أن ثمة

عقبات تعترض توجها كهذا، منها على سبيل المثال:

(١) عدم وجود تأصيل نظري لكيفية إدارة الصراع بطريقة تغاير المنظور الغربي لإدارة الصراع من ناحية، وكيفية إدارة الصراع بين حركة تحرر وطني وبين دولة محتلة من ناحية أخرى (وهي مسألة تحتاج لجهود إبداعية في المقام الأول).

(٢) إن ضعف المفاوض الفلسطيني، وطبيعة الظرف الذي واكب انخراطه في مسار التفاوض[٣٢] لا يؤهله لفعل ذلك، إذ إنه ليس ندًا تفاوضيًا للطرف الإسرائيلي وفقًا لقواعد التفاوض النظرية السائدة، وبالتالي فهو ليس شريكًا مؤسسًا في صناعة الحدث التفاوضي، بل تابعًا لإرادة الطرف الآخر حصرًا.

(٣) حتى لو كان المفاوض الفلسطيني قادرًا على فعل ذلك، فإنّه لا تتوفر لديه الإرادة للتنفيذ، لأنه لا يود أن يخسر بقاءه السياسي المرتبط بوجود عملية تفاوضية مستمرة. وبذلك، فإنّ معالجة هذه الأفكار يحتاج لبحث قائم بذاته.

رابعًا: جدلية العلاقة بين حلّ الصراع وإدارة الصراع

تؤدي كل من منهجيتي حلّ الصراع وإدارة الصراع دورًا في العملية الهادفة لحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على قاعدة حلّ الدولتين، من الواضح أن كلا المنهجيتين لا تعملان بطريقة منفصلة، بل هما متداخلتان[٣٣]؛ تقوم منهجية الإدارة- من الناحية النظرية- بتمهيد الطريق لمنهجية الحلّ، بينما تتكامل الثانية مع الأولى[٣٤]. تؤكد بن-آرتزي وآخرون أنه تم اعتماد فكرة إدارة الصراع كبديل عن فكرة حلّ الصراع، تلك التي تركز على مناقشة قضايا الصراع الشائكة التي تشكل لب الصراع وسبب ديمومته، فيما يهدف أسلوب إدارة الصراع إلى خلق حالة من الثقة، وكسر كثير من الحواجز بين الأطراف

---

[٣٢] أحمد قريع، "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق"، مفاوضات أوسلو، ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥، ٤٣.

[33] Ayman Talal Yousef and Mohanad Mostafa, "Netanyahu's Strategy: A Question of Occupation and a Dilemma of Recognition," *International Journal of West Asian Studies,* 5 (2013): 63.

[34] Bar-Siman-Tov, "The Israeli," 10; Handelman and Pollak, "*Interactive Models*," 15.

للتمهيد لحلّ الصراع[٣٥]. حيث يمكن إدارة الصراع أولًا، والانتقال به من حالة العنف إلى الحالة السياسية، ومن ثم يتم السعي لحلّه وتحويله وإزالة أسبابه[٣٦].

هناك مدخلان بارزان للعلاقة بين منهجيتي حلّ الصراع وإدارة الصراع:

١. التراتب الزمني

يُقصد بالتراتب: أيُّ المنهجيتين يأتي أولًا. وفقًا للدراسات السابقة، فإنّ منهجية إدارة الصراع تأتي أولًا، لأنّ من مهامها تمهيد الطريق لمنهجية الحلّ. أفاد بار- سيمان توف أنّ العلاقة بين المنهجيتين تنطوي على أهمية لأنّها تكشف عن مسار الانتقال فيما بينهما[٣٧]. وهو المسار الذي يبدأ بالإدارة لينتهي بالحلّ. توضح بن آرتزي وآخرون أنه بدلًا من مناقشة أسباب الصراع الجوهرية، فقد رأى بعضهم أنّ بالإمكان تقسيم عملية البحث عن تسوية إلى عدة مراحل، فبعد قطع أشواط من مراحل إدارة الصراع يتم الانتقال إلى عملية حلّ الصراع التي ستكون ناضجة، على ضوء كسر كثير من الحواجز بين الفريقين خلال مراحل إدارة الصراع السابقة[٣٨].

يمثل هذا التراتب أبرز مظاهر العلاقة بين المنهجيتين. ولّما كانت منهجية إدارة الصراع تأتي أولًا، علمنا عندها أن الانتقال من منهجية حلّ الصراع التي فشلت في إيجاد حلّ للصراع إلى منهجية الإدارة كما تقترح الدراسات، يعني استخدام اتجاه عكسي في العلاقة بينهما، فما هو المبرر لذلك؟ وكيف يمكن للدراسات السابقة أن تسوغ الانتقال من منهجية حلّ الصراع المتقدمة لمنهجية إدارة الصراع الابتدائية؟ وكيف يمكن لهذا الانتكاس أن يخدم الجهود الهادفة للتوصل إلى حلّ للصراع؟

إنّ تنفيذ الاستبدال العكسي لمنهجيات الصراع، يمثل تعسفًا في التعاطي مع الوقائع، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم الرغبة في فتح النقاش حول البديل عن منهجية حلّ

---

[35] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, "Conceptualization Conflict," 58

[36] I. William Zartman, *Peacemaking in international conflict: Methods and techniques* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007), 3.

[37] Bar-Siman-Tov, " *The Israeli*," 10.

[38] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, "Conceptualization Conflict," 58.

الصراع التي فشلت في الوصول إلى حلّ مناسب له، تلك المنهجية التي تمثلت بالمفاوضات أساسًا. يشكل البحث عن بديل للتفاوض خيارًا أكثر معقولية من الدعوة للعودة بآليات التفاعل مع الصراع خطوات واسعة إلى الخلف، ولكن هذا المنحى غير مرغوب فيه بالنسبة للجهات النافذة التي تحاول إملاء شكل محدد للعلاقة بين طرفي الصراع، وطريقة الاشتباك فيما بينهما، ولإنفاذ هذه الإرادة، فقد تم استقدام منهجية إدارة الصراع لتتصف المسافة بين طرفي الصراع، ولتملأ الفراغ الناجم عن إخفاق منهجية حلّ الصراع من جهة، ولتفوت الفرصة على بدائل أخرى من أن تأخذ فرصتها في مشهد التدافع بين طرفي الصراع من جهة أخرى.

لا يمكننا فصل عملية العودة إلى الوراء عن دلالتها المتعلقة بالبعد الزمني تحديدًا، وذلك لأنّ عملية البحث عن حلّ للصراع والحال هكذا ستدخل في حلقات زمنية جديدة. غني عن القول إنّ عامل الزمن وحركة اتجاهه تمثل واحدًا من مركبات الصراع المهمة، وبناء عليه فإنّه ليس من الحصافة استبعاد هذا البعد من دائرة التداول حول حاضر ومستقبل الصراع. ولذلك فإنّ طريقة الانتقال العكسي ما بين المنهجيات يخدم الطرف الإسرائيلي الساعي لكسب الوقت الثمين اللازم لتغيير الحقائق على الأرض. وهو ما يعني عمليًّا تجميد الحركة الطبيعية للصراع، من خلال منع حركته إلى الأمام، وإبقاءها تراوح في المدى الذي يناسب الطرف المستفيد من بقاء الوضع القائم أطول فترة ممكنة.

٢. الاستبدال

يغاير الاستبدال الذي يتم بين منهجيات حلّ الصراع بطريقة ما مفهوم التراتب والتكامل في عمل هذه المنهجيات، ويصبح عندها من الصعب التوفيق بين المعنى الذي يؤديه التراتب الزمني بين المنهجيات، وبين المعنى الذي يؤديه استبدال المنهجيات، إلاّ إذا تم تحوير مفهوم حلّ الصراع كهدف تسعى المنهجيات للوصول إليه. وهي المهمة التي تقع على عاتق منهجية إدارة الصراع، بحيث يصبح مفهوم الحلّ ما بعد استبدال المنهجيات غير مماثل لمفهوم الحلّ الذي فشلت الأطراف في التوصل إليه ابتداء.

يتضح ذلك بجلاء على ضوء إدراك أنّ عمل منهجية إدارة الصراع غير ذي صلة بتذليل العقبات المادية وحقائق الوضع القائم، التي تعترض الوصول إلى حلّ للصراع، وإنما العمل على تغيير معايير القبول أو الرفض لدى أطراف الصراع- بل الطرف الضعيف تحديدًا- إزاء عروض الحلّ المقدمة، كي يصبح ما كان مرفوضًا بالنسبة إليه سابقًا مقبولًا الآن. وعليه فإنّ الاستبدال لا يقع في الحقيقة فيما بين المنهجيات الهادفة للوصول إلى حلّ للصراع، وإنّما في مضمون الحلّ المطلوب له. وتبعًا لتغيير مضمون الحلّ يتم تكييف منهجيات التعاطي مع الصراع وليس العكس.

لا يزال من المهم شرح المنظور الذي يتم استبدال المنهجيات وفقًا له، والكيفية التي يتم بها، وتوضيح ما إذا كان طرفا الصراع يوافقان على هذا الإجراء، وأنّه يعبر عن مصالحهما المشتركة. وهل يعكس الاستبدال مبدأ التبادلية في العلاقة المفترضة بينهما[٣٩]، أم أنّ ثمة طرف هو من يقرر طبيعة الاشتباك وآليات التدافع، أو شكل العلاقة بين الطرفين من جانب واحد؟ يصح القول بأنّ مطلب استبدال المنهجيات التي تتعاطى مع الصراع لا يستند إلى قواعد واضحة، ويفتقر للتأصيل النظري والتقرير المفهومي المطلوب، ولا يقدم رؤية متكاملة لتسويغ الاستبدال وآليات حصوله، ولا للكيفية التي يؤثر بها على الجهود الهادفة لإيجاد حلّ للصراع.

يعقد غياب التبادلية في تقرير شكل الآليات الهادفة لحلّ الصراع، أو التعاطي معه المشكلة بدلًا من العمل على تسهيلها، ذلك لأنّ الإجراءات والحال هكذا ستعكس مواقف ورغبات ورؤى أحد طرفي الصراع لا كلاهما. وحتى تكون خطط التعاطي مع الصراع ذات الصلة بالطرفين مقبولة وجديرة بالنجاح، فلا بد لها أن تعكس رؤاهما معًا ومصالحهما المشتركة، ذلك لأنّ الصراع يمثل تعبيرًا عن علاقة تفاعلية تتم بين طرفين، فكيف يصح أن يقرر أحد الطرفين شكل تلك العلاقة وآليات حلّ ما يترتب عليها من إشكالات من جانب واحد؟

---

[39] I William Zartman, *Negotiation and Conflict Management: Essay on the Theory and Practice* (London: Routledge 2008), 74.

يوضح بيتر كولمان: بأنّه إذا اعتاد طرف الصراع القوي على تحديد شكل العلاقة بين طرفي الصراع من جانب واحد، فإنّ هذا يؤسس للمشكلة الأبرز التي تواجه الجهود الهادفة لوضع حد للصراع، مضيفًا أنّ ذلك يحدث بسبب سيادة رؤية ذلك الطرف التي تحدد طبيعة العلاقة مع الطرف الآخر، وطريقة الاشتباك بينهما[٤٠]. في ضوء ما تقدم، فإنّ منهجية إدارة الصراع يمكن أن تشمل فخًا عميقًا يستهدف طرف الصراع الضعيف تحديدًا، وذلك لأنّها تعمل في اتجاه واحد لا اتجاهين، وتحاول الحفاظ على مستوى معين من الاشتباك بين طرفي الصراع، وتعمل على تغيير طبيعة العلاقة بينهما قبل إنجاز الحلّ العادل له. ولذلك فإنّ منهجية الإدارة تباعد بين أطراف الصراع و إمكانية الوصول إلى حلّ له، بدلًا من العمل على تحقيق ما هو عكس ذلك[٤١].

خامسًا: إدارة الصراع والسلوك التفاوضي الإسرائيلي

في ضوء علاقة التداخل بين منهجيتي حلّ الصراع وإدارة الصراع التي تشكل بُعدًا آخر في شكل العلاقة بينهما، فإنّه من المهم فحص وتقييم السلوك التفاوضي الإسرائيلي، ومعرفة ما إذا كان يهدف للوصول إلى تسوية معقولة للصراع، أم أنّه يستخدم التفاوض كأداة لإدارة الصراع منذ لحظة انطلاق مسار التفاوض الأولى، خصوصًا أنّ مثل هذا التداخل يسمح بالاتكاء خلف منهجية إدارة الصراع على سبيل المثال، لمواصلة الصراع العنيف ضد الشعب الفلسطيني، فيما يشي ظاهر الأمر بقيام حالة تحاول البحث عن حلّ تفاوضي للصراع.

يرى العديد من الباحثين أنّ إسرائيل قد التحقت بمؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ لأجل كسب الوقت الذي تحتاجه لفرض الوقائع التي تلائمها على الأرض، وتحقيق رؤيتها حول مشروع إسرائيل الكبرى[٤٢]. أكد إدوارد سعيد أنّ إسرائيل قد سعت من

---

[40] Peter Coleman, "Characteristics of protracted intractable conflict: toward the development of a meta framework-1," *Peace and conflict: journal of peace psychology* 9 (2003): 1-37 ; Aggestam and Bjorkdahl, "*Just Peace*," 7.

[41] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, "Conceptualization Conflict," 61.

[٤٢] شلومو بروم، "اتفاق أوسلو والسلام المستحيل آراء وتقويمات إسرائيلية: عملية أوسلو في الميزان بعد ٢٠ عاما"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٣. موجود على الرابط: http://bit.ly/2xi1BZP

خلال اتفاق أوسلو لإضفاء الشرعية على احتلالها للضفة الغربية وغزة والقدس والجولان، وحمل الفلسطينيين لقبول ذلك عبر إدخال هذا الموضوع في قلب الاتفاق بينها وبين منظمة التحرير[٤٣]. بدوره يرى غسان الخطيب "أن أحد الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل من اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) كان إنشاء المستوطنات وتوسيعها، وأنّ الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية سعت لضمان الانسجام بين سياسات إسرائيل الاستيطانية، وبين الاتفاقات مع الفلسطينيين"[٤٤].

أما دين بروت، فقد أفاد بأن إسرائيل كانت تتوق لتحقيق هدفين من خلال التوقيع على اتفاق أوسلو، تقليل احتمالية تجدد الانتفاضة مرة أخرى، ثم وقف تقدم حركة حماس[٤٥]. يرى جورجيو جالو أنّه في بعض الأحيان، يقوم الطرف الذي لا يود تغيير الوضع القائم باستخدام المفاوضات لتعويق وإبطاء عملية الانتقال باتجاه السلام الدائم، ويمكن تحقيق ذلك عبر مجموعة من الطرق: سحب قدم الطرف الآخر من خلال جعل العملية التفاوضية تدوم لأطول فترة ممكنة، في الأثناء يتم العمل على تغيير الحقائق على الأرض مما يجعل الوصول إلى حلّ حسب مطالب الطرف الآخر يبدو صعبًا إن لم يكن مستحيلًا[٤٦].

وحتى بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٩٣، فقد استمر قادة إسرائيل باتباع سياسة تقوم على المراوغة تجاه قضايا الاحتلال، والمستوطنات اليهودية والدولة الفلسطينية التي لم تسبب إحباطًا للجانب الفلسطيني فقط،

علي الجرباوي، "المأزق الفلسطيني ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات،" *مجلة الدراسات الفلسطينية* ٢٥، العدد ٩٩ (صيف ٢٠١٤)، ٣٤.

[٤٣] إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، ط.١، (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢)، ٢٠٧.

[٤٤] غسان الخطيب، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط: الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤)، ١٧٢.

[45] Dean G. Pruitt, "Pre negotiation development of optimism in intractable conflicts," *International negotiation* 20 (2015): 66.

[46] Giorgio Gallo and Arturo Marzano, "The Dynamics of Asymmetric Conflicts: the Israeli-Palestinian case," *The journal of conflict studies* 29 (2009): 39.

بل استياءً إزاء السياسة الإسرائيلية ككل[٤٧]. وكتمثيل لتلك السياسة، فقد حافظت إسرائيل على ممارساتها الاحتلالية أثناء التفاوض، بل إن وتيرة هذه الممارسات قد ازدادت بشكل ملفت فيما يتعلق بكثير من القضايا. وقد تم كل ذلك قبل أن تصل جهود التفاوض للحائط المسدود أواخر العام ٢٠٠٠، منها:

١. واصلت إسرائيل العمل على بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلك التي تسمم أجواء المفاوضات، وتقوض فرص نجاحها في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين[٤٨]. حيث إن بقاءها يشكل حاجزًا طبيعيًا يحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية[٤٩]. أوضحت هيئة "أمريكيين من أجل السلام الآن" أنّ معدل الزيادة في البناء الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغت ٤٩.٥٢٪، وذلك منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠١، وأنّ معدل الزيادة في عدد المستوطنين في ذات الفترة بلغ ٧٢٪، حيث قفز عددهم من ١١٥٧٠٠ إلى ٢٠٣٠٠٠[٥٠].

٢. استمرت إسرائيل في عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية، هادفة لتغيير حقائق الجغرافيا على الأرض، ولم تتوقف عن ممارسة الاعتقال والقتل وتخريب الممتلكات، ففي الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وتشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١ تم مصادرة أكثر من ١٥٧١٨٠ دونمًا من الأراضي الفلسطينية بهدف بناء المستوطنات والطرق الالتفافية[٥١].

---

[47] Aggestam and Bjorkdahl, "Just Peace," 7; kriesberg, "Negotiating Conflict transformations," *Handbook of International Negotiation*, (November 2014): 109-122. 120.

[48] Ilan Goldenberg, *Lessons from the 2013–2014 Israeli-Palestinian Final Status Negotiations*. (Washington: center for a new America security, 2015), 19. Available at http://bit.ly/2xeA1y9

[49] Herbert C. Kelman, "The Israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes, Insights From Attitude Theory," *American psychologist* 62 (2007): 293.

[50] Oren Barak, "The failure of the Israeli-Palestinian peace process 1993-2000," *Journal of peace research* 42 (November 2005):731.

[51] Isaac, J., & Rizik, M, *Israel's land colonization policy and the viability of the Palestinian State* (Bethlehem, Palestine: Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 2002), 10. Available at: http://bit.ly/2ypnFn2

٣. واصلت إسرائيل سياستها الهادفة لتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، بالحواجز العسكرية التي تجعل من حياة الفلسطينيين جحيمًا لا يطاق[٥٢]، فضلًا عن المماطلة في الانتقال لبحث قضايا الحلّ النهائي التي كان من المفروض حسمها حتى نهاية الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات، وفقًا لاتفاق أوسلو، وتبدأ من لحظة التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ[٥٣].

٤. احتفظت إسرائيل بآلاف السجناء الفلسطينيين، وأبقت عليهم محتجزين داخل معتقلاتها، فيما نصت اتفاقيات أوسلو على إطلاق سراح السجناء السياسيين. فالبند ٢٠ من اتفاقية غزة أريحا يدعو إسرائيل إلى إطلاق سراح ٥٠٠٠ سجين سياسي فلسطيني، والبند ١٦ من الاتفاقية المؤقتة ينص على إطلاق سراح المزيد السجناء الفلسطينيين على ثلاث مراحل[٥٤].

٥. أوضحت سارة روي أنّ الحكومة الإسرائيلية قامت في الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦ "وهي فترة الاستبشار والبهجة في مسيرة أوسلو بفرض ٣٤٢ يومًا من الإغلاق الكامل في قطاع غزة، و ٢٩١ يومًا من الإغلاق الكامل في الضفة الغربية. وهكذا على مدى نحو الثلث من أيام كل سنة في الفترة المذكورة، كان الفلسطينيون ممنوعين من أي نشاط اقتصادي خارج الضفة وغزة، وفيما تبقى من أيام كانوا عرضة لإغلاقات أقل قسوة"[٥٥].

على ضوء ما سبق من معطيات كيف يمكن التفريق بين جولات التفاوض التي تمت تحت عنوان حلّ الصراع في الفترة بين ١٩٩٣-٢٠٠١، وتلك التي تمت تحت عنوان إدارة الصراع، والمتمثلة بمفاوضات خريطة الطريق ٢٠٠٣، وأنابوليس ٢٠٠٨، ثم جولات

---

[52] Ronald R. Stockton, *Strategic options in the Israeli-Palestinian conflict* (march 2014), 1. Available at: http://bit.ly/2fKozPW

[53] Ilan Goldenberg, "Lessons from," 9.

[٥٤] جريدة الوفد الإلكترونية، "خروقات إسرائيل تنسف المبادئ الأساسية للاتفاقات"، ١٦/ ١١/ ٢٠١٥ في: http://bit.ly/2fvJczl

[٥٥] غسان الخطيب، "السياسة الفلسطينية"، ١٥٧.

٢٠١٣-٢٠١٤؟ هل ثمة فرق بينهما في المضمون أو في الآليات أو حتى في الأهداف والرؤى؟ إذا كان من الصعب إيجاد فروق بين الحالتين، فهل هذا يعني أن حالتي التفاوض تعكسان كلاهما منهجية إدارة الصراع؟ وهل ثمة داع لدليل آخر يثبت أن إسرائيل تستخدم التفاوض كأداة لإدارة الصراع وليس لحلّه منذ انطلاق مسار التفاوض؟

بدا واضحًا أنّ هناك علاقة بين منهجية إدارة الصراع والسلوك التفاوضي الإسرائيلي، لذلك فقد كان تسليط الضوء على هذه العلاقة ضروريًا، ويخدم هدف البحث نظرًا للتماهي القائم بينهما، وقد ساهمت الإشارة لهذه العلاقة في تسليط الضوء على ارتباط السلوك التفاوضي الإسرائيلي بمنهجية إدارة الصراع منذ انطلاق مسار التفاوض، مما يعني أن ربط التحول من منهجية حلّ الصراع لمنهجية إدارة الصراع بما استجد من تطورات في العام ٢٠٠٠ وفقًا للأدبيات السابقة ليس دقيقًا[٥٦].

سادسًا: تقييم منهجية إدارة الصراع

تحاول منهجية إدارة الصراع في المقام الأول تطوير حالة من التحولات في توجهات أطراف الصراع، لجعلهم أكثر قربًا من بعضهم. ومن المتوقع أنّ هذا النوع من التحولات سوف ينشّط المساعي الهادفة للوصول إلى حلّ مقبول للصراع[٥٧]. وهذا يتطلب أن تغيّر أطراف الصراع من نظرتها العميقة تجاه الصراع، واستبدالها بنظرة أكثر اعتدالًا تجاه جهود السلام ومتطلباته[٥٨]. يرى روجر فيشر وآخرون أنّ الهدف من إحداث التحولات حول

[٥٦] من جهة أخرى، ليس هناك حالة واضحة المعالم لعلاقة ما، بين السلوك التفاوضي الفلسطيني ومنهجية إدارة الصراع، حتى يتم استعراضها في هذا البحث، وتتضح الفكرة أكثر في ضوء ما تمت الإشارة إليه أعلاه تحت العنوان الفرعي: ظهور منهجية إدارة الصراع. بيد أن هناك سلوكًا تفاوضيًا فلسطينيًا، وعلى ضوء ذلك فإنّه يمكن عقد مقارنات بين كل من السلوك التفاوضي الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أنّ المقام في هذا البحث لا يتسع لمثل هذا الحديث، لعدم الحاجة لذلك نظرًا لطبيعة البحث أولًا، ثم لأنّ المساحة المخصصة للبحث لا تتسع لمثل هذا التشعب ثانيًا.

[57] Menkel-Meadow and Nutenko, "The Next," 570.

[58] Danial Bar-Tal, "From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation Psychological Analysis," *Political Psychology* 21 (June 2000): 351-365. 352.

صراع ما يتمثل بتطوير حالة من التغيير في اتجاهات الأطراف، وفي نظرتهم العميقة إلى الصراع من أجل جعلهم أكثر قربًا من بعضهم[٥٩]. يؤمن الباحث بأن الفكرة الهادفة لتغيير مواقف واتجاهات طرفي الصراع تبدو خطوة مهمة، وهي تساهم في تذليل العقبات التي تعترض الوصول إلى حلّ بين طرفين يستحكم بينهم العداء، ولكنّها بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والنقاش، لأنّها تنطوي على تعميم مخل، الأمر الذي يتطلب تحديدًا أكثر وضوحًا للفكرة ودلالاتها.

ليس من الضروري قيام طرفي الصراع بتغيير مواقفهما لإيجاد حالة من التقارب بينهما، إذ يكفي أن يقوم أحدهما فحسب بفعل ذلك حتى تتقارب مواقف الطرفين. من ناحية أخرى، ففي العلاقة القائمة على عدم التناظر كما هو الحال في الحالة محلّ الدراسة، فإنّ الطرف الضعيف هو المهيأ فعلًا للاستجابة للمطالبات بالتغيير التي تنهال عليه، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية. ولذلك فإنّ المطلوب هو التأكد مما إذا كانت العملية الهادفة لتغيير وعي أطراف الصراع، تستهدف الطرفين من خلال العمل باتجاهين متوازيين، أم أنّ مفاعيلها تطال طرفًا واحدًا لكونها تعمل باتجاه واحد فقط. على أيّ حال، فإنّ المساعي الهادفة لتغيير البنية النفسية والاجتماعية لأطراف الصراع تبدو إشكالية، لأنّه ليس من السهل تغيير الإرث المعرفي والنفسي والاجتماعي للناس[٦٠]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تغييرًا كهذا يعتبر مطلبًا ملحًا، وذلك حتى تنجح المساعي الهادفة لإحداث اختراق في العلاقة بين طرفي الصراع، وهي المهمة التي تضطلع بها منهجية إدارة الصراع.

ترى باربارا هيل أنّ الصراع الذاتي يستلزم التغيير في مركبات الذات كمتطلبات للحلّ[٦١]. والمقصود بالصراع الذاتي، ذلك الصراع الذي تكون فيه الذات الشخصية

---

[59] Roy J. Lewicki, David M. Saunders, John W. Minton, *Essencial of negotiation* (2nd ed.). Mc Graw- Hill Irwin. 191.

[60] David Churchman, *Negotiation: Process Tactics Theory* (2nd ed). (USA: University Press of America, 1995), 1.

[61] Barbara J. Hill, "Analysis of conflict resolution techniques from problem solving workshops to theory," *Journal of conflict resolution* 26 (March 1982): 114.

لطرفي الصراع موضوعًا له، كالصراع على الهوية والمصير والأرض. يقول هيربرت كيلمان إنّ المصالحة كأحد مركبات ثلاثة لصناعة السلام في صراعات الهوية الوجودية تتطلب أن تغير الأطراف عنصرًا من هويتها، ذلك الذي يتعلق بالنظرة إلى الطرف الآخر[٦٢]. تعتبر كارين أجيستام أنّ تغيير صورة الذات والثقافة السياسية يجعل الصراع سهلًا وقابلًا للحلّ، وهو التغيير الذي يتم تصوره بطريقة مختلفة من قبل الفاعلين السياسيين[٦٣]. تتضمن إشارة أجيستام للتباين في تصور الفاعلين لشكل التغيير مسألة مهمة، حيث إنّ التغيير المطلوب إنجازه في تصورات الفاعلين لا يتم بصورة تبادلية موازية، حيث لا يسعى الطرفان كلاهما لتغيير مواقفها وتصوراتها سعيًا للتقارب فيما بينهما، وإنما يعمد الطرف القوي في العادة لجعل التغيير يجري في ساحة الطرف الضعيف، ويساعده على ذلك طبيعة الظروف الموضوعية المحيطة. ولذلك، فإنّ القول بتغيير طرفي الصراع لتصوراتهما ينطوي على مجافاة لحقيقة ما يجري على أرض الواقع، حيث تمارس جميع الأطراف الضغط على الطرف الضعيف، لتغيير تصوراته وروايته التاريخية حول الصراع، وتدفعه للتراجع عن مواقفة دون الطرف القوي، من خلال الرهان على عدم قدرته على مقاومة التوجهات الهادفة لحمله على تغيير مواقفه، وتوجهاته تجاه الصراع وطرفه الآخر.

وبالتالي يمكن القول إنّ مسار عمل منهجية إدارة الصراع يذهب باتجاه مغاير، وتتضح معالمه على ضوء مقولة يعقوب بار- سمان توف بأنّ المنهجية تمثل تعبيرًا عن معركة تستهدف وعي الطرف الآخر، وتستند إلى افتراض يقول بقدرة هذه المنهجية على التأثير حقيقة في مواقف الآخرين[٦٤]. كما أنّها تعمل على حمل أطراف الصراع كي تقبل بإجراء التغيير في بنيتها الاجتماعية ومعتقداتها، وتوجهاتها الخاصة حيث يؤدي كل ذلك إلى التغيير

---

[62] Herbert C. Kelman, *conflict resolution to reconciliation* (UK: Oxford university, 2004), 111-124. 120.

[63] Karin Aggestam, *Reframing and resolving conflict Israeli-Palestinian negotiations1988-1998*. (Sweden: Lund University, 1999), 216.

[64] Bar-Siman-Tov, "Dialectic Between," 17.

في سلوكها السياسي[٦٥]. وبطريقة تهدف لمعالجة أسباب الصراع الكامنة في الوعي لا على أرض الواقع، وهي مهمة خطيرة إن ذهبت باتجاه واحد فقط، أو تركزت مفاعيلها في مساحة أحد طرفي الصراع دون الآخر. من الواضح أن الصراع يرتبط في المقام الأول بالإدراك والوعي، أكثر من ارتباطه بالاتجاهات والسلوك كما يتم تعريفها وتقديمها عمومًا، وعند مناقشة مفهوم الصراع ينبغي اعتبار الوعي كمفهوم مركزي لا يصح تجاوزه[٦٦].

غني عن القول إنّ الصراع ينبثق عن الوعي أساسا، وقبل أن يتجسد في صورة مشكلة تظهر على أرض الواقع، لأنّ قضية تناقض المصالح التي تسبب الصراع إنّما يكون محلّها الوعي والإدراك، وبغير تشبع الوعي بمفاهيم من قبيل التعارض والتغاير والاختلاف والتناقض بين فاعلين فلن يحدث صراع بينهما على أرض الواقع. لذلك يمكن القول بثقة إنّ الصراع أي صراع يعتبر مسألة وعي ابتداء. يعتبر روجر فيشر وآخرون أنّ الصراع في النهاية لا يقع في الحقيقة الموضوعية، وإنما في رؤوس الناس[٦٧].

ولذلك، فإنّ اختلاف المفاهيم والتصورات التي يراها كل طرف حول قضية ما يؤدي إلى نشوء صراع بينهما، وبمقدار شدة التعارض في التصورات والمفاهيم، يكتسب الصراع مقداراً موازيًا في حدته، وما ينطوي عليه من تعقيدات. وعليه، فإنّ العمل على تغيير موضوعات الوعي سيكون عملًا من أعمال الصراع، وليس أداة تسهل الوصول إلى حلّ له، إلا إذا كان المقصود بالحلّ ذلك الذي يعكس منظور أحد طرفي الصراع فحسب، وهنا تتكرر الإشارة إلى كون منهجية إدارة الصراع لا تخدم طرفي الصراع، وإنما أحدهما فحسب.

يرى الباحث أنّ مسألة تغيير طبيعة الصراع، ونظرة أطراف الصراع لبعضها من خلال إعادة برمجة وعي الطرف الضعيف، لا يسهل الوصول إلى تسوية للصراع، بل يعقدها ويدفع بها إلى مزيد من الاحتقان، وذلك لأنّ آلية عمل المنهجية أحادية الاتجاه.

---

65 Bar-Tal, "Socio Psychological," 1447.
66 Swanström and Weissmann, "Conflict Prevention," 9.
67 Roger Fisher, William Ury and Bruce Patton (ed), *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving in* (2nd. ed.) (London: Penguin books, 1991), 4.

وهو جهد يصب في سلة مكاسب الطرف القوي،الذي ينبغي أن يقابله جهد مواز من قبل الطرف الضعيف من خلال الممانعة في الاستجابة لغايات ذلك الجهد، وهو بذلك يخدم أهدافه الصراعية أيضًا، من خلال طريقته الخاصة في إدارة الصراع.

هناك جهود واضحة تتم على الأرض، وتجسد تمثيلًا للنشاطات الهادفة لتغيير وعي طرف الصراع الضعيف، من خلال محاولة تسويق جملة من المعطيات الجديدة، لتعكس طبيعة الوعي المراد له أن يتشكل من جديد، فيتم التعبير عن المستوطنين اليهود شرقي القدس بالجيران اليهود، وعن إنهاء الاحتلال بإعادة الانتشار، وعن الأراضي المحتلة بمناطق النزاع[٦٨]. من الواضح أنّ هذه المساعي تستهدف وعي الطرف الفلسطيني فحسب، ولا يوجد في المقابل جهود مماثلة تستهدف وعي الطرف الإسرائيلي، وذلك من باب التعامل بالمثل، وإثبات أنّ جهود تغيير وعي طرفي الصراع لا تستهدف طرفًا بعينه. وكتمثيل لتلك الحقيقة فقد رأينا دعوات تنادي لإيجاد الفلسطيني الجديد، ولم نجد دعوات تقابلها وتدعو لإيجاد الإسرائيلي الجديد[٦٩]. الأمر الذي يعكس طبيعة الدعوات الهادفة لإحداث التحولات والجهات المستهدفة بذلك.

ولو كان السعي للتأثير في الوعي الإسرائيلي متاحًا أو مقدورًا عليه، لكان بالإمكان عندها دعوة هذا الطرف للتخلي عن ذاكرة الوعي التاريخية خاصته، والتي تدّعي أحقيتها بالأرض محلّ الصراع، نظرًا لأنه يعي بأنّ من يعتبرهم (أجداده)، قد مروا بجزء من البلاد واستوطنوها قبل ثلاثة آلاف عام. وهو الوعي الذي تسبب في تجدد الصراع وانبلاجه من رحم التاريخ بصورته الحالية. وهي إشارة تؤكد على أنّ وعي أحد طرفي الصراع قد أسس لقيام الصراع، بالتالي، فإنّ تغيير وعي الطرف الآخر بوصفه نقيضًا لن ينهي الصراع بشكل عادل، ولا يساعد على ذلك، بل يساعد على تحقيق الأهداف التي يطلبها الطرف الأول.

---

[68] Karin Aggestam and Annika Bjorkdahl, *Just Peace postpond: Unending Peace Processes & Frozen Conflicts* (Sweden: Lund University, Research Gate, January 2011), 7.

[٦٩] كيث دايتون، محاضرة الجنرال الأمريكي كيث دايتون بعنوان "صناعة الفلسطيني الجديد"، ٧/ ٥/ ٢٠٠٩ في: http://bit.ly/2xMCuzQ

إنّ إحداث التغيير في وعي أحد طرفي الصراع، يؤدي إلى نتيجة تصنع تحولات في العلاقة بينهما، ولكنها تخدم الطرف الآخر حصرًا. وفي الوقت الذي ترتفع فيه الدعوات لإحداث التحولات في مسيرة الصراع، من خلال ضرورة تغيير أطراف الصراع لمواقفها وتصوراتها تجاه الصراع والطرف الآخر، يصرّ الطرف القوي (إسرائيل) على التمسك بمعطيات الواقع القائم الذي يمثل فيه دور المسيطر والمتحكم، ويصر على عدم تغيير حقائق هذا الواقع، ويقدم بقاءها على حصول تسوية شاملة للصراع[٧٠]. وهو الأمر الذي يدفع باتجاه تركيز التحولات في الجانب الفلسطيني، وعندما يستجيب للضغط الموجه إليه لفعل ذلك، تترك هذه الاستجابة الانطباع بأنّ الصراع قد تمت تسويته، أو أنّه في طريقه للتسوية على أقل تقدير، بينما تكون الحقيقة غير ذلك.

ولأجل ذلك، فإنّ عدداً من الباحثين يرى أنّه قد تبين بعد استكشاف محاولات حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واتفاقيات إدارته المتعددة التي تمت بين الجانبين، أنّ الافتراض النظري القائل بأن إدارة الصراع تقود إلى حلّ الصراع قد توقف، وحتى أنّه يباعد المسافة عن الحلّ بدلًا من أن يقربها[٧١]. وذلك لعدم التوازن في عمل منهجية إدارة الصراع. بناء على ذلك، يرى هيربرت كيلمان أنّ إنجاز التحولات في العلاقة بين طرفي الصراع ينبغي أن يكون تعبيرًا عن المعالجة النهائية للصراع ومن جذوره العميقة[٧٢]. ولا ينبغي لها أن تسبق ذلك، لأنّ من شأن ذلك أن يعطي الانطباع بانتهاء الصراع بإنجاز تلك التحولات، بحيث يدفع الطرف القوي لأن تكون التحولات الناجزة هي البديل عن حلّ الصراع، بل الحلّ الحقيقي له وفقًا لوجهة النظر التي يتبناها. ولذلك ترى بن آرتزي وآخرون أن اعتبار منهجية إدارة الصراع تمهد الطريق لمنهجية حلّ الصراع ينطوي على مشكلة تتعلق بالمفهوم، وهي تحتاج إلى تعريف ونقاش تتولاه الأدبيات، لقد فشلت

---

[70] Aggestam and Bjorkdahl, "*Just Peace*," 7.

[71] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, " Conceptualization conflict," 57.

[72] Herbert C. Kelman, Experience from 30 years of action research on the Israeli-Palestinian conflict. In: In K.P. Spillmann & A. Wenger (eds.), Zeitgeschichtliche Hintergründe aktueller Konflikte VII: *Zürcher Beiträge zur Sicherheitspolitik und Konfliktforschung*. 54 (1999), pp. 173-197. P. 179.

منهجية إدارة الصراع في أن تشكل حجر الأساس الذي يمهد الوصول إلى حلّ للصراع، ولذلك فإنّها تمثل حجر عثرة أمام ذلك الوصول، لأنها تعمل على تغيير طبيعة مصالح أطراف الصراع، فضلًا عن تبديل مفهوم المصالح المشتركة بينهما، حتى تتمكن من الوصول إلى هدف حلّ الصراع[٧٣].

يمكن للتحولات في العلاقة بين طرفي الصراع أنّ تحدث وفقًا لصورتين، أولًا: التحولات المخططة والمبرمجة التي يسعى صناع القرار في العادة إلى التحكم في مساراتها وطبيعتها، وهي الصورة التي اعتادت الدراسات السابقة في الحديث عنها. ثانيًا: التحولات الطبيعية التي تعكس التدفق والتطور الطبيعي للأحداث، حيث إنّ الصراع لا يجري في بيئة ساكنة، بل إنّه يشهد تحولات كل لحظة ظاهرة أو خفية، مقصودة أو عفوية، وربما تكون سلبية أو إيجابية، وذلك وفقًا لمنظور كل طرف[٧٤]. تسعى أطراف الصراع في العادة لإحداث تحولات مقصودة ومخططة في الجانب الآخر، كي تخدم أهدافها ومصالحها، وتعتبر مثل هذه الجهود جزءًا من أدوات الصراع التي تستخدمها الأطراف في مواجهة بعضها بعضًا. حيث يسعى كل طرف لسحب الطرف الآخر إلى مواقفه وتصوراته، والآليات التي يتبناها للتعاطي مع الصراع[٧٥].

على العكس من التحولات المخططة، هناك التحولات الطبيعية التي قد تأتي بما لا تشتهيه سفينة الطرف القوي في أحيان كثيرة، لذا تجده يقف بشدة في طريق التحولات الناجزة لأنّها لا تخدم مصالحه. هذا يشير إلى أن المواقف تجاه التحولات محسوبة بدقة، ومحكومة بقاعدة من المصالح لا المبادئ. على سبيل المثال، فقد رفضت إسرائيل والنظام الإقليمي والدولي الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، كتعبير عن الرفض لواحدة من صور التحولات الطبيعية ذات الصلة بالصراع. في سياق مشابه قامت ما

---

[73] Ben-Artzi, Cristal, and Kopelman, " Conceptualization conflict," 61.

[74] Louis Kriesberg, *Negotiating conflict, In: Handbook of International Negotiation*, (November 2014), 109-122.

[75] Robert E. Thomas, *Strategic Negotiation: Concepts and Accountability in Utility Regulation*. (University of Florida, 1998), Available at: http://bit.ly/2fKNuTb

تعرف بالرباعية الدولية (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) باشتراط استمرار المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بقيام الجهة الفائزة بالانتخابات (حركة حماس) بتنفيذ قائمة من الشروط والمطالب[٧٦]. كما قامت تلك الأطراف بفرض جملة من العقوبات ضد الحكومة الفلسطينية الجديدة. من ناحية أخرى، فقد بادر قادة إسرائيل للقول بأنّهم لن يجلسوا مع حماس على طاولة المفاوضات، حيث إنّها لا تبدو شريكًا مناسبًا، وطالبوا بمقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وفي الحقيقة فقد كانت إسرائيل ممتنعة عن التفاوض مع السلطة الفلسطينية تحت قيادة فتح لمدة سنتين سابقتين، مستعيضة عن ذلك بتنفيذ الإجراءات الأحادية، لتفرض من خلالها حلًّا للصراع من المنظور الإسرائيلي[٧٧].

خلاصة

بات من الواضح أن استبدال المنهجيات التي تتعاطى مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لم يسهّل عملية الوصول إلى حلّ له، كما لم يشكّل وصفة مناسبة للخروج من حالة الاستعصاء التفاوضي، حيث لا يزال مسار التفاوض يراوح مكانه. بيد أنّ الأمر لا ينتهي عند هذا الإخفاق، بل يبقى الأثر السلبي المصاحب بالضرورة لاستبدال المنهجيات شاخصًا، وذلك بحكم طبيعة عمل منهجية إدارة الصراع التي تهدف لمنع تصعيد الصراع، أو الذهاب به باتجاه التصادم العنيف بين أطرافه، بينما لا تحاول معالجة أسبابه من جذورها العميقة. حيث إنّها تتعاطى مع حقائق الصراع كما هي على أرض الواقع، ولا تسعى لتغييرها أو تعديلها كخطوة تسهل الوصول إلى الحلّ، بل تعمل على تكييف علاقات طرفي الصراع على قاعدة بقاء تلك الحقائق.

لم يتبين من خلال تحليل منهجية إدارة الصراع، أنّها تساعد على إزالة الاحتلال كأوضح مظهر يجسّد الصراع، ذلك أنّ أمرًا كهذا لا يقع في صُلب اهتماماتها، بل إنّها

---

[76] John Pike, "Hamas (Islamic Resistance Movement)", Available at: http://bit.ly/2yp4zxG; Neve Gordon, "Why Hamas Won," (February 7, 2006), Available at: http://bit.ly/2y0amIO

[77] Phyllis Bennis, *Understanding the Palestinian-Israeli conflict: A primer* (Massachusetts: Olive Branch Press & Arab Research Institute, 2012), 66.

تساعد من خلال العمل على تغيير وعي أطراف الصراع بذواتها وبالطرف الآخر، على إنضاج حالة من التحولات في مواقف طرفي الصراع تجاه بعضها بعضًا، الأمر الذي يؤدي بطريقة ما إلى تطبيع وجود الاحتلال كطرف مسيطر، نظرًا لمحاولات تطويع الوعي الفلسطيني بقبول حقائق الأمر الواقع كما هي. وعليه، فإنّ الجهود التي تتولاها هذه المنهجية غير ذات صلة بتغيير الوقائع القائمة على الأرض، تلك التي تمنع الوصول إلى حلّ للصراع، بل تعمل على تغيير المعايير التي تبدو من خلالها العروض المقدمة لحلّ الصراع مقبولة أم غير مقبولة.

في الوقت الذي تحاول فيه منهجية إدارة الصراع التأثير في وعي طرفي الصراع، فإنّها لا تقوم بذلك بشكل متوازن، حيث إنّها لا تعمل على إحداث التحولات في مواقف طرفي الصراع بالتزامن، بل إنّ جهودها تتركز على إنجاز ذلك فيما يخص أحدهما فحسب، وهي بذلك لا تخدم قضية الصراع بوصفها قضية مجردة ينبغي مساعدة طرفيه للوصول إلى حلّ مقبول له، بل تخدم أحد أطرافه دون الآخر، حتى ولو لم يكن هذا هدفًا معلنًا. إذ يكفي أنّها تتعاطى مع الحالة من خلال التسليم بحقائق الوضع القائم، وهي تلتقي بذلك مع مطالب الطرف الإسرائيلي، ثم تعمل على منع مظاهر الصراع العنيفة أو محاولات دفعه للتصعيد، بشكل يقلص من البدائل المتاحة أمام الطرف الفلسطيني للدفاع عن حقه المسلوب. فضلًا عن أنّ محاولات تغيير الوعي بالذات وبالطرف الآخر لن تأخذ طريقها إلا باتجاه الطرف الفلسطيني، لأنّه المؤهل في الواقع للاستجابة لمثل هذه الجهود لأسباب ذاتية وموضوعية. من هنا فإنّ المنهجية لا تشكل مقدمة تؤدي إلى الوصول إلى حلّ للصراع، ذلك أنّ أهدافها وآلية عملها تختلف عن أهداف وآلية عمل منهجية حلّ الصراع، من ناحية أخرى، فإنّها تعمل على تغيير طبيعة مصالح أطراف الصراع، ومضمون المصالح المشتركة بينهما، وفي المحصلة فإنّ التحولات التي تسعى هذه المنهجية لإحداثها في مواقف أطراف الصراع، يُحتمل أن تشكل البديل العملي عن الحلّ العادل للصراع.

في ضوء ما تقدم، تبدو الفرصة مواتية للجانب الفلسطيني للبحث عن خيارات أخرى والدفع بها إلى الواجهة، بحيث تتجاوز سلبيات منهجية إدارة الصراع من جهة،

وتؤثر في قواعد الصراع واتجاه حركته من جهة أخرى. تتعزز السبل أمام فرصة مفترضة كهذه في ضوء تنامي توجه داخل حركتي فتح وحماس يدعو لانتهاج استراتيجية جديدة عمادها المقاومة بشقيها المسلحة والشعبية، بحيث تشكل بديلًا عن خيار التفاوض الذي أخفق في إيجاد حلّ للصراع. إن من شأن مبادرة كهذه أن تدفع الجهات الدولية للسعي الجاد لإيجاد حلّ للصراع وفقًا لرؤية متوازنة تأخذ الحقوق الفلسطينية بعين الاعتبار، وأن تضطر الجانب الإسرائيلي للنظر الجدي في مسألة الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المراجع العربية:

١.الجرباوي، علي. "المأزق الفلسطيني ابتعاد الهدف وانغلاق المسارات". **مجلة الدراسات الفلسطينية ٢٥**، العدد ٩٩ (صيف ٢٠١٤)، ص ٢٩-٣٧.

٢.الخطيب، غسان. **السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط: الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤.

٣.سعيد، إدوارد. **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعده**، ط.١. بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢.

٤.الصمادي، زياد. **حلّ النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني**. برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، (٢٠٠٩-٢٠١٠).

٥.عزم، أحمد جميل. "إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية". **المجلة العربية للعلوم السياسية** ٣٥ (صيف ٢٠١٢)، ص٦٧-٨٧.

٦.قريع، أحمد. **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق**. مفاوضات أوسلو. ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥.

English References:

1. Aggestam, Karin, and Annika Bjorkdahl, *Just Peace postpond: Unending Peace Processes & Frozen Conflicts*. Sweden: Lund University, Research Gate, January 2011.
2. ----------. *Reframing and Resolving Conflict: Israeli-Palestinian Negotiations 1988-1998,* Published PHD Thesis. Sweeden: Lund University press, 1999.
3. Barak, Oren. "The failure of the Israeli-Palestinian peace process 1993-2000." *Journal of peace research* vol. 42. no. 6 (November 2005), pp. 719-736.
4. Bar-Siman-Tov, Yaacov (ed.) *The Israeli-Palestinian conflict: from conflict resolution to conflict management*. The Jerusalem Institute for Israel Studies: Palgrave Macmillan, 2007.
5. ---------- (ed.). *Conflict Resolution to Reconciliation*. UK: Oxford University, 2004.
6. Bar-Tal, Danial. "Socio Psychological Foundations of

Intractable Conflicts." *American Behavioral Scientist*. Vol. 50. no. 11 (2007), pp. 1430-1453.

7. ----------. "From Intractable Conflict Through Conflict Resolution to Reconciliation Psychological Analysis." *Political Psychology*. vol. 21. no. 2 (June 2000), pp. 351-365.
8. Ben-Artzi, Ruth, Moty Cristal, and Shirli Kopelman, "Conceptualization conflict management and conflict resolution as distinct negotiation processes in the enduring Israeli-Palestinian negotiation." *Negotiation and Conflict Management Research.* vol. 8. no. 1 (February 2015), pp. 56-63.
9. Bennis, Phyllis. *Understanding the Palestinian-Israeli conflict: A primer*. Massachusetts: Olive Branch Press & Arab Research Institute, 2012.
10. Churchman, David. *Negotiation: Process Tactics Theory.* 2nd Ed. USA: University Press of America, 1995.
11. Coleman, Peter T, Robin R Vallacher, Andrzej Nowak, and Lan Bui-Wrzosinska. "Intractable conflict as an attractor: A dynamical systems approach to conflict escalation and intractability." *American Behavioral Scientist.* vol. 50. no. 11 (2007), pp. 1454-1475.
12. Coleman, Peter T. "Characteristics of protracted intractable conflict: toward the development of a meta framework-1." *Peace and conflict: journal of peace psychology* vol. 9. no. 1 (2003), pp. 1-37.
13. Fisher, Roger. William Ury and Bruce Patton (ed.). *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving in.* 2nd Ed. London: Penguin books, 1991.
14. Gallo, Giorgio and Arturo Marzano. "The Dynamics of Asymmetric Conflicts: the Israeli-Palestinian case." *The journal of conflict studies.* vol. 29 (2009), pp. 33-49.
15. Goldenberg, Ilan. *Lessons from the 2013–2014 Israeli-Palestinian Final Status Negotiations*. Washington: center for a new America security, 2015.
16. Handelman, Sapir, and Joel Pollak, "Interactive Models of Peacemaking: The Palestinian-Israeli Case." paper presented at: Middle East & Central Asia Politics, Economics, and Society

Conference, Harvard University, September 6 – 8, 2007.

17. Hill, Barbara J. "Analysis of conflict resolution techniques from problem solving workshops to theory." *Journal of conflict resolution.* vol. 26. no.1 (March 1982), pp. 109-137.
18. Jad, Isaac, and Majed Rizik. *Israel's land colonization policy and the viability of the Palestinian State*. Palestine: Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), 2002.
19. Kelman, Herbert C. "The Israeli-Palestinian Peace Process and Its Vicissitudes, Insights From Attitude Theory." *American psychologist.* vol. 62. no. 4 (2007), pp. 287-303.
20. ----------. "Experience from 30 years of action research on the Israeli-Palestinian conflict." in: K.P. Spillmann & A. Wenger (eds.), 173-197, Zeitgeschichtliche Hintergründe aktueller Konflikte VII: *Zürcher Beiträge zur Sicherheitspolitik und Konfliktforschung*. 54 (1999).
21. ----------."Social-Psychological Contributions to Peace Making and Peace Building in Middle East." *Applied Psychology: An international Review.* vol. 47. no. 1 (1998), pp. 5-28.
22. Ronald J. Fisher (ed.). *Paving the Way: Contributions of Interactive Conflict Resolution to peacemaking*. New York: Lexington books, 2005.
23. Kriesberg, Louis. *Negotiating Conflict Transformations." in Handbook of International Negotiation*. Mauro Galluccio (ed.). Switzerland: Springer International Publishing, 2015.
24. Lewicki, Roy J., David M. Saunders, and John W. Minton, *Essencial of negotiation*. 2nd Ed. Mc Graw- Hill Irwin, 2000.
25. Menkel-Meadow, Carrie, and Irena Nutenko. "The Next Generation: Creating New Peace Process in The Middle East." *Negotiation Journal* vol. 25 (November 2009), pp. 569-586.
26. Nagar, Rotem, and Ifat Maoz. "Predicting Jewish-Israeli Recognition of Palestinian Pain and Suffering." *Journal of conflict resolution* vol. 61. no. 2 (2015), pp. 272-397.
27. Pruitt, Dean G. "Pre negotiation development of optimism in intractable conflicts." *International negotiation* vol. 20. no. 1 (2015), pp. 59-72.

28. Schmelzle, Beatrix, and David Bloomfield. "Approaching Social Change." in *Social Change and Conflict Transformation*, eds. David Bloomfield, Martina Fischer and Beatrix Schmelzle. 5-12, Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, 2006.

29. Shlaim, Avi. "The Rise and Fall of the Oslo Peace Process." in ed. Fawcette, Louise. *International relations of the Middle East*. United Kingdome: Oxford University Press, 2005. pp. 241-261.

30. Swanström, Niklas L.P., and Mikael S. Weissmann. *Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: a conceptual exploration*. Washington: Johns Hopkins University & Uppsala: Uppsala University, Summer 2005.

31. Hilal Ahmad Wani, Andi Suwirta and Joseph Payeye, "Conflict Resolution and Conflict Transformation: Some Reflections", *Jurnal Kajian Pendidikan: (Faculty of Education and Teacher Training, Suryakancana University) in Cianjur-Indonesia* vol. 3. no. 1(Juni 2013), pp. 35-44.

32. Wani, Hilal Ahmed. "Understanding Conflict Resolution." *International Journal of Humanities and Social Science.* vol. 1. no. 2 (February 2011), pp. 104-111.

33. Yousef, Ayman Talal, and Mohanad Mostafa. "Netanyahu's Strategy: A Question of Occupation and a Dilemma of Recognition." *International Journal of West Asian Studies.* Vol. 5. no. 1 (2013), pp. 61-76.

34. Zartman, I William. *Negotiation and Conflict Management: Essay on the Theory and Practice*. London: Routledge, 2008.

35. ---------- (ed.) *Peacemaking in international conflict: Methods and techniques*. .Washington: United States Institute of Peace Press, 2007.

تحليل استراتيجي

تحول سياسات إسرائيل تجاه القدس والمسجد الأقصى

الخلفيات والاتجاهات والأسباب

د. رائد نعيرات*

مقدمة

ما من قضية كونية تقع في دائرة الاستهداف المنظم والمركزي كما هي قضية القدس والمسجد الأقصى، فعلى الرغم من أنّ المسجد الأقصى يعتبر مكانًا عباديًا ودينيًا للمسلمين، وكما أنّ القدس تمثل مركزًا دينيًا للمسيحيين والمسلمين على حدٍّ سواء، إلّا أننا نجد أنّ المسجد الأقصى ومدينة القدس تتعدى هذا الدور المهم لتدخل في دائرة المشهدية الحضارية والسياسية، حيث يشكل الأقصى عاملًا محفزًا للشعب الفلسطيني لاستمرار النضال بل والانطلاق منه[١]. وهذا ما تذهب إليه الجماعات الدينية في إسرائيل التي ترى أنّ الإدعاءات الصهيونية المختلفة والأساطير التي قامت عليها الصهيونية ودولة إسرائيل لاحقًا- ببعديها التاريخي والديني- تتحطم أمام كل معلم من معالم القدس، وتتلاشى تمامًا أمام وجود قبة الصخرة والمسجد الأقصى.

لذا احتلت القدس والمسجد الأقصى منذ بدايات الصهيونية جل التفكير الصهيوني، ففي حرب عام ١٩٤٨، قال بن غوريون لو فشلت العصابات الصهيونية في السيطرة على مدينة القدس لما أقيمت دولة إسرائيل، فالحركة الصهيونية تستند على مدينة القدس كقضية تشكل العقل الجمعي ليهود العالم، من ناحية ثانية يخشى الاحتلال من استمرار ملامح ومعالم عروبة وإسلامية مدينة القدس، وطابعها يُضعف شواهد رواياته وادعاءاته التوراتية، ولذلك سعت الجماعات اليهودية منذ احتلال مدينة القدس للتحضير لنسف المسجد الأقصى، ولكن ما حال دون ذلك هو عدم تمكنهم من احتلال

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات.

[١] محارب محمود. سياسات إسرائيل تجاه الأقصى. مجلة سياسات عربية، ع ٢٢ ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٦ ص ٧.

القدس، ورغم ذلك بقيت الجماعات الدينية تحضر لنسف المسجد الأقصى وتدميره، وشهدت أكثر من محاولة منظمة، وأكثر من تنظيم كان جل تكوينه تحقيق هذا الهدف بعد احتلال مدينة القدس عام ١٩٦٧[٢].

لم تخبُ حدة الاستهداف الإسرائيلي لمدينة القدس بتغير الزمان وتعاقب السنوات، بل كان العكس هو سيد الموقف، حيث هناك علاقة طردية بين مستوى استهداف مدينة القدس وبين التقدم الزمني وطول فترة الاحتلال، ولكن الذي يتغير هو مستوى الاستهداف وطبيعته، فمنذ الشروع في مسيرة المفاوضات عملت إسرائيل على استهداف مدينة القدس من خلال: **أولًا**: استثناءها من المفاوضات ووضعها ضمن قضايا الحل الدائم، و**ثانيًا:** تنشيط الوجود الاستيطاني في المدينة، حيث ازداد عدد المستوطنين اليهود في القدس. و**ثالثًا:** التضييق على الفلسطينيين فيها بكل الطرق لتهجيرهم منها وإحلال اليهود محلهم.

لا تخفي حكومات الاحتلال المختلفة موقفها الثابت من قضية القدس، والقائم على أنّ القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، ولا يمكن تقسيمها، ولا تكل في محاولات تهويد المدينة بمختلف الطرق والوسائل، منذ احتلال النصف الغربي عام ١٩٤٨، أو تكملة الاحتلال عام ١٩٦٧. حيث إن الجماعات اليهودية على اختلاف طبيعتها تعتبر احتلال مدينة القدس بداية للخلاص اليهودي انطلاقًا من أبعاد توراتية وتلمودية[٣].

وتواجه محاولات الاحتلال نزع إسلامية وعروبة مدينة القدس- دائمًا- بردود فعل فلسطينية وعربية عنيفة، تثبت يومًا تلو الآخر أنّ القدس خط أحمر بالنسبة للفلسطينيين والعالم العربي والإسلامي، وقد كانت هناك ثلاث محاولات رئيسية لطمس هوية القدس تلاها ردود فعل فلسطينية عنيفة ومن أبرزها، هبة النفق عام ١٩٩٦، أي أثناء عملية المفاوضات، ودخول شارون للأقصى عام ٢٠٠٠، تلاها انتفاضة الأقصى، وأخيرًا كانت

---

[٢] نفس المصدر. ص ٦-٩.

[٣] فتوح سليمان. سياسة التهويد الإسرائيلية لمدينة القدس منذ عام ١٩٦٧ ولغاية وقتنا الحاضر. الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب. http://bit.ly/2yHcBOu

أحداث القدس التي أتت نتيجة لمنع إسرائيل المصلين من دخول المسجد الأقصى، فتلا ذلك موقف شعبي ورسمي وعربي، وهبة شعبية راح ضحيتها ٢٠ فلسطينيًا، مما أدى إلى تراجع الحكومة الإسرائيلية عن جميع الإجراءات التي اتخذتها قبل الهبة سواء الإغلاق ومنع المصلين من الصلاة، أو الكاميرات والبوابات الإلكترونية.

يقوم هذا التقرير على تحليل السياسات الإسرائيلية التي تم اتباعها في مدينة القدس بوجه العموم والمسجد الأقصى بشكل خاص، على الرغم من أنّ كلا السياستين تحقق نفس الهدف، وكذلك دراسة التحولات في المواقف الإسرائيلية، وتحليل الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع من خلال دراسة حالة هبة القدس الأخيرة في تموز/ يوليو ٢٠١٧، لما اكتسبته من أهمية، سواء في طبيعتها أو في مواقف الفاعلين الشعبيين والرسميين، أو حتى في نتائجها، وما هي الدروس والعبر المستفادة من الهبة.

أولًا: الاستراتيجة الإسرائيلية تجاه القدس والأقصى

تقوم الاستراتيجة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس على تحقيق هدف أساسي، وهو جعل القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وتحقيق هذا الهدف يتطلب استراتيجتين أساسيتين: الأولى: هي تحويل طابع القدس بمختلف سماته وخصائصه ليصبح شاهدًا على الوجود اليهودي في المدينة وليس شاهدًا على إسلامية المدينة، والثانية: هي الحصول على الاعتراف العربي والدولي بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. كلا الاستراتيجيتين تسير بهما الحكومة الإسرائيلية بخط متواز، إلا أنّ جل النشاط الإسرائيلي يقوم على خلق حقائق على الأرض في مدينة القدس تجعل الحصول على الاعتراف الدولي تحصيل حاصل، ولذا اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جملة من السياسات التي من شأنها أن تحقق هدف تغيير طابع مدينة القدس، فبدأتها بمحاولات أسرلة المدينة بشقيها الغربي والشرقي وذلك من خلال تبني الخطط العمرانية الهادفة إلى تغيير الطابع الديمغرافي للمدينة، وقد اعتمدت الحكومات الإسرائيلية مجموعة من الخطط المركزية، بدأت أولى الخطط الإسرائيلية عام ١٩٦٨، أي مباشرة بعد عام واحد من احتلال إسرائيل للضفة

الغربية والأقصى، وقد قادت هذه الخطة إلى تقسيم مدينة القدس إلى: القدس الغربية والقدس الشرقية، حتى أنها تحولت إلى واقع في الثقافة والمشاريع السياسية، إذ إن الحديث عن مدينة القدس أصبح مرادفًا لهذا التقسيم، كما أنّ مجمل المشاريع السياسية التي أصبحت تقدم من أجل الحل السياسي للقضية الفلسطينية أصبح يركز على القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين مستثنين من ذلك باقي القدس[٤]، وقد اعتبرتها إسرائيل قدسًا غربية، وكأنّ موضوعها بات محسومًا، أي أنّها جزء من أرض إسرائيل، وليست جزءًا من مدينة القدس، وكان هذا أول تغيير يحدثه الاحتلال في الطابع الديمغرافي والتواصل العمراني في مدينة القدس.

إلا أنّ الخطوة الأهم كانت عام ١٩٨٠، عندما تبنت الكنيست قانون أساس القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل[٥]، وبهذه الخطوة تحولت السياسات الإسرائيلية باتجاه إضفاء الطابع الإسرائيلي على المدينة من خلال نقل العديد من الوزارات إلى القدس، على الرغم من ذلك لم تستطع إسرائيل أن تغير من الطابع الديمغرافي للمدينة الذي يعتبر من الأهمية بمكان باتجاه تهويدها وأسرلتها، وبأن تكون عاصمة مستقبلية وهنا تسارعت الجهود، سواء المنظمات اليهودية المتدينة والراديكالية، أو كذلك الشخصيات الرسمية كأعضاء في الكنيست الذين أخذوا بالمطالبة بدخول الحرم القدسي[٦].

لذا شرعت الحكومات الإسرائيلية باعتماد خطط عمرانية تستهدف تهويد مدينة القدس، إما من خلال، تبني خطط عمرانية تهدف إلى تغيير الطابع العمراني للمدينة من الداخل، وإما لتغيير الطابع العمراني والديمغرافي للمدينة من الخارج، بدأت هذه المشاريع والخطط بعام ١٩٨٢، بمخطط إقليمي حول المدينة، ثم مخطط القدس الكبرى عام ١٩٩٥، وتلا ذلك مخططات الحدائق التوراتية، ومخطط تهويد المدينة ٢٠٢٠، وآخرها

---

[٤] منذ قمة فاس أو تبني العالم العربي مبادرة الملك فهد عام ١٩٨٢، ومرورًا بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، ولغاية يومنا هذا، كل الحديث في المبادرات يجري عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

[٥] موقع الكنيست الإسرائيلي . قوانين http://bit.ly/2xZ3fjM

[6] Michael Dumper .jerusalem Unbound: geography , History ,and the future of holy city .New York . Columbia University press2014. Pp 142-145

مخطط ٥٨٠٠، والقدس عام ٢٠٥٠[٧]. حيث يلاحظ أنّ جميع هذه الخطط والمشاريع ترنو إلى تحقيق الهدف النهائي لحكومات الاحتلال القائم على تغيير هوية مدينة القدس من خلال برامج وخطط تظهر بطابع تنموي وعمراني، ولكن ما يلاحظ على جميع هذه الخطط هو استهدافها للوجود الإسلامي والعربي في مدينة القدس، باتجاه تهويدها بشكل تدريجيّ من خلال استراتيجة واضحة عرب أقل وجغرافيًا أكبر[٨]، ومن أخطر هذه الخطط والمشاريع هي ما يستهدف المدينة من داخلها، لأنّها واضحة الأهداف باتجاه التهويد، وإنّهاء الطابع الإسلامي لمدينة القدس والمسجد الأقصى، وشهادته على إسلامية المكان، وهنا نجد أنّ هناك مجموعة من السياسات اليومية الهادفة إلى التضييق على منطقة المسجد الأقصى، من خلال إقامة الأحياء والمعابد اليهودية الملاصقة للمسجد الأقصى، فقد تم بناء أربعة معابد يهودية ملاصقة للمسجد الأقصى، "بيت شتراوس، وكنيس الخراب، والبيت اليهودي وأوهل يتسحاق، وجميعها معابد ليس الهدف منها إلا تهويد المكان ومحاولة طمس هوية المسجد الأقصى ورمزيته كمكون أساسي للمنطقة"[٩].

كما تم إنشاء الأحياء اليهودية حول المسجد الأقصى وداخل المدينة القديمة، من أجل تغيير الطابع الديمغرافي، والتضييق على سكان البلدة القديمة للخروج من مدينة القدس، وكان آخر هذه الخطط هو مخطط إسرائيل ٢٠٥٠ أو ٥٨٠٠، الذي يهدف إلى تغيير ديمغرافية المدينة بزيادة عدد اليهود فيها، وتغيير طابعها العمراني من خلال بناء الفنادق وسكك الحديد، وكذلك طابعها الاقتصادي، لتصبح السياحة مصدرًا رئيسًا للمدينة التي ستكون حكرًا على اليهود[١٠].

كما تتعرض القدس والمسجد الأقصى لاستهداف مضاعف من الاستيطان، فمن

---

[٧] عرفة خالد. المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس. ١٩٨٧-٢٠١٥. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات. ٢٠١٧. بيروت، لبنان. ص ص ١٦٥-١٦٦.

[٨] الدجني حسام. الاستراتيجية الصهيونية تجاه القدس. وكالة معًا الاخبارية.٢٠/٧/٢٠١٧. http://bit.ly/2xScRuP

[٩] عرفة خالد. مرجع سابق ، ص ١٦٤.

[١٠] مخطط اليمين الإسرائيلي في القدس لعام ٢٠٥٠. الجزيرة نت. http://bit.ly/2t1ygyH

ناحية يهدف الاستيطان في المدينة إلى تحقيق نفس الهدف الذي يحققه الاستيطان في الضفة الغربية، إلا أنّه له ميزة خاصة في القدس حيث إنّه يهدف إلى سلخ مدينة القدس عن باقي الضفة الغربية، وحرمان المقدسيين من التوسع والتضييق عليهم داخل وعلى حدود المدينة[١١]، ولذا نجد أنّ المستوطنات المحيطة بالقدس هي عبارة عن مدن كبرى من المستوطنات، مثل معالي ادوميم، وبسغات زئيف، فقد أقامت إسرائيل طوق من المستوطنات عددها ١٩ مستوطنة، وتمت مصادرة ١٨ ألف دونم، ويقطنها ١٥٢ ألف مستوطن[١٢]، ولم يتبقَ لإكمال طوق الاستيطان حول القدس سوى مستوطنات أو مخطط E1 الذي إن تحقق ستصبح مدينة القدس والمسجد الأقصى عبارة عن منطقة محاطة من مختلف الجهات بالمدن الاستيطانية، ومعزولة تمامًا عن التواصل الجغرافي مع باقي مناطق الضفة الغربية[١٣].

ثانيًا: التحول في السياسات الإسرائيلية تجاه الأقصى: الاتجاهات والأسباب

شهدت العقود الثلاث الأخيرة تحولًا في السياسات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، حيث نشهد تسارعًا غير مسبوق في وتيرة الممارسات الإسرائيلية تجاه تهويد مدينة القدس وعنوانها الأساسي المسجد الأقصى، سواء بصورة مباشرة من خلال الاقتحامات، وهدم البيوت، والتضييق على السكان، أو بصورة غير مباشره من خلال سن القوانين والتشريعات التي تبدو وكأن الحكومة الإسرائيلية والجماعات اليهودية على حد سواء، بات لديهما قرار بتتويج سياساتهما السابقة وتحقيق الرغبة الصهيونية في تحويل المسجد الأقصى إلى هيكل لليهود، حيث جرت عدة تحولات في الاعتقاد والسياسة لدى الحكومات الإسرائيلية والجماعات اليهودية.

فعلى صعيد الاعتقاد جرى تحول مهم في الفكر الديني للجماعات اليهودية، حيث

---

[١١] بناء المستوطنات حول القدس وداخلها لمنع أي توسع وانتشار للمقدسيين, وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام. http:// http://bit.ly/2fLh4Z4

[١٢] الاستيطان في القدس ١٩ مستوطنة لتغيير وجه المدينة. الجزيرة نت. http://bit.ly/2ga8u6r

[١٣] مخطط E1 وإسقاطاته على حقوق الإنسان في الضفة الغربية. منظمة بتسيلم.http://bit.ly/2xgncyD

إنّها كانت تحرّم دخول المسجد الأقصى على اليهود، وتحرّم على اليهود ممارسة طقوسهم الدينية فيه، إلّا أنّه ساد فكر ديني في العقود الثلاث الأخيرة، يدعو إلى ممارسة الطقوس الدينية في المسجد الأقصى، وهنا نشطت أكثر من عشر مؤسسات دينية في إسرائيل، حيث أصدر مجموعة من حاخامات المستوطنين عام ١٩٩٦، فتوى تطالب الحاخامات بزيارة المسجد الأقصى، وتشجيع تلاميذه وباقي الحاخامات على زيارة المسجد الأقصى[١٤]. وهكذا إذًا بدأت سياسات الإحلال الصهيونية، ليس فقط في إقامة المعابد والتهويد وتغيير الطابع العام للمسجد الأقصى، وإنما كذلك بالادعاء أنّ الأقصى هو الهيكل، والدعوة إلى تقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا، بين اليهود والمسلمين تمامًا كما حدث في المسجد الإبراهيمي، مع ملاحظة أنّه حتى التقسيم الزماني والمكاني لا يعني التقسيم مناصفة، فالحرم الإبراهيمي منع المسلمين من ٦٠٪ من مساحته، وكذلك تضيق الحواجز على المسلمين من الوصول إليه، مما حوله وكأنّه مكانًا يهوديًا، ونفس القصة يريدها الإسرائيليون مع المسجد الأقصى، إذ إنّهم يريدون التقسيم الزماني على النحو التالي: الأعياد اليهودية لليهود فقط، مع العلم أن عدد الأعياد اليهودية ١٠٠ عيد في السنة، ويوم السبت لليهود...إلخ[١٥].

أما على مستوى التحولات السياسية، فقد نشطت مجموعة من السياسات التي تقود إلى تغيير سياسة الوضع الراهن التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية عشية احتلال القدس عام ١٩٦٧، فمنذ عام ١٩٩٥، قامت الحكومة الإسرائيلية باستهداف المؤسسات السياسية الرسمية، والشخوص الرسميين، فعملت على إغلاق المؤسسات التمثيلة، بدأً ببيت الشرق، من ثم المركز الفلسطيني للإحصاء، وأعلنت أن هناك ٢٠ مؤسسة فلسطينية تعمل بشكل مخالف لاتفاقيات أوسلو وقامت بإغلاقها، كما قامت بإبعاد النواب

---

[١٤] محارب محمود مرجع سابق ص ٢١.

[١٥] الحديدي شيماء. ماذا تعرف عن التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى الذي تريده إسرائيل؟ نون بوست. http://bit.ly/2yIBYzq

الفلسطينيين الممثلين لمدينة القدس وسحب هوية القدس منهم[١٦].

كما أن المحكمة العليا الإسرائيلية التي دأبت في السابق على رفض السماح لليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، أخذت موقفًا مغايرًا مع نهاية الثمانيات واتخذت قرارًا بالسماح للمتدينين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى[١٧].

أما الكنيست، فقد كانت من أكثر المؤسسات السياسية التي ناقشت قرارات دخول اليهود المتدينين إلى المسجد الأقصى، أو تقسيمه زمانيًا ومكانيًا، حيث شهدت جلسات الكنيست العديد من المشاريع ما بين عامي ٢١٠-٢٠١٧، حول مشاريع قوانين تقدمت بها شخصيات ليكودية ويمينية متطرفة تدعو إلى التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى وتهويده، أو عدم الانسحاب من شرقي المدينة، حيث سنت الكنيست في ١٦/ ٧/ ٢٠١٧ قانونًا يمنع بتاتًا تقسيم القدس[١٨]. عدا عن عشرات المشاريع من القرارات التي عجّت بها لجان الكنيست المختلفة التي تدعو إلى السماح لليهود بالدخول للحرم القدس والصلاة فيه، أو حتى المطالبة برفع الوصاية الأردنية عن المسجد الأقصى وفرض السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى[١٩].

بالتأكيد هناك عدة أسباب نشّطت من هذه الممارسات ومن أبرزها:

١. الوزن السياسي الذي بات يتمتع به المستوطنون والمتدينون في إسرائل في مواقع ومراكز صنع القرار داخل الحكومة، وداخل الأحزاب السياسية، مما جعل الحكومة الحالية تعتبر من أشد الحكومات تطرفًا سياسيًا ويمينيًا في إسرائيل، حتى تحولت جماعات المستوطنين والمتدينين إلى محدد أساسي في المجتمع الإسرائيلي وبالذات فيما يخص القدس والمسجد

---

[١٦] شبانه لؤي. إحباط التنمية، أربعون عامًا على الاحتلال. السياسات الإسرائيلية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القدس. المركز الفلسطيني للإحصاء. http://bit.ly/2xfN4zJ

[١٧] محارب محمود. مرجع سابق ص ٢١.

[١٨] الجزيرة نت. الكنيست الإسرائيلي يقر مشروع قانون يمنع بتاتًا تقسيم القدس .١٦/ يوليو/ ٢٠١٧، http://bit.ly/2hNOWZj

[١٩] جريدة رأي اليوم. لجنة بالكنيست توصي بتمكين اليهود من دخول الأقصى يوميًا، والأردن يؤكد أن الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى ليست منحة إسرائيلية. ٢٦/ ٢/ ٢٠١٤.http://bit.ly/2xghz3G

الأقصى، وقد أيدت أغلبية كبيرة من المجتمع الإسرائيلي في عام ٢٠١٣، تقسيم المسجد الاقصى بين اليهود والمسلمين، حيث اعتبر ٥٩٪ ضرورة إجراء التقسيم، وفي الوقت نفسه أيد ٣٠٪ من الإسرائيلين بناء الهيكل مكان الأقصى[٢٠].

٢. الأجندة السياسية للحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، حيث إن الممارسة الواقعية للحكومة الحالية تؤكد أنّ الحكومة الحالية تسير باتجاه واحد وهو تنشيط الاستيطان، وتحويل المدن الفلسطينية والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، إمّا إلى مدن متقطعة ومحاطة بالاستيطان، وإمّا إلى مناطق يصعب الفصل بين الوجود اليهودي والعربي فيها، وهذا شجّع على إطلاق يد المستوطنين والمتدينين في تحديد بوصلة السياسة العامة للحكومة الإسرائيلية وبالذات فيما يخص مدينة القدس[٢١].

٣. الوضع السياسي الفلسطيني تجاه مدينة القدس، حيث إنه لا يخفى على أي مراقب ضعف الأداء الفلسطيني تجاه مدينة القدس، وإذا ما قورن بالممارسة الإسرائيلية نجد أنّه لا يكاد يذكر، سواء على صعيد الخدمات، أو على صعيد الدور السياسي التمثيلي والأولوية الوطنية، وهذا الضعف ليس وليد اللحظة، فمنذ اتفاق أوسلو، تم وضع القدس ضمن قضايا الحل النهائي وبالتالي غابت القدس عن مركزية الأولويات السياسية لصانع القرار الفلسطيني، ومنذ عام ٢٠٠٧، احتلت قضايا أخرى أولوية لدى صانع القرار السياسي على حساب مدينة القدس عدا عن تعدد المرجعيات في مدينة القدس وهشاشة دورها، إضافة إلى غياب وجود استراتيجية فلسطينية واضحة منذ توقيع اتفاق أوسلو. فحسب ما ذهب أحد الكتاب أن الموقف الفلسطيني يتسم بالتخبط والإرباك[٢٢].

---

[٢٠] تحولات اليمين الإسرائيلي تجاه الأقصى بمؤتمر في القدس. الجزيرة نت. http://bit.ly/2xjh2Oc

[٢١] جرابعه محمود، ليهي بن شطريت. القدس في استراتيجيات أطراف الصراع. مركز الجزيرة للدراسات. ٣١ يوليو / ٢٠١٧. http://bit.ly/2hNcRrT

[٢٢] المصري هاني. الأداء الفلسطيني تجاه القدس. ٨ نوفمبر ٢٠١٦. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات. http://bit.ly/2fTcxYj

٤. الوضع السياسي العربي المتردي، حيث إنّ انشغال العالم العربي بقضاياه الداخلية، ولّد قناعات لدى القادة وصناع القرار الإسرائيلين، أنّ الفرصة سانحة للانتهاء من تهويد مدينة القدس، أو على أقل تقدير إجراء تحويلات في التركيبة الديمغرافية، والتركيبة العمرانية لمدينة القدس، أو حتى أن القيادة الإسرائيلية تروج لقضية أعلى من ذلك، وهي أنّ هناك تحالفات بينها وبين العالم العربي وبعض دُوَلِهِ وطالبها بالإعلان عن علاقاتها السرية مع إسرائيل[٢٣].

٥. الوضع الدولي ووجود إدارة أمريكية جديدة داعمة للاستيطان، ولَّد لدى الجماعات اليمينة شعورًا بما يمكن تسميته اللحظة التاريخية، ولذا بدأت تسابق الزمن محاولة تغيير الواقع السياسي الفلسطيني، وأبرز أنواع التغيير لهذا الواقع يتمثل في تغيير طبيعة وهوية مدينة القدس وبالذات المسجد الأقصى، كما أنّ قرار اليونسكو باعتبار القدس مدينة محتله جعل الحكومة الإسرائيلية اليمينية، تسابق الزمن لتغيير واقع القدس[٢٤].

على الرغم من ذلك واجهت الحكومة الإسرائيلية مفاجأة لم تكن تتوقعها عشية إقدامها على منع الأذان في المسجد الأقصى، ووضع البوابات والكاميرات، حيث كانت المفاجأة على عدة مستويات:

المستوى الأول: قدرة الفلسطينيين في القدس على التصدي للسياسات الإسرائيلية، فالحكومة الإسرائيلية كان لديها اعتقاد أن المواطن المقدسي قد أنهكته السياسات الإسرائيلية، ولم يعد قادرًا على مناكفة الاحتلال، إلا أنّه وأثناء انتفاضة القدس كان ثلث عدد الشهداء من القدس، وكذلك الموقف الشعبي لأهالي القدس في الوقوف في وجه الحكومة الإسرائيلية ورفضهم كل الحلول الجزئية، مما اضطر الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير موقفها موقفًا تلو الآخر وتمت إزالة كل الإجراءات التي سبقت إغلاق المسجد الأقصى.

---

[٢٣] تايمز أوف إسرائيل. حان الوقت للدول العربية للإعلان عن علاقاتها السرية مع إسرائيل. وجاء ذلك في كلمة ألقاها نتنياهو أمام مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية في العالم. http://bit.ly/2tsAU1g

[٢٤] اليونسكو تؤكد اعتبار إسرائيل محتلة للقدس. الجزيرة نت. http://bit.ly/2pgTjPx

المستوى الثاني: قدرة أهالي القدس على سرعة تشكيل القيادة الميدانية، حيث إنّه سرعان ما تم تشكيل المرجعيات الدينية والميدانية، لقيادة المسيرات والاحتجاجات وتنظيم كل ما له علاقة بالقرارات الميدانية، وهو الذي شكل تخوفاً للقيادة الإسرائيلية من إمكانية تحول ردة الفعل إلى انتفاضة شعبية.

المستوى الثالث: التكامل بين الميدان والاستجابة السياسية للسلطة الفلسطينية، فقد جاءت ردة فعل السلطة الفلسطينية بشكل لم يتوقعه الاحتلال، حيث إنّه ولأول مرة يتم الإعلان عن وقف التنسيق الأمني، وبغض النظر عن الجدل حول مدى توقفه من عدمه إلا أنّه مجرد الإعلان اعتبر حدثًا فريدًا كونه لأول مرة يتم اتخاذ موقف كهذا.

المستوى الرابع: ردة الفعل العربية والإسلامية، فعلى الرغم مما ادعته إسرائيل من أنّ المسلمين قد نسوا المسجد الأقصى نجد أنّ المفاجأة كانت في المسيرات التي سارت في أغلب عواصم العالم العربي وخاصة في الأردن واليمن، وثبت للقاصي والداني أن قضية الأقصى ستبقى بوصلة للأمه[٢٥]، حيث أكد ذلك استمرار مركزية قضية القدس بالنسبة للعالم العربي والإسلامي مما دفع الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن قرارها بوضع البوابات والكاميرات.

رابعًا: النتائج والتداعيات

إن النتيجة الرئيسية التي ستؤول إليها مجمل السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس إذا استمرت على هذه الوتيرة وهذا الحال، هي إلغاء الطابع العربي والإسلامي عن المدينة، بحيث يصبح الحديث عن قدسية المدينة الإسلامية موضوعًا جدليًا ويتنافى مع الحقائق على أرض الواقع، ومن هنا يصعب الادعاء بضرورة أن تكون القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقبلية، على المستوى البعيد. أمّا التداعيات القريبة فتهدف إلى:

١- الحصول على أقل نسبة من السكان العرب في مدينة القدس، حيث إنّ ضم

[٢٥] مبروك خليل. تركيا وإسرائيل... توتر على خلفية المسجد الأقصى. الجزيرة نت، حوارات وتقارير. http://bit.ly/2xjwDNJ

المستوطنات مستقبلًا إلى مدينة القدس إضافة إلى هدم البيوت اليومي، والضرائب الباهظة، سيحوّل العرب إلى أقلية عددية داخل المدينة.

٢- سلخ القرى والتجمعات السكنية الفلسطينية المحيطة بالقدس عن مدينة القدس، وهذا يحققه الجدار العازل الذي سلخ أغلب قرى القدس عن مدينة القدس وحرمها من التواصل الجغرافي مع المدينة.

٣- إنّ من شأن الخطط العمرانية وبالذات خطة ٥٨٠٠، تغيير اقتصاد المدينة، باتجاه الاقتصاد نحو السياحة، مما يحرم على السكان الأصليين وهم الفلسطينيون من أن يكونوا جزءًا من العملية الاقتصادية للمدينة.

أمّا ابرز التداعيات، فهي تتعلق بالحل الدائم لمدينة القدس، والعلاقة الإسلامية بالمسجد الأقصى، فعلى صعيد الحل الدائم لمدينة القدس نجد أنّ التحول في السياسات الإسرائيلية ينطلق من محدد أساسي قوامة، الانتقال من حالة التقسيم إلى حالة الإدارة الذاتية للأماكن وفقًا للتواجد العرقي بها، تحت السيادة الإسرائيلي، وهذا ما يفسر نهم إسراع الجماعات المتدينة، والحكومة على حد سواء في عمليات شراء البيوت والأراضي، والتهويد حول المسجد الأقصى وفي الأحياء العربية الملاصقة للمسجد الأقصى.

أمّا ما يتعلق بإسلامية المسجد الأقصى، فمن الواضح حجم الخطورة التي تعتري هذه القضية، فلم تعد القضية تتعلق بحائط البراق بمقدار ما أصبح الحديث يدور حول الشراكة في المسجد من خلال عمليات التقسيم الزماني والمكاني، وهي وإن بدت تُقسَّم إلا أنها لن تكون أبعد عن واقع الحرم الإبراهيمي، الذي فقد المسلمون السيطرة عليه.

خلاصة

تسير السياسة الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى في خط بياني متصاعد باتجاه التهويد، ومجمل هذه السياسات تهدف إلى نتيجة واحدة وهي "أرض أكثر وسكان أقل"، وتأخذ عملية التهويد في القدس خصوصية، لأنّ تطبيق التهويد الكامل في مدينة القدس والمسجد الأقصى يعتبران التفنيد الواقعي للادعاء الصهيوني، وبالتالي، فإنّ عمليات

التهويد تستهدف، البيت، واسم الشارع، والمقبرة، كما تستهدف المسجد، والمبنى والمعلم، والإنسان،... إلخ.

وقد أخذت عمليات استهداف المسجد الأقصى عدة مسارات، ففي البداية انطلقت إسرائيل باتجاه أسرلة القدس وفرض السيادة عليها، ثم تلا ذلك في الثمانينات الانتقال من الأسرلة إلى التهويد، إلا أنّه مع بداية عملية السلام نشطت السياسة الإسرائيلية باتجاه إحلال الهيكل مكان المسجد الأقصى وتنشيط عمليات الاستيطان في جوار المسجد الأقصى وحوله.

وفي ضوء ذلك نشطت في السنوات العشر الأخيرة المجموعات اليهودية الدينية، والأحزاب اليمينية المطالبة بالتقسيم الزماني والمكاني للأقصى، بحيث يصبح وضع المسجد الأقصى كما هو وضع الحرم الإبراهيمي، وأقرت العديد من التشريعات في الكنيست الإسرائيلي، إضافة إلى الفتاوى اليهودية الدينية التي تطالب بممارسة الشعائر والعبادات الدينية في ساحات المسجد الأقصى علمًا بأنّها كانت تحرّم ذلك سابقًا.

واستغلت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من العوامل سواء التحولات في موقف الإدارة الأمريكية المنحاز إلى الاستيطان، وموقف إسرائيل من مدينة القدس، أو حالة التشرذم العربي، والانقسام الفلسطيني وحالة الضعف والإرباك التي تمر بها القيادة الفلسطينية، وقامت بمحاولة الفصل الزماني والمكاني في القدس، إلا أنّها تراجعت أمام الموقف الشعبي الفلسطيني الذي رفض تمامًا المساومة على أنّ المسجد الأقصى ملك للمسلمين وحدهم، واستشهد ٢٠ شهيدًا خلال الاعتصامات والمظاهرات برصاص جنود الاحتلال، وبعض الضغوط والنصائح العربية والفلسطينية الرسمية والغربية وبعض الأوساط الأمنية الإسرائيلية، لمنع اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة شاملة التي قد تخلط الأوراق في المنطقة، وتضر مصالح إسرائيل والولايات المتحدة.

المقالات والتقارير

الأزمة الطائفية في العالم العربي إلى أين؟*

تُشكِّل الأزمة الطائفية في العالم العربي أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظرًا لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى **فريق الأزمات العربي** أن يُخصص هذا العدد من تقاريره لبحث هذه الأزمة؛ حيث يتناول بدايةً خلفية الأزمة وواقعها، ويلخص تداعياتها، ومن ثمَّ، يَرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة وشروط تحقق كل منها وتداعيات تحققها، وأخيرًا يقدّم عددًا من التوصيات للأطراف المعنية.

أولًا: خلفية الأزمة وواقعها

تَوسَّع تهديد الأزمة الطائفية في العالم العربي ليشمل كلاً من العراق وسوريا واليمن ولبنان والسعودية والبحرين وباقي دول الخليج، بل وتعدى ذلك إلى دول في إقليم الشرق الأوسط و خارجه، مثل: إيران وتركيا والباكستان وأفغانستان. ويُجمع المراقبون لذلك بأن الأزمة قد وصلت إلى الحدّ الذي بات يُهدد أمن الدول العربية واستقرار مجمل دول الإقليم.

ورغم أن الطائفية تُعدّ أحد صور اختلاف الجزء عن الكل، وتعبر بالتالي عن أقلية دينية أو مذهبية لا تنفصل انفصالًا تامًا عن الكل والمجموع الإسلامي، غير أنها ما زالت أكثر الأوراق استخدامًا لإثارة النزاعات وعدم الاستقرار في العالم العربي في ضوء استمرار الفشل في حسم الخلافات الدينية أو المذهبية على أسس فكرية ومرجعية دينية، فضلًا عن التقصير الرسمي والحزبي العربي في تشكيل الجماعة الوطنية وفق أهداف

* إعداد فريق الأزمات العربي، وهو فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. يضم الفريق كلاً من: **أ .د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، **أ. عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي، **الفريق م. د. قاصد محمود**/ باحث استراتيجي، **د. عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث/ مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. جواد الحمد**/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط.

ومصالح عليا تحظى بالإجماع الوطني بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى.

وعلى أهمية العامل الذاتي في الموضوع الطائفي، غير أن العامل الخارجي يبقى حاضرًا ومؤثرًا، وخصوصًا في الفترة التي خضع خلالها العالم العربي للاستعمار الغربي، ومن ثم فشل تجربة تحديث الدولة في فترة ما بعد الاستعمار. ومن هنا ارتكزت نظرية التفتيت الديني والطائفي والعرقي التي تبناها المؤرخ برنارد لويس لتقسيم الشرق الأوسط على أسس طائفية، كما أيّد هذه النظرية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كسنجر الذي يرى أن التقسيم على هذه الأسس يخدم المشروع الصهيوني، ويجعل من إسرائيل الدولة الأقوى بين دول الأقليات في الشرق الأوسط.

وكان تفكير المحافظين الجدد استراتيجيتهم وخططهم في الشرق الأوسط متأثرًا بمثل هذه الأفكار والنظريات، وتبنوا بوضوح استراتيجية التدخل والتفتيت بدءًا بغزو أفغانستان ثم العراق. وكان واضحًا التوظيف السياسي للطائفية في الغزو الأمريكي للعراق، وكذلك في اعتماد الأمريكيين الكبير على المعارضة العراقية المحسوبة على جهة طائفية، وخصوصًا على أولئك الذين كانوا يعيشون في الغرب وإيران. وفي هذا السياق بدأ مفهومًا استهداف الاحتلال الأمريكي مؤسسات الدولة العراقية البنيوية وتدميرها أو إفسادها وإحلال مؤسسات بديله على أساس طائفي مكانها.

تمايزت السياسة الأمريكية عن تلك الإيرانية بشأن العراق، فالسياسة الأمريكية هدفت لتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق على أساس طائفي وعرقي، بينما هدفت السياسة الإيرانية إلى عراق موحد تحت حكم حلفائها الطائفيين يشكل امتدادًا لمناطق نفوذها الأخرى في كلٍّ من سوريا ولبنان، وهو أمر لم تقبله الولايات المتحدة والدول العربية. واستمرت وتيرة المواجهة المسلحة بتصاعد ربما بين وكلاء محليين إلى أن ظهر بصورة مفاجئة ما عرف بتنظيم "داعش" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، حيث نجح في وقت قياسي بفرض نفسه عسكريًا وميدانيًا، واحتل نصف الجغرافيا العراقية الرابطة بين العراق وكل من سوريا والأردن، وبات القوة المسيطرة على المناطق التي يغلب عليها السنة في العراق.

وهكذا شكل تنظيم داعش نقطة تحول في الصراع، فهو أولًا أكد البعد الطائفي للصراع السياسي والقائم على المصالح والنفوذ وعززه، ولكنه في الوقت نفسه طرح تساؤلًا كبيرًا عن حقيقة التنظيم ووجوده وصناعته ودعمه، وهي أمور تتجاوز نطاق هذا التقرير الذي يركز على الأزمة الطائفية.

أما في سوريه فرغم أن رأس النظام الحاكم منذ عام ١٩٧٠، ينتمي إلى الطائفة العلوية، إلا أن الطابع القومي والممانع لوجود إسرائيل ظل هو السائد في البلاد، ولم تظهر الصورة الطائفية إلا بعد أحداث الربيع العربي التي اجتاحت سوريا عام ٢٠١١، والتي بدأت بصورة سلمية ثم تحولت إلى مواجهات عنيفة كادت أن تُطيح بالنظام لولا التدخل العسكري المباشر من قبل حزب الله ثم إيران من خلال عناصر الحرس الثوري والميليشيات الطائفية من العراق وأفغانستان وغيرها. وبذلك تطورت الأوضاع في سوريا إلى حرب أهلية ذات طابع طائفي.

وبصورة مفاجئة أيضًا ظهر تنظيم داعش في سوريا واجتاح الجغرافيا الشمالية والشرقية في وقت قصير جدًا أواخر عام ٢٠١٣، وتحول المشهد في سوريا إلى حالة من عدم القدرة على الحسم؛ حيث نجحت قوات المعارضة في عام ٢٠١٥، في تحقيق مكاسب جغرافية في المنطقة الحيوية للنظام، مما أدى الى تدخل روسي مباشر في الصراع بهدف معلن هو هزيمة تنظيم داعش، وهدف حقيقي هو المحافظة على النظام والجغرافيا الحيوية الممتدة من دمشق وحتى البحر المتوسط من وسط سوريا. وتطور التدخل الروسي من حيث الحجم ونوع القوات؛ حيث تم استخدام كافة الصنوف الجوية والبحرية والبرية، واحتاجت روسيا إلى عام أو نصف تقريبًا لتعيد سيطرة النظام على الجغرافيا الحيوية.

غير أن تطور العلاقات التركية– الروسية أنتج حالة من التوافق والتنسيق أطلقت يد تركيا في شمال سوريا، لتعلن عن نيتها تأمين منطقة آمنة بمساحة حوالي خمسة آلاف كم٢ من خلال دعمها المباشر للجيش الحر وبعض التنظيمات المعارضة. وتَعتبر تركيا تأمين مدينتي الباب ومنبج المرحلة الأولى لعملياتها التي قد تستمر حتى تسيطر على كافة المنطقة المستهدفة والدفع بقوات حماية الشعب الكردية إلى الابتعاد باتجاه شرق الفرات.

يبقى السؤال الكبير فيما يتعلق بالواقع الطائفي في كل من العراق وسوريا بعد تحرير الموصل والرقة بغض النظر عن الزمن والكلفة، ومن سيكون صاحب الدور الأكبر، وهو: هل سيكون هناك حل شامل للصراع الطائفي في كلا البلدين أم سيكون هناك واقع ميداني له أبعاد أخرى؟

أما على الصعيد اللبناني، فقد تأسست دولة لبنان الحديث على أسس طائفية أفضت إلى حرب أهلية طائفية استمرت لمدة ١٥ عامًا. ومنذ عام ٢٠٠٠، بات حزب الله -الذي تأسس كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بدعم من إيران وسوريا- المظهر الطائفي الأكثر حضورًا في المشهد السياسي اللبناني، وتحول تدريجيًا إلى القوة العسكرية الأولى في البلاد. وعلى إثر اندلاع الأزمة السورية انجر الحزب إلى أتونها مما دفعه إلى الانتقال إلى خطاب يتسم بشيء من الطائفية، كما أظهر انسجامه مع السياسة الإيرانية، وبالمفهوم الاستراتيجي مع المشروع الإيراني الذي كان أساسه مقاومة إسرائيل ثم تَحَوّل إلى الصراعات الداخلية الطائفية في الدول العربية، وبذلك أصبح للحزب أكثر من صورة وخطاب خلافًا لما كان عليه قبل تدخله، وبدعم من إيران، في الحرب الأهلية في سوريا، فضلًا عمّا يُقال عن تواجد قوات للحزب في كل من العراق واليمن.

وفي اليمن أنتج سوء إدارة الأزمة بعد الانقلاب على الربيع العربي حالة جديدة من حالات النزاع الطائفي بعد أن نجح الحوثيون باستثمار حالة الفوضى السياسية والأمنية وطموح الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالعودة إلى السلطة، فتحالفوا معه ليشكلوا معًا قوة عسكرية قادرة على إلحاق الهزيمة بقوات الشرعية واحتلال صنعاء، ومن ثم التمدد جنوبًا باتجاه عدن، حيث كادوا يسيطرون على كامل اليمن، ويفرضون واقعًا استراتيجيًا جديدًا يضع المملكة السعودية بين فكيّ كماشة إيرانية؛ من الجنوب في اليمن ومن الشمال في العراق، إلاّ أن المملكة العربية السعودية وبقبول من الرئيس الشرعي اليمني قامت بتشكيل تحالف عربي تحت قيادتها ليبدأ بعمليات عسكرية جوية وبرية وبدعم مباشر من قوات النظام "الشرعية" في محاولة لإعادة التوازن إلى الموقف الميداني. وبدأ الجيش اليمني الشرعي يستعيد مناطق في الوقت الذي ما زالت إيران تزيد من دعمها للحوثيين. ورغم أن

الصراع اليمني أظهر بوضوح كلاً من إيران والسعودية كطرفي نزاع بصورة لم تشهدها المنطقة من قبل، فإنَّ الوضع الميداني في اليمن ما زال بعيدًا عن الحسم.

وفي البحرين فقد شكل النزاع نموذجًا آخر أكثر وضوحًا لتوظيف البعد الطائفي، ولتحقيق مكاسب سياسية بمسوغات طائفية، وبعد أكثر من ٥ سنوات على أعمال العنف لم تتمكن مختلف الجهود من إنهاء الأزمة الطائفية في البلاد رغم السيطرة الأمنية وتحقيق الاستقرار السياسي "الحرج".

وفي السعودية، إضافة إلى دخولها المباشر على الصراع في اليمن، فإنَّ الداخل السعودي، وتحديدًا المنطقة الشرقية، حيث تتواجد النسبة الأكثر من أتباع المذهب الشيعي في المملكة، يشهد بين الحين والآخر احتجاجات وأعمال عنف فردية توصف بأنها ذات طابع طائفي، يخشى البعض أن تتطور باتجاهات أخرى، ربما تكون أكثر عنفًا وطائفيةً، في حال لم تنجح الجهود السياسية والأمنية في أحتوائها.

ثانيًا: تداعيات الأزمة

تتجلى تداعيات الأزمة الطائفية في عدد من المظاهر، ومن أبرزها:

١. استنزاف مقدرات الدول العربية في صراع طائفي على حساب الأولويات الداخلية الحقيقية المتمثلة في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة.
٢. تفتيت النسيج الاجتماعي للدول العربية وانقسام مجتمعاتها إلى طوائف تتبارى في اتهام بعضها بعضًا مما يزرع الشك واليأس لدى هذه المجتمعات بشأن إمكانية التعايش داخل الوطن الواحد، بل وبإمكانية بناء مثل هذا الوطن الذي يفترض التضامن والتكافل والتعاون ويفرض وحدة مصير جميع أبنائه.
٣. التحول عن المخاطر الحقيقية والحتمية التي تتهدد الدول العربية، وخصوصًا المخاطر الخارجية، مثل: التهديد الإسرائيلي.
٤. تعزيز الانتماء الطائفي على حساب الانتماء للوطن والدولة وعلى نحو يضرّ

بالمصالح العليا للدول العربية على المستوى الوطني والقومي.

٥. الدفع باتجاه أجيال عربية جديدة تقدم الانتماء والولاء الطائفي على حساب الانتماء الوطني الأشمل، ومُتَشبِّعة بالثقافة الطائفية.

ثالثًا: سيناريوهات مستقبل الأزمة

تبدو أزمة الصراع الطائفي أمام سيناريوهين رئيسين خلال الفترة القادمة:

• السيناريو الأول

استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية المتصاعدة، من حيث الانقسام والمواجهات الطائفية في أكثر من ساحة، وعمليات التعبئة والشحن الطائفي، ولغة الاتهام والتحريض والتخوين والتكفير المتبادل بين أطراف الأزمة. ومن شأن هذا السيناريو الذي يشكّل سيناريو الأمر الواقع القائم حالياً أن يتسبب بجملة من النتائج والتداعيات، من أهمها:

١. تواصل حالة المواجهة المحتدمة، ودفع الأطراف المتصارعة والمنطقة مزيدًا من الأثمان والكلف السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على استمرار الاحتراب والاستنزاف الطائفي، والتهديد بانهيار الدول التي فيها صراع.

٢. استمرار الاضطراب وغياب الاستقرار الإقليمي نتيجة المواجهات الطائفية وعلى خلفية الانقسام وصراع المحاور في الإقليم، مما يهدد بمزيد من الفوضى الإقليمية التي تنعكس سلبًا على المنطقة وعلى مصالح دولها.

٣. تنامي خطر التقسيم والتجزئة في المنطقة على أسس طائفية، مما يؤدي إلى تمزيق العديد من دول الإقليم وبخاصة الدول العربية التي تعاني صراعات طائفية محتدمة، كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن ولبنان.

٤. اتساع نطاق المواجهة الطائفية ليشمل دولًا إضافية شهد بعضها احتقانات طائفية في السابق كالبحرين، وربما تشمل دولًا أخرى تحوي مجتمعاتها تنوعًا طائفيًّا لكنها لم تشهد حتى اللحظة حالات احتقان واستقطاب واضحة كالسعودية والكويت وأقطار أخرى.

٥. استمرار الخطاب الطائفي ولغة الاتهام والتخوين والتحريض التي من شأنها أن توفّر مناخات مواتية وبيئة خصبة لتوسيع مساحات التأييد للقوى المتطرفة والإرهابية لدى طرفي الأزمة التي تقتات على أجواء الشحن والاستقطاب والمواجهة.

٦. إفساح المجال أمام التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، عبر دعم أطرافها المتصارعة طائفيًّا، وبما يخدم أهداف وأجندات تلك الأطراف المتدخّلة. وهو ما يسهم في تأجيج حالة الصراع، ويضعف فرص معالجة الأزمة.

- **السيناريو الثاني**

إنهاء الأزمة والخروج من حالة الانقسام والمواجهة الطائفية. ومن أبرز النتائج والتداعيات التي يتوقّع أن تترتب على تحقق هذا السيناريو:

١. وقف الصراع وتهدئة التوتر والخروج من حالة الاستقطاب والمواجهة، ووقف الاستنزاف البشري والسياسي والاقتصادي، والوصول إلى حالة تفاهم وتعايش إيجابي بين المكونات المتباينة طائفيًا.

٢. الإسهام في تعزيز حالة الاستقرار الإقليمي والخروج من حالة الفوضى، ووضع حدّ لصراع المحاور على خلفية طائفية في المنطقة.

٣. توفير فرصة جيدة للحوار وللتوصل إلى حلول ومقاربات سياسية لمعالجة أزمات المنطقة.

٤. إنهاء التحريض المتبادل، والتوقف عن لغة التخوين والاتهام والتعبئة ضد الآخر، وإشاعة ثقافة الانفتاح على الآخر.

٥. إضعاف خطاب الحركات المتشددة لدى الطرفين، وتضييق المساحات عليها، وحرمانها من توفير بيئة خصبة داعمة لأفكارها المتطرفة ولسلوكها الإرهابي الذي يتم تسويقه بمواجهة التهديد والخطر الذي يشكله الطرف الآخر.

٦. إغلاق الأبواب أمام التحريض والتدخل الخارجي في شؤون المنطقة والذي يسعى لتحقيق أهداف وأجندات تتعارض مع مصالح دولها.

رابعاً: العوامل والمحددات التي تؤثر في مسار الأزمة المستقبلي

ثمة جملة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر في مستقبل أزمة الصراع الطائفي في المنطقة، من أهمها:

١. مستقبل الأزمات في سوريا والعراق واليمن، من حيث استمرار المواجهة أو الوصول إلى حلول تنهي تلك الأزمات التي شكلت عاملًا مهمًا في تفجير الاستقطاب والصراع الطائفي.

٢. موقف إيران وحلفائها من استمرار الأزمة، ومدى شعورهم بالاستفادة منها أو التضرر من استمرارها، حيث تشكل إيران طرفًا رئيسًا في المواجهة الإقليمية التي تأخذ بعدًا طائفيًا، وتتزعم ما يمكن اعتباره "حالة شيعية" في المنطقة حسبما يُقدمها الإعلام الإيراني.

٣. موقف السعودية وبعض دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى من استمرار الأزمة، حيث تشكّل الطرف الآخر في الأزمة.

٤. مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية، والدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا تجاه الأزمة، إن لزاوية الانخراط فيها أو الإسهام في الخروج منها.

٥. مستقبل وجود تنظيم الدولة (داعش)، والتنظيمات المتطرفة المشابهة له من جهة، وقوات الحشد الشعبي الشيعي والتنظيمات المماثلة له من جهة أخرى، كأطراف مواجهة مباشرة تتبنى خطابًا طائفيًا حادًا، وتمارس على الأرض سلوكًا إرهابيًّا يعمل على تغذية حالة الانقسام والاستقطاب الطائفي، فكلما تراجعت قوة الطرفين وانحسر دورهما وتأثيرهما تراجعت حدّة الأزمة.

٦. سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه المنطقة وعلى وجه الخصوص تجاه العلاقة مع إيران ومع الأطراف العربية، وكذلك موقفها من الأزمتين العراقية والسورية، حيث تؤثر سياسات الإدارة الأمريكية بشكل مباشر على حالة المواجهة الإقليمية في ظل العلاقات المتوترة بين إيران والسعودية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أزمة الاستقطاب الطائفي وصراع المحاور في المنطقة.

٧. تأثير العامل الأمني في الإقليم، من حيث استمرار الفوضى أو تحقيق قدر من الاستقرار الإقليمي. فكلما تحسّنت حالة الاستقرار في المنطقة تراجعت حدة الصراع الطائفي، والعكس صحيح أيضًا.

وفي ضوء السلوك الحالي للأطراف المباشرة وكذلك المؤثرة في مسار الأزمة، تبدو فرص استمرار حالة التحريض والاستقطاب والمواجهة الطائفية هي المرجحة خلال الفترة القادمة، مما لم يطرأ تغير جوهري على العوامل المؤثرة في استمرار الأزمة وعلى مواقف القوى الفاعلة إقليميًا ودوليًا إزاءها. فالأزمات الإقليمية الممتدة منذ سنوات في سوريا والعراق واليمن، لا تلوح في الأفق مؤشرات قوية لإنهائها وللخروج منها. ولا تبدو أطراف الأزمة قد وصلت حتى اللحظة إلى قناعة بخطر استمرار هذا الاحتراب وهذه الأزمة على مصالحها وعلى أوضاع المنطقة واستقرارها، مما يعيق توجه تلك الأطراف للحوار والتفاهم والبحث عن مخارج من الأزمة بشكل جاد ومسؤول.

ويغيب دور الوسطاء الإقليميين والدوليين عن محاولة الإسهام في وضع حدّ لحالة الصراع الطائفي، وليس واضحًا فيما إذا كانت تركيا وأطرافًا أخرى ستتحرك وتبذل جهدًا قويًا خلال الفترة القادمة لإنهاء حالة الاحتقان الطائفي أو التخفيف منها على الأقل.

ولا تعطي الملامح الأولية لسياسات إدارة الرئيس ترامب تجاه المنطقة هي الأخرى مؤشرات إيجابية، بل يرجّح أن تسهم سياساتها المندفعة في زيادة حالة الانقسام في المنطقة.

ومن غير الواضح حتى اللحظة فيما إذا كانت الضربات التي يتعرض لها تنظيم الدولة (داعش) في العراق وسوريا ستضعف من حضوره وتأثيره السلبي عمليًا وسياسيًا، كما أن الحضور الميداني لمليشيات الحشد الشعبي وحلفائها يتزايد، ومن شأن ذلك أن يفاقم حالة الانقسام والاستقطاب الطائفي.

خيارات التعاطي مع الأزمة

لا شك أن النتائج المترتبة على استمرار حالة التحريض والصراع الطائفي في المنطقة بالغة الخطورة على أمن الإقليم واستقراره، كما تنعكس بصورة سلبية على أطراف

الأزمة وتلحق أفدح الضرر بمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، مما يجعل من استمرار الحالة القائمة (خيار الأمر الواقع) وضعًا سلبيًا خطيرًا وخارج السيطرة، فضلًا عن احتمالات انزلاق الأوضاع إلى ما هو أسوأ، خصوصًا إن اتجهت إلى تمزيق بعض الدول وتقسيمها على أسس طائفية، أو تزايدت المواجهات الطائفية واندفعت نحو حروب أهلية بوتيرة أعلى وأكثر دموية.

وفي ضوء هذه الانعكاسات السلبية سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، يغدو من الأهمية بمكان تبني خيار إنهاء أزمة الصراع الطائفي والخروج من حالة الانقسام والاستقطاب، والبحث عن حلول تُسهم في تحقيق ذلك.

خامسًا: التوصيات

وفي هذا الصدد يقترح فريق الأزمات العربي التوصيات الآتية :

١. وقف جميع أشكال التحريض الطائفي، والامتناع عن خطاب الكراهية والاتهام والتخوين، وإشاعة ثقافة القبول بالآخر المختلف دينيًا وطائفيًا وثقافيًا وعرقيًا، والتأكيد على أهمية التعايش الإيجابي على قاعدة البحث عن القواسم المشتركة.

٢. إعلان وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع المسلح بإشراف وآلية دولية تحت البند السابع وخصوصًا في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن.

٣. توفير ممرات آمنة لأعمال الإغاثة للوصول إلى المدنيين في كافة المناطق، بما في ذلك المناطق الآمنة للنازحين.

٤. إنشاء مناطق آمنة بحظر طيران بحماية الأمم المتحدة للنازحين في مناطق يتم تحديدها.

٥. فتح حوار على أعلى مستوى بين المؤثرين في مسار الأزمة، على صعيد الحكومات والهيئات والنخب السياسية والفكرية والثقافية، من أجل احتواء الأزمة وتهدئة الأجواء، والبحث عن مخارج وتفاهمات تسهم في حلها وتأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف.

٦. العمل على لجم القوى المتشددة والإرهابية لدى مختلف الأطراف، وحرمانها من فرص تجنيد الأتباع وترويج أفكارها المتطرفة وسلوكها الإرهابي والعدواني .

٧. القيام بوساطات إقليمية من الأطراف التي لم تنخرط في الأزمة لكنها تكتوي بنارها ولها مصلحة أكيدة في وضع حدّ لها. ونؤكد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الأردن بهذا الخصوص، كما نؤكد على الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا التي تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع أطراف الأزمة. ولا شك أن مبادرة أردنية- تركية في هذا الاتجاه بالتعاون مع أطراف خليجية ومغاربية وعربية وإسلامية أخرى يمكن أن تشكّل مدخلًا مهمًّا لمعالجة الأزمة والتخفيف من حدّتها، والعمل معًا لمواجهة تداعياتها الخطيرة.

الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017

تحليل سياسي وإحصائي*

تُعدّ الانتخابات البلدية واللامركزية في الأردن إحدى أدوات تفعيل الدور الشعبي في التنمية المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارت. وقد جرت الانتخابات البلدية في 15 آب/ أغسطس ٢٠١٧، متزامنة مع انتخابات اللامركزية لاختيار مجالس المحافظات، والتي تجري لأوّل مرة في الأردن بعد اعتماد قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.

أولًا: المجالس البلدية والمحلية

قسّم قانون البلديات الحالي رقم 41 لسنة 2015[١] معظم بلديات المملكة إلى مجالس محلية يتمتع كل مجلس منها بصلاحيات، كإعداد موازنة المجلس الفرعية، والمشاركة في تحديد أماكن المدارس، والمستشفيات ومراقبة الأسواق ووسائل النقل، وبناءً على هذا القانون أصبحت المملكة تضم 101 بلدية بما فيها أمانة عمان الكبرى، ويتبع لـ 82 بلدية منها 357 مجلسًا محليًا، بينما 18 بلدية لم تقسم إلى مجالس محلية ينتخب رئيسها وأعضاؤها بشكل مباشر. والجدول رقم (1) يُبين أعداد البلديات والمجالس المحلية في المملكة.

واستثنى القانون أمانة عمان من انتخاب كامل أعضاء مجلس أمانتها، حيث منح القانون الناخبين الحق في اختيار 75٪ من أعضاء مجلسها بينما يعيّن مجلس الوزراء الباقي، ومن ضمنهم أمين عمان. وحدّد مجلس الوزراء عدد أعضاء مجلس الأمانة بـ 37 عضوًا يختار الناخبون 22 منهم ممثلين عن مناطق الأمانة البالغ عددها 22 منطقة، ويضاف إلى الأعضاء المنتخبين 6 نساء على الكوتا (الأعلى بنسبة التصويت على مستوى المناطق) فضلًا عن 9 أعضاء يعينهم مجلس الوزراء من بينهم الأمين. كما استثنى قانون

---

* **إعداد الأستاذ عبد الله المجالي، كاتب وباحث في مجال العلوم السياسية.**

[١] انظر نص القانون في: http://bit.ly/2u4H75Y

البلديات منطقتين في المملكة من حق انتخاب مجالسهما، وهما سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البتراء التنموي السياحي.

الجدول رقم (1)

أعداد البلديات والمجالس المحلية في المملكة تبعًا للمحافظة

الرقم	المحافظة	البلديات	المجالس المحلية
1	عمان	8*	36
2	إربد	18	94
3	الزرقاء	7	22
4	البلقاء	9	37
5	الكرك	10	40
6	مأدبا	4	11
7	المفرق	18	47
8	جرش	5	19
9	عجلون	5	18
10	الطفيلة	4	9
11	معان	7	15
12	العقبة	5	9
المجموع		**100**	**357**

(المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب)

* بدون حساب أمانة عمان

ثانيًا: مجالس المحافظات (انتخابات اللامركزية)

تزامن إجراء الانتخابات البلدية مع إجراء انتخابات اللامركزية (مجالس المحافظات) وهي الانتخابات التي تجرى لأول مرة في تاريخ المملكة. وتهدف فكرة اللامركزية حسب الحكومة- في الأسباب الموجبة للقانون- إلى تطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية على مستوى

المحافظات من خلال منح الإدارات المحلية صلاحيات أكبر، كما تهدف إلى التوسع في تبني الانتخابات الديمقراطية نهجًا لعمل الدولة ولزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار التنموي.

وبموجب قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، يشكل في كل محافظة مجلسًا يسمى مجلس المحافظة يتم انتخاب 88٪ من أعضائه، والباقي يتم تعيينهم من مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الداخلية، بموجب المادة 6- د من قانون اللامركزية. ويبلغ مجموع مقاعد مجالس المحافظات (380) مقعدًا منها (32) كوتا نسائية، و(45) عضوًا تعينهم الحكومة. والجدول رقم (2) يبين أعداد أعضاء مجالس المحافظات في المملكة تبعًا للمحافظة.

الجدول (رقم 2): أعداد أعضاء مجالس المحافظات في المملكة تبعًا للمحافظة

الرقم	المحافظة	الأعضاء المنتخبون	الكوتا	الأعضاء المعينون	المجموع
1	عمان	53	5	8	66
2	إربد	41	4	6	51
3	الزرقاء	30	3	5	38
4	البلقاء	23	2	3	28
5	الكرك	24	2	4	30
6	مأدبا	16	2	2	20
7	المفرق	34	4	5	43
8	جرش	17	2	3	22
9	عجلون	19	2	3	24
10	الطفيلة	15	2	2	19
11	معان	16	2	2	20
12	العقبة	15	2	2	19
المجموع		**303**	**32**	**45**	**380**

(المصدر: الهيئة المستقلة للانتخاب)

وشاب قانون اللامركزية الغموض والتشويش لدى الرأي العام، ولدى المترشحين،

وظهر ذلك من خلال تغطيات وسائل الإعلام التي تناولت في تقارير عدة عدم فهم الجمهور لفكرة اللامركزية، مما اضطر الحكومة والهيئة المستقلة للانتخاب لعقد ندوات وطبع "بروشورات" لتوضيحها.

وزاد إجراء انتخابات اللامركزية متزامنة مع الانتخابات البلدية اللبس والتشويش لدى الجمهور، خصوصًا وأنّ مخرجات انتخابات اللامركزية هي مجالس المحافظات، وهو ما شكل خلطًا واسعًا بينها وبين المجالس المحلية التي تعد هي الأخرى فكرة جديدة على النظام الانتخابي للبلديات، ولذلك فقد خلط الإعلام بين مجالس المحافظات والمجالس المحلية، ووقع في هذا الخلط العديد من الكتاب الصحفيين.

ثالثًا: خريطة المترشحين للانتخابات البلدية واللامركزية

يبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع (4.460) ملايين ناخب وناخبة، وبلغ مجموع المترشحين للانتخابات البلدية واللامركزية (6517) مترشحًا ومترشحة، تنافسوا على (2444) مقعدًا لرئاسة البلدية وعضوية المجلس البلدي وعضوية المجلس المحلي وعضوية مجالس المحافظات (اللامركزية)، فيما بلغ عدد المترشحات (1160) بنسبة (17.8٪). وبلغ مجموع المترشحين لانتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) (1239) من بينهم (115) مترشحة، بنسبة (9.3٪).

وبلغ عدد المترشحين للانتخابات البلدية (رؤساء بلديات وأعضاء مجالس محلية وأعضاء مجالس بلدية وأعضاء أمانة عمان) (4740)، تنافسوا على (1961) مقعداً، من بينهم (1041) مترشحة، بنسبة (21.9٪). فيما بلغ مجموع المترشحين لرئاسة البلديات (538) مترشحًا ومترشحة، منهم (4) مترشحات، بنسبة (7.4٪). والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

وتشير الأرقام إلى أنّ حدة التنافس (عدد المترشحين إلى عدد المقاعد) على مقعد (رئيس بلدية وعضو مجلس بلدي وعضو مجلس محلي وعضو أمانة عمان وعضو مجلس محافظة) بلغ (2.75)، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بحدة المنافسة في الانتخابات النيابية التي جرت عام 2016، إذ بلغت (16.55).

الجدول رقم (3)

أعداد المترشحين للانتخابات البلديات واللامركزية

		رئيس بلدية			مجلس محلي			مجلس محافظة		
الرقم	المحافظة	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1	عمان	45	0	45	396	99	495	206	15	221
2	إربد	115	2	117	984	260	1244	161	11	172
3	الزرقاء	31	1	32	245	81	326	114	15	129
4	البلقاء	40	0	40	302	86	388	93	10	103
5	الكرك	53	0	53	372	107	479	78	19	97
6	مأدبا	32	0	32	138	103	171	64	3	67
7	المفرق	106	1	107	536	183	719	128	9	137
8	جرش	24	0	24	166	49	215	48	6	54
9	عجلون	25	0	25	201	58	259	74	12	86
10	الطفيلة	29	0	29	144	23	167	58	7	65
11	معان	21	0	21	153	37	190	53	3	56
12	العقبة	13	0	13	62	25	87	47	5	52
المجموع		534	4	538	3699	1041	4740	1124	115	1239
		538			**4740**			**1239**		
6517										

(المصدر:الهيئة المستقلة للانتخاب)

ويشير هذا إلى أنّ الظفر بمقعد نيابي يحظى باهتمام أكبر من قبل المواطنين من الظفر بمقعد بلدي. وقد يعود ذلك إلى كون مجلس النواب يشكل إحدى السلطات الثلاث في البلد إلى جانب السلطة التنفيذية والقضائية، كما أنّه يشكل أداة هامة من أدوات الفعل السياسي، حيث تعد الانتخابات النيابية انتخابات سياسية بامتياز، فيما تعد الانتخابات البلدية واللامركزية انتخابات لمواقع خدمية بالدرجة الأولى.

وقد يعزى ذلك الاهتمام أيضًا إلى النظرة التي ينظر بها الأردنيون إلى مجلس النواب مقارنة بالمجلس البلدي، حيث مجلس النواب يعتبر ممثلًا لكل الأردنيين، ويستطيع النائب التحدث بالشأن العام ومناقشة الحكومة بجميع الملفات الداخلية والخارجية، خصوصًا أنّه يملك حصانة نيابية وفق الدستور.

رابعًا: نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية

أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب أنّ عدد المقترعين في الانتخابات البلدية واللامركزية بلغ (1.302.949) وبنسبة مشاركة بلغت (31.7٪) من عدد الذين يحق لهم الاقتراع والبالغ عددهم (4,460) ملايين ناخبًا وناخبة.

وفيما لم تعلن الهيئة رسميًا حتى ساعة إعداد التقرير نسب المشاركة التفصيلية للمناطق والبلديات الكبرى، إلّا أنّ وسائل الإعلام نقلت المؤتمر الصحفي الذي عقده الناطق باسم الهيئة المستقلة للانتخاب جهاد المومني بعد إغلاق صناديق الاقتراع يوم 15/8/2017، وتحدث فيه عن نسب المشاركة في المحافظات.

وقد سجلت محافظة العاصمة نسبة تصويت بلغت 17.56٪، وبواقع 286.295 ألف مقترع، فيما بلغت نسبة التصويت في محافظة البلقاء 38.86٪ وبواقع 110.309 ألف مقترع، وفي محافظة الزرقاء 20.06٪ وبواقع 122.037 ألف مقترع. وفي مأدبا بلغت نسبة الاقتراع 46.97٪ وبواقع 49.639 ألف مقترع، وفي إربد 43.44٪ وبواقع 318.982 ألف مقترع، أما في المفرق فبلغت 59.80٪ وبواقع 106.416 ألف مقترع. وفي محافظة جرش بلغت نسبة الاقتراع 56.91٪ وبواقع 59.179 ألف مقترع، وفي عجلون التي سجلت أعلى نسبة اقتراع، بلغت 62.81٪ وبواقع 57.191 ألف مقترع، أما في الكرك فبلغت نسبة الاقتراع 57.14٪ وبواقع 90.769 ألف مقترع، بينما سجلت محافظة الطفيلة ما نسبته 54.46٪ وبواقع 29.492 ألف مقترع، وفي معان 54.25٪ وبواقع 42.859 ألف، وفي العقبة 36.42٪ وبواقع 29.733 ألف مقترع[١].

[١] صحيفة الغد، ١٦/ ٨/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/fY5fRa

كما أوضحت الهيئة بأنّ مشاركة الشباب في الانتخابات البلدية واللامركزية شكلت ما نسبته 43٪ من نسبة المقترعين في المملكة، حيث وصل عدد المقترعين من سن 18-35 عامًا إلى 560 ألفًا تقريبًا من أصل مجموع المقترعين الكلي. بينما شكلت نسبة الإناث المشاركات من مجموع الإناث المسجلات والمؤهلات للاقتراع 28.7٪، وشكلت نسبة الذكور المشاركين من مجموع الذكور المسجلين والمؤهلين للاقتراع 35.1٪[١].

وأشارت الهيئة إلى أنّ أعداد الأوراق الباطلة والبيضاء قد وصل إلى (145,309) ورقة ما نسبته 4.8٪ تقريبًا من إجمالي عدد أوراق الاقتراع، وعدد الأوراق الباطلة إلى (79,504) ورقة ما نسبته 2.6٪ تقريبًا من إجمالي عدد أوراق الاقتراع[٢].

ويُلاحظ زيادة نسبة المشاركة في انتخابات عام 2017، عنها في انتخابات 2013، حيث بلغت (24٪)، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى دخول متغيرات جديدة على انتخابات 2017، منها زيادة عدد المترشحين بمقدار (1556) مترشحًا ومترشحة، ومن المنطقي أن يزيد عدد المقترعين كلما زاد عدد المترشحين، ومتغير آخر يتمثل في مشاركة الحركة الإسلامية (قاطعت انتخابات 2013) في الانتخابات تحت مظلة التحالف الوطني للإصلاح خاصة في مراكز المدن الكبرى؛ عمان وإربد والزرقاء، وإن كان يصعب قياس أثر كل متغير بدقة على زيادة نسبة المشاركة).

وتشير هذه النسبة، رغم الترحيب الحكومي بها، إلى أنّ المشاركة الشعبية ضعيفة، حيث لم يشارك (68.3٪) ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات التي من المفترض أنّها تؤثر بشكل مباشر على حياتهم.

وبمقارنة نسبة المشاركة تلك بنسبة المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت قبل عام 2016، وبلغت (36.1) فإنّه يلاحظ تراجع في نسبة الإقبال، والسؤال المطروح هنا هو هل أثر أداء مجلس النواب على مزاج الناخبين بحيث انعكس سلبًا في الإقبال على

---

[١] الهيئة المستقلة للانتخابات، ٦/ ٩/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/fKFMBv

[٢] المصدر السابق.

عملية الانتخابات؟ فقد كان من الممكن أن تزيد نسبة الإقبال على الانتخابات البلدية واللامركزية لو كان أداء مجلس النواب مقنعًا، بحيث يشعر الناخب أهمية وتأثير صوته.

خامسًا: أمانة عمان

استثنى قانون البلديات أمانة عمان من انتخاب كامل أعضاء مجلس الأمانة بما فيهم الأمين، وأقر القانون تعيين الحكومة لـ (25٪) من أعضاء مجلس الأمانة وللأمين. وتثير مسألة استثناء العاصمة التي تضم (1,498,204) مليون ناخب وناخبة، وهو ما يعادل ثلث الناخبين في جميع مناطق المملكة، جدلًا سياسيًا وقانونيًا وحقوقيًا، خصوصًا أنّها تضم النخبة السياسية والاقتصادية والعلمية.

وثار جدل واسع في مجلس النواب عند مناقشة قانون البلديات لعام 2015، وطالب العديد من النواب معاملة أمانة عمان كأي مجلس بلدي في المملكة، بحيث يحق للناخبين اختيار كامل أعضائه مع الرئيس[١]. كما استغل نواب في عام 2017، إرسال الحكومة لتعديلات على قانون البلديات فطالبوا بضرورة انتخاب أعضاء مجلس أمانة عمان بشكل كامل بما فيهم الأمين، إلّا أنّ الحكومة بررت على لسان وزير البلديات وليد المصري بالقول إن التعيين يعود لسببين؛ الأول: أنّ أمانة عمان هي أمانة العاصمة ويوجد تداخل بينها وبين وزارات ومؤسسات الدولة كالمياه والسير، والثاني: بعض الفئات لا تمثل بالانتخاب ويجب مراعاة هذه القاعدة[٢].

ويعدّ القانون الحالي عائقًا أمام التمثيل الشعبي الكامل لأهالي العاصمة، فيما تطرح قوى سياسية أسبابًا سياسية وراء إصرار الحكومة على مبدأ التعيين في حدود أمانة عمان، وذلك لغايات السيطرة وتوجيه قرارات مجلس أمانة عمان من خلال الأمين والأعضاء المعينين. لكن السلوك الحكومي يمكن أن يؤشر إلى أن مبدأ التعيين ليس ثابتًا وليس له غايات سياسية، فالدارس لقانون البلديات وتعديلاته يلاحظ تدرج الحكومة في تقليص

[١] وكالة الأنباء الأردنية- بترا، ٤/ ٨/ ٢٠١٥.

[٢] صحيفة الدستور، ١٠/ ٤/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/6Yc7Vb

أعداد المعينين، فقد كانت نسبة المعينين في انتخابات عام (2007) تبلغ النصف، فيما تقلصت عام (2013) إلى الثلث، لتصل في انتخابات عام 2017 إلى الربع.

وبلغ عدد المترشحين لأمانة عمان (145) منهم (12) مترشحة، وتنافس هؤلاء على (28) مقعدًا منها (6) مخصصة للكوتا النسائية. وبلغت حدة التنافس (5.2)، ويلاحظ أن هذه النسبة تزيد بمقدار الضعف عن حدة التنافس العامة، مما يشير إلى أنّ انتخابات أمانة عمان ورغم أنّ ربع أعضائها يعينون من قبل الحكومة بما فيهم الأمين، إلّا أنّ ذلك لم يحول دون المشاركة الفاعلة من قبل المترشحين. ويُعزى ذلك إلى ما تمثله العاصمة من اعتبارات اجتماعية ووجاهية، إضافة إلى الإمكانيات والموارد الكبيرة التي تتمتع بها أمانة عمان الكبرى مقارنة بباقي بلديات المملكة، حيث بلغت موازنة الأمانة عام 2017، حوالي (496.2) مليون دينار[١]. في حين تبلغ موازنات بلديات المملكة مجتمعة حوالي (400) مليون دينار[٢].

لكنّ الإقبال على الترشيح لم يقابله ذات الزخم في الإقبال على التصويت، إذ تشير الأرقام المتوفرة إلى أنّ نسبة الاقتراع في حدود أمانة عمان هي الأدنى في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت في محافظة عمان (17.56٪)[٣]، مع ملاحظة أن هذه النسبة تمثل محافظة عمان التي تضم مناطق أمانة عمان الـ(22) وعدة بلديات أخرى عادة ما تكون نسبة المشاركة فيها كبيرة، مما يعني أنّ نسبة المشاركة في حدود أمانة عمان هي أقل من تلك النسبة. وهذا يعطي انطباعًا أنّ حراك المترشحين رغم عددهم المرتفع لم يقنع أو يحفز الناخبين للذهاب لصناديق الاقتراع.

وهنا يلاحظ غياب الدراسات العلمية، سواء رسمية أو أكاديمية، حول تدني نسبة المشاركة في الانتخابات في مناطق أمانة عمان وأسبابها، كما يلاحظ عدم تناول الظاهرة في وسائل الإعلام الرسمي أو على لسان المسؤولين. ويعتقد البعض أن الخوض في تفسير

---

[١] بترا، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٦ في: https://goo.gl/ZbMj62

[٢] بترا، ١٢/ ١/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/iukgYn

[٣] صحيفة الغد، ١٦/ ٨/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/fY5fRa

نسبة التدني تلك يلامس أوتارًا حساسة فيما يتعلق بقضية التمثيل السياسي لقطاع واسع من الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية، وهي الغالبية التي تسكن حدود أمانة عمان، رغم غياب إحصائيات رسمية أو علمية تدعم ذلك. في المقابل فإنّ انتخابات أمانة عمان تختلف بتأثيرها على السكان عن الانتخابات النيابية، فهي انتخابات يغلب عليها الطابع الخدمي، وهذه الخدمات تلامس مباشرة هموم السكان مهما كانت أصولهم أو خلفياتهم السياسية، ولذلك يعتقد البعض أن التفسير السياسي أو التمثيلي لظاهرة تدني المشاركة في انتخابات أمانة عمان ليس واقعيًا.

سادسًا: الكوتا النسائية

تشير نتائج الانتخابات البلدية واللامركزية إلى أنّ المرأة استطاعت الحصول على (216) مقعدًا بالتنافس، إضافة إلى (393) مقعدًا عبر الكوتا، أي أن نسبة تمثيل النساء في المجالس البلدية والمحلية والمحافظات بلغت (25٪) من مجموع المقاعد. في حين بلغت نسبة فوز المرأة تنافسيًا في المجالس البلدية وأمانة عمان (11٪) وهي أعلى نسبة تحصل عيها المرأة في تاريخ الانتخابات الأردنية سواء البلدية أو النيابية. في حين حصلت في الانتخابات البلدية عام 2013، على (56) مقعدًا من أصل (1124) مقعدًا بنسبة (5٪)، وفي انتخابات عام 2007، وهي أول انتخابات تجري على نظام كوتا المرأة، وحصلت المرأة على (23) مقعدًا بالتنافس من أصل (964) مقعدًا بنسبة (2.5٪).

ويبدو أن نظام الكوتا لعب دورًا كبيرًا في تقدم نتائج المرأة في الانتخابات، حيث شجّع أعدادًا كبيرة منهن لخوض الانتخابات، والعدد الكبير من المترشحات زاد من فرص نجاحهن. في ذات الوقت سجلت المرأة خسارة كبيرة في انتخابات اللامركزية، إذ لم تفز سوى بـ (3) مقاعد بالتنافس، من أصل (335) مقعدًا، وهي نسبة ضئيلة عزتها منظمات نسائية إلى أنّ نسبة الكوتا في قانون اللامركزية (10٪) مقارنة بـ (25٪) في قانون البلديات. كما سجلت المرأة خسارة كبيرة على صعيد انتخاب رؤساء البلديات وأعضاء أمانة عمان، إذ لم تحصل المرأة على أي مقعد رئيس بلدية، أو أي مقعد في دوائر أمانة عمان.

ويلاحظ أن نصيب المرأة الأكبر تنافسيًا كان في الأطراف، في حين سجلت ضعفًا في مراكز المدن خاصة في حدود أمانة عمان.

سابعًا: المشاركة الحزبية في الانتخابات البلدية واللامركزية

تعدّ الانتخابات فرصة للأحزاب لإثبات قدراتها وشعبيتها، لكنّ الأحزاب الأردنية تعاني ضعفًا بحيث لا يستطيع معظمها تشكيل قائمة رسمية للمشاركة في الانتخابات، وتكتفي بإعلان مشاركتها دون أن تعلن عن أسماء مترشحيها. ولم يعلن أي حزب أو تحالف أحزاب أي أسماء أو قائمة لخوض الانتخابات البلدية واللامركزية، باستثناء قائمة التحالف الوطني للإصلاح التي يعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي عمودها الفقري.

في المقابل لم يشجع النظام الانتخابي للمجالس البلدية والمحلية والمحافظات (اللامركزية) المشاركة الحزبية أو بناء التحالفات، بل كان عائقا أمامها. فالنظام الانتخابي شجع المشاركة الفردية، حيث لم يعتمد نظام الكتل لخوض الانتخابات، كما ساهم نظام الاقتراع كذلك في إعاقة تشكيل الكتل، حيث يصعب على الناخب حفظ أسماء كتلة مشكلة من أربعة مترشحين مثلًا وكتابتهم في ورقة الاقتراع، خصوصًا وأنّ نظام الاقتراع منع الناخب من حمل أي أوراق انتخابية معه إلى مكان الاقتراع.

وحسب تصريحات صحفية لرئيس الهيئة المستقلة للانتخاب الدكتور خالد الكلالدة، فإنّ عدد الأحزاب التي ترشحت رسميًا لدى الهيئة لخوض الانتخابات البلدية واللامركزية وصل إلى 34 حزبًا من أصل 49 حزبًا مسجلًا في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية[١].

١. نسبة المشاركة الحزبية

أعلنت وزارة التنمية السياسية في دراسة لها أنّ (300) حزبي ترشحوا للانتخابات البلدية واللامركزية، فاز منهم (87)، أي بنسبة (3.5٪) من مجموع المقاعد[٢].

---

[١] وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في: https://goo.gl/gGSiwN

[٢] صحيفة الرأي، ٢٠/ ٩/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/t8cEtF

ورغم إعلان الأحزاب رسميًا المشاركة في الانتخابات، فقد عمدت إلى عدم نشر أسماء مترشحيها قبل يوم الاقترع. وتنحو الأحزاب هذا المنحى لسبب رئيسي؛ هو أن إعلان حزب تبنيه لمترشح يعني إلى حد كبير إهدار عدد كبير من أصوات عشيرته، وهذه الأصوات هي الكفيلة بإنجاح المترشح. ولم يقدم أي حزب، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ممثلًا بقائمة التحالف الوطني للإصلاح، أي برنامج انتخابي، وهذا يعود إلى غياب القوائم الحزبية أصلًا.

ويشير غياب البرامج الحزبية في أحد جوانبه إلى أنّ الأحزاب لم تول الانتخابات البلدية واللامركزية الاهتمام الكافي مقارنة بالاهتمام الذي أبدته في الانتخابات النيابية عام 2016، وينطبق هذا خصوصًا على الأحزاب اليسارية المنضمة تحت "ائتلاف الأحزاب اليسارية".

ويشير هذا الضعف إلى الدور الذي يلعبه النظام الانتخابي في تحفيز الأحزاب للمشاركة في الانتخابات، حيث شجع قانون الانتخاب لمجلس النواب الأحزاب للمشاركة من خلال اعتماده نظام القائمة النسبية المفتوحة، مقارنة بنظام الانتخابات البلدية الذي اعتمد على المشاركة الفردية.

٢. التحالف الوطني للإصلاح

كانت القائمة الحزبية الوحيدة التي خاضت الانتخابات البلدية واللامركزية هي: قائمة التحالف الوطني للإصلاح التي يمثل حزب جبهة العمل الإسلامي عمودها الفقري. ولعبت القائمة دورًا في إضفاء نكهة حزبية وسياسية على الانتخابات خصوصًا مع غياب قوائم حزبية أو تكتلات أخرى.

وبلغ عدد مترشحي التحالف، وفق رئيس اللجنة الانتخابية العليا للتحالف مراد العضايلة (مقابلة شخصية) (110) مترشحين، على النحو التالي: (3) مترشحين لموقع رئاسة بلدية، و(69) مترشحًا للمجالس المحلية، و(38) مترشحًا لمجالس المحافظات.

ويلاحظ ان قائمة التحالف اقتصرت على مناطق في عمان وإربد والزرقاء والبلقاء، وعلى مراكز تلك المدن بالتحديد، فيما غابت عن معظم مناطق المملكة، بخلاف ما كان

في الانتخابات النيابية. وقد يعود ذلك إلى نتائج تقييم تجربة التحالف في الانتخابات النيابية عام 2016، وإلى طبيعة الانتخابات البلدية ذاتها التي تتطلب جهودًا كبيرة نظرًا للعدد الكبير للبلديات والمجالس المحلية ومجالس المحافظات.

ويشكل عدد مترشحي قائمة التحالف حوالي (37٪) من مجموع مترشحي الأحزاب، لكنّ القائمة تشكل حوالي (95٪) من مجموع المترشحين الذين خاضوا الانتخابات على أساس حزبي. حيث إنّ الغالبية العظمى من المترشحين الذين أعلنت الأحزاب مشاركتهم لم يرفعوا أي شعار حزبي.

وحصدت قائمة التحالف الوطني للإصلاح (43) مقعدًا، بنسبة نجاح بلغت (39٪)، وهي تشكل ما نسبته (49٪) من مجموع الفائزين الحزبيين. وهذا يشير إلى أنّ حزب جبهة العمل الإسلامي، وهو العمود الفقري للتحالف الوطني للإصلاح، لا زال هو الحزب الأكبر والأوسع انتشارًا وله قاعدة شعبية في المملكة.

وتشير نتائج الانتخابات إلى حصول التحالف على (5) مقاعد في مجلس أمانة عمان، وعلى رئاسة بلدية الزرقاء، ثاني أكبر بلدية في المملكة، وعلى (22) مقعدًا في المجالس المحلية، و(15) مقعدًا في مجالس المحافظات.

٣. نتائج المشاركة الحزبية

رغم أنّ الأحزاب باستثناء قائمة التحالف الوطني للإصلاح، لم تعلن أسماء مترشحيها، إلا أنّها سارعت وبعد إعلان النتائج إلى إعلان فوزها بعدد من المقاعد.

وحسب رئيس اللجنة العليا للانتخابات في حزب جبهة العمل الإسلامي مراد العضايلة، فقد فاز (15) عضوًا من أعضاء الحزب خاضوا الانتخابات، ولم يكونوا منضوين ضمن قائمة التحالف الوطني للإصلاح.

وأعلن حزب الوسط الإسلامي عن فوز (31) من أعضائه على النحو التالي:

(3) رؤساء للبلديات (بلدية عين الباشا، بلدية الشوبك، بلدية سويمة).

(4) أعضاء لمجلس أمانة عمان.

(7) أعضاء لمجالس محافظات.

(17) عضوًا لمجالس بلدية ومحلية.

وبنسبة ٥٠٪ من مترشحيه للانتخابات[١].

كما أعلن حزب المؤتمر الوطني "زمزم" فوز (6) من أعضائه على النحو التالي: عضوين في مجلس بلدي إربد، وعضو في مجلس بلدية السلط/ منطقة زي، وعضو في مجلس محافظة إربد، وعضو في مجلس محافظة الزرقاء، وعضو في مجلس محافظة معان.

وأعلن حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد" عن فوز (7) مترشحين من أعضائه بينهم رئيس بلدية. و(1) مترشح لحزب الوحدة الشعبية، و(5) مترشحين لحزب البعث العربي الاشتراكي، و(1) مترشح لحزب البعث العربي التقدمي.

كما أعلن حزب "الأردن أقوى" فوز (4) من مترشحيه واحد منهم برئاسة بلدية. وأعلن حزب الشورى فوز (4) من أعضائه على النحو التالي: رئيس بلدية الأغوار الجنوبية، ورئيس بلدية العيون/ عجلون، وعضوين في مجلس محافظة عمان. وأعلنت الأحزاب أنّها فازت برئاسة (10) بلديات، لكنها لم تحصل على رئاسة سوى بلدية كبرى واحدة وهي بلدية الزرقاء، التي فاز فيها عضو التحالف الوطني للإصلاح، كما أنّها البلدية الوحيدة من بين العشر بلديات التي فاز المترشح فيها على أساس حزبي واضح.

٤. أثر النتائج على الواقع الحزبي

كان من المأمول أن تنعكس المشاركة الحزبية في الانتخابات على واقعها، بحيث يترسخ دورها في الحياة العامة، وتستقطب قاعدة شعبية أوسع. لكنّ واقع المشاركة ذاتها، وواقع النتائج يشير إلى أنّ أثر الانتخابات على الأحزاب كان ضعيفًا، وذلك لعدة أسباب:

١. المشاركة الحزبية لم تكن واضحة، فقد نأت معظم الأحزاب عن تشكيل قوائم تحمل اسمها صراحة.

٢. خلت الانتخابات من أي برامج حزبية، باستثناء برنامج التحالف الوطني للإصلاح.

---

[١] بترا، ٢١/ ٨/ ٢٠١٧ في: https://goo.gl/UX6xs9

٣. النتائج الهزيلة التي حصلت عليها الأحزاب (3.5٪) من مجموع المترشحين.
٤. حتى تلك النتائج التي أعلنتها الأحزاب، باستثناء قائمة التحالف، فإنّه لا يمكن الاعتداد بها للتأثير إيجابًا على واقع الأحزاب، حيث من المتوقع أن لا ينعكس الانتماء الحزبي لهؤلاء الأعضاء على عملهم.
٥. ولذات الأسباب السابقة، فإنّه يمكن اعتبار بلدية الزرقاء، هي البلدية الوحيدة التي يرأسها حزبي، وستكون البلدية الوحيدة التي تؤشر على نجاح الأحزاب في قيادة العمل البلدي والخدمي أو إخفاقه.

الخاتمة

أثّر تزامن إجراء انتخابات مجالس المحافظات "اللامركزية" مع الانتخابات البلدية سلبًا عليها، حيث طغى الاهتمام الشعبي والإعلامي بالانتخابات البلدية، فيما شاب انتخابات مجالس المحافظات الغموض والتشويش، وظهر قصور في تعريف الرأي العام بقانون اللامركزية وأهميته وأهدافه.

وكان من الأفضل أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات وحدها كونها تجربة جديدة، وذلك لترسيخ مفهومها وأهميتها لدى جمهور الناخبين، ويمكن في المرات اللاحقة أن تجرى متزامنة مع الانتخابات البلدية.

وأظهرت نتائج الانتخابات بشكل واضح ضعف الأحزاب في بناء قواعد شعبية تجعلها قادرة على استثمار الاستحقاقات الانتخابية، ويلقي الحزبيون الكرة في مرمى السلطة التنفيذية كسبب رئيسي لضعف الأحزاب، ويبدو أنّ مسألة الكوتا النسائية وأثرها الإيجابي في زيادة حصص المرأة في الانتخابات، مدعاة للمطالبة بكوتا للأحزاب كإجراء مرحلي لمساعدتها في زيادة حصتها في الانتخابات، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على سوية الأحزاب وتفاعلها مع الجمهور.

التقرير العلمي لندوة:

تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم العربي

الحركة الإسلامية في الأردن نموذجًا ٢٠٠٧-٢٠١٧*

عمّان ٢٨/٨/٢٠١٧- عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان ندوة علمية تحت عنوان **"تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي في العالم العربي: الحركة الإسلامية في الأردن نموذجًا"** بمشاركة ثلة من الشخصيات السياسية والوطنية والأكاديمية.

وهدفت الندوة إلى قراءة تطورات الفكر السياسي لتيار الإسلام السياسي، وانعكاساتها على سلوكه السياسي وأثرها وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، ومناقشة الإشكالات المطروحة حول تيار الإسلام السياسي وسياساته وفكره السياسي، وكيف يراها هذا التيار، وأخيرًا استجلاء توجهات تيار الإسلام السياسي في الأردن للأعوام الأربعة القادمة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

وقد توزّعت الندوة على ثلاثة من المحاور، المبادئ والمنطلقات الفكرية ومحطات تطورها السياسية لدى تيار الإسلام السياسي وآثارها على المجتمع والدولة، والفعل السياسي ووسائله وأدواته لدى الحركة الإسلامية في الأردن، وآخرها قراءة نقدية لتجربة الحركة الإسلامية الأردنية.

وفي جلسة الافتتاح استعرض رئيس مجلس النواب الأسبق ومؤسس التيار الوطني المهندس عبد الهادي المجالي في كلمته ظروف نشأة جماعة الإخوان المسلمين في مصر منذ عام ١٩٢٨ وحتى الوقت الحاضر، منتهيًا إلى أن الحركة في مصر قد شهدت منذ الثمانينات نوعًا من الشفافية والمساءلة والتعددية أفضت إلى مشاركتها في الانتخابات النيابية.

---

* **إعداد وحدة البحوث والمعلومات، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

وفيما يتعلق بأداء الحركة الإسلامية في الأردن خلُص المجالي إلى أنّ الحركة لم تستفد استراتيجيًا من الانفتاح السياسي في الأردن عام ١٩٨٩، حيث إنها في أدائها السياسي أنشأت حزب جبهة العمل الإسلامي، ولكنها أبقت على جماعة الإخوان المسلمين مسيطرة على الحزب. كما انتقد المجالي مقاطعة الحركة الإسلامية للانتخابات النيابية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، وهو ما أثر سلبًا على العمل الحزبي والتعددية في البلاد.

ودعا المجالي في نهاية كلمته إلى مبادرة؛ بتأسيس طاولة حوار بين الحركة الإسلامية والدولة لشرح مواقف كل منهما وتخوفاته، كما دعا إلى الحوار بين مختلف الأحزاب الوطنية، ومن ضمنها حزب جبهة العمل الإسلامي، بما يخدم إصلاح الوطن وأمن الوطن والمواطن وصولًا إلى دولة وطنية تعددية.

وفي كلمة الافتتاح الثانية أوضح الأستاذ محمد الزيود أمين عام جبهة العمل الإسلامي، بأن ثورات الربيع العربي لم تعبر فقط عن ضرورة أن تغير الأنظمة السياسية نهجها في التعاطي مع واقعها فحسب، وإنما كانت تستهدف أيضًا بُنى المعارضة السياسية، بمعنى أنها عبّرت عن لحظة حقيقة فشل كل المساعي السياسية الرسمية والمعارِضة في إصلاح الواقع.

وأضاف الزيود بأن الحركة الإسلامية في الأردن بوصفها حركة إصلاحية لم تكن بمنأىً عن هذه التغيرات، ومن أولها تحولات في سلوك الحركة الإسلامية، نحو اتخاذ خطوات فعلية في التشارك مع الآخر، من هنا مساهمتها في إنشاء تحالفات سياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى أو النقابات المهنية دون النظر إلى أيديولوجية الآخر، وسعت إلى بناء الجبهة الوطنية للإصلاح، والتجمع الوطني الإصلاحي الذي خاضت تحت مسمّاه الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦، والانتخابات البلدية ومجالس المحافظات صيف هذا العام.

وفي آخر الكلمات الافتتاحية، أشار رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط جواد الحمد إلى تعرض الفكر السياسي لتيارات الإسلام السياسي للتشويه لدى صنّاع القرار العرب والأجانب على حدٍّ سواء، نتيجة خلط كثيرٍ من الباحثين الغربيين، عن قصد أو غير قصد، بين هذا التيار وبين جماعات العنف والإرهاب، ونتيجة دراسات وتقارير

إعلامية واستخبارية، وذلك برغم محاولات الحركة الإسلامية عمومًا، وفي الأردن على وجه الخصوص، مواجهة هذه التشويهات وبيان الحقيقة بالكتابة والتصريحات والممارسات على الأرض.

كما أشار الحمد إلى أن اختيار المرحلة الزمنية (٢٠٠٧-٢٠١٧) للنقاش خلال الندوة جاء لما شهدته هذه المرحلة من تحولات أساسية واستراتيجية في التفكير والفكر السياسي لدى الحركة الإسلامية، وعلاقتها مع النظام في الأردن. ونبّه في كلمته إلى ضرورة التعامل مع تيار الإسلام السياسي وما يتمتع به من قوة مبدئية وشعبية وسلميّة في حماية المجتمع ومواجهة أيّ تحولات إزاء التطرف والإرهاب، وبما يشكل دعامةً لأردنٍ قويٍّ ومتماسك وموحد لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية وعلى رأسها المشروع الصهيوني.

تضمنت الجلسة الأولى التي ترأسها وزير العمل الأسبق الدكتور صالح خصاونة ورقتين؛ حملت أولاها عنوان "مبادئ ومنطلقات الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي" وقدّمها الأستاذ جميل أبو بكر مدير عام صحيفة السبيل اليومية، بينما قدّم الثانية الأستاذ زكي بني إرشيد النائب السابق المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، وقد حملت عنوان "الإشكالات المطروحة حول تيار الإسلام السياسي وسياساته وفكره السياسي، وكيف يراها التيار".

وفي حديثه عن منطلقات الفكر السياسي لدى الحركة الإسلامية الأردنية شدّد أبو بكر على أنّ الأردن شعبًا ووطنًا وهوية جزءٌ لا يتجزء من الأمة العربية والإسلامية، وجدير بأن يسهم في تحقيق وحدتها ونهضتها وازدهارها، وأنّ الالتزام بالعمل لرفعته ومنعته وعزته وكرامته بكل أبنائه ومكوناته واجب شرعي ووطني وشرف للعاملين. كما أشار إلى أنّ الوطنية الحقّة تستوجب أن يعمل كلُّ إنسان لخير بلده، وأن يتفانى في خدمته، وهي الحلقة الأولى في سلسلة النهضة المنشودة، ولا يتناقض ذلك مع الحلقات الأخرى العربية والإسلامية. وختم في هذا السياق بأن المدنية هي طبيعة الدولة ذات المرجعية الإسلامية، وهي نموذج يُحتَذى، ويستوعب معطيات العصر وتطورات الحياة.

وذكر أبو بكر في ورقته عددًا من مبادىء الحركة الإسلامية في الأردن، أهمها السعي لأن يكون الأردن دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، تقوم على أسس المواطنة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة، والشورى والديمقراطية والمؤسسية وسيادة القانون. وأنّ الإصلاح الشامل يقوم على الإصلاح السياسي والدستوري والتشريعي وهو ضرورة وطنية لا مناص من إنجازها من أجل حياة كريمة ومزدهرة.

وأوضح زكي بني إرشيد في ورقته بأنّ الحركة الإسلامية تنظر بعمق إلى ما شهده العالم العربي من تغيرات استراتيجية متعددة خلال العقد الماضي بعد ثبات سياسي طويل عاشته المنطقة ونتج عنه حالة من الاستعصاء والاستفراد بالسلطة والاستبداد والفساد وانسداد الأفق أمام حركة الإصلاح والتحول الديمقراطي، وهو ما أفضى إلى تحولات كبرى أطلقت مفاعيل الربيع العربي التي كانت مفاجئة للجهات الرسمية والشعبية توقيتًا ومكانًا وامتدادًا.

وأوضح بني إرشيد بأنّ الحركة الإسلامية وهي تعيش لحظة التدافع الفكري والسياسي على مستوى الداخل التنظيمي، والعلاقة مع الآخر المحلي والإقليمي والدولي، معنية بالإجابة على الأسئلة والإشكالات المطروحة بكل صراحة ووضوح. وإن المتتبع لمسار الحركة الإسلامية السياسي في الأردن، يلحظ التطور الإيجابي الذي أنتجته المؤسسات القيادية في الحركة، ومن أهم العناوين التي ناقشتها وعلى سبيل المثال (هوية المجتمعات، والديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، والتعددية والمشاركة بالانتخابات والحكومات، والموقف من النظام الدولي- العلاقات الإقليمية والدولية، والإرهاب، والدولة المدنية، والمكونات الدينية في المجتمع، والمرأة، وحقوق الإنسان...).

وقد استعرض بني إرشيد في ورقته وبشكل مختصر هذه العناوين التي ناقشتها الحركة الإسلامية، وخلص إلى أن السؤال عن مستقبل الحركة الإسلامية لا تصنعه الرغائب ولا التمنيات، وإنما تصنعه إرادة الحركة وقدرتها على العبور وتجاوز المرحلة واغتنام الفرص المرافقة لمجمل التحديات أو صناعة الفرص الجديدة. والعلامة الفارقة هي القدرة على التخطيط الاستراتيجي الصحيح.

أمّا الجلسة الثانية التي ترأسها الدكتور عبد اللطيف عربيات، رئيس مجلس النواب الأسبق، فقد قدّم فيها الدكتور موسى الوحش مساعد مجلس النواب وعضو جبهة العمل الإسلامي ورقة حملت عنوان "الفعل السياسي للحركة الإسلامية في الأردن: وسائله وأدواته"، بينما قدم الدكتور أحمد الشناق، أمين عام الحزب الوطني الدستوري، ورقة ثانية تحت عنوان "تأثير فكر الحركة الإسلامية وفعلها السياسي على المجتمع وسياسات الدولة الأردنية".

أوضح الدكتور الوحش في ورقته بأن الحركة الإسلامية تتمتع بفعلها السياسي المنبثق من القيم الإسلامية الأصلية التي يتشابه معها ما يسمى اليوم بأخلاقيات العمل السياسي، وهذا يجعل لحضورها السياسي قيمة ومزية لافتة، وهو يشبه ما تطرحه الأحزاب في الغرب حول "العودة إلى الجذور". كما ذكر أبرز أدوات الفعل السياسي للحركة الإسلامية الأردنية خلال السنوات الأربع الماضية؛ صناعة التحالفات السياسية العمودية والأفقية، وتصدير الخطاب الإعلامي المعتدل ضمن مضامين واقعية وحيوية، وأداة الحشد الجماهيري والتحريك الجماهيري في القضايا المفصلية، وتقديم التصورات والرؤى النهضوية التي تتعلق بتطور البلد ضمن أطر علمية، والنضال المدني ضمن ما يسمى بالقوة الناعمة.

ولخّص الوحش في نهاية ورقته تطلعات الحركة الإسلامية الأردنية للفعل السياسي، ومن أبرزها: الوصول إلى مظلة عمل تشمل كافة أطياف المجتمع السياسي والمدني الرسمي، والاشتراك مع كافة المكونات في تحمل المسؤولية تجاه الوطن، وبناء إطار وطني واسع وجامع يرقى بمستوى الفعل السياسي الوطني، والمشاركة في مواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية على كافة الصعد، وتعزيز الثقة والتواصل بين الحركة الإسلامية وكافة مكونات المجتمع السياسة.

وطرح الدكتور أحمد الشناق في مستهل ورقته تساؤلًا حول اتهام الإسلام السني الحركي في المنطقة بينما أشكال أخرى من الإسلام الحركي غير متهمة. وفي حديثه عن الحياة السياسية في الأردن أوضح بأنّ المشهد السياسي بكامله يعيش أزمة حوار، مؤكدًا

على أن مشروع الحركة الإسلامية هو مشروع صناديق الاقتراع الذي يُعدّ بديلًا عن العنف.

ورأى الشناق أن مشروع الحركة الإسلامية يُعدّ رافعة للنظام السياسي الأردني، ومكسبًا له في ضوء نتائج الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة التي جرت في البلاد. وختم بأن فكر الحركة الإسلامية شكّل حامية للشباب الأردني من التطرف والغلو المذهبي، مُسجِّلًا للحركة بأنها أبقت خلافها مع الآخرين في الإطار السياسي، ولم تنقله إلى مجال الفكر الديني.

وفي الجلسة الأخيرة التي ترأسها الدكتور موسى بريزات المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان، وتضمنت ورقتَين تحت عنوان واحد "قراءة نقدية لتجربة الحركة الإسلامية في الأردن" قدمهما كلٌّ من الأستاذ عاطف الجولاني رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية، والدكتور خالد الدباس أستاذ النظم السياسية في جامعة اليرموك.

أشار الدكتور الدباس في ورقته إلى أن الحركة الإسلامية في الأردن اتبعت مزيجًا من السياسات ذات المضمون العقائدي أو البراغماتي، بحسب سياق الموقف، وهو نوع من البراغماتية السياسية بحدّ ذاته، فقد استطاعت الحركة أن تتكيف مع الواقع الأردني، حيث دعمت النظام في اللحظات التاريخية الحرجة وعارضته في اللحظة التاريخية التي لا تقصم ظهرها ولا تقضي على وجودها.

وأكد الدباس على أن الحركة الإسلامية في الأردن تبنت العديد من السياسات البراغماتية التي مكنتها من تحقيق أهدافهم منها: حصر خلافاتها مع الحكومة وليس مع النظام، وتأكيدها على أن أمن الأردن عبادة، علاوة على قدرتها في التراجع عن أيّ قرار قد يؤدي بها إلى التصادم مع الدولة.

وتطبيقًا لنموذج المؤرخ أرنولند توينبي، خلص الدباس إلى أنّ طبيعة التحدي الذي واجهته الحركة الإسلامية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي قد أنتجت وعيًا حقيقيًا بهذا التحدي مما ساهم في تحديد نمط الاستجابة البراغماتية أو العقدية التي تكفل بقاءها وشرعنة وجودها في ظل هواجس الخوف من هذه الحركة.

ومن جهة أخرى خلص الأستاذ الجولاني في ورقته إلى أن الحركة الإسلامية في الأردن أولت اهتمامًا واضحًا بإجراء تقييم لتجربتها السياسية ومراجعته، بهدف تطوير فكرها السياسي، وبلورة مقاربات فكرية سياسية تأخذ بالاعتبار المعطيات والتطورات المستجدة، ويُسجّل لها بدء هذه المراجعات مبكرًا قبل الربيع العربي، غير أن تلك المراجعات لم يصدر عنها مخرجات وأدبيات بالقدر الكافي حتى اللحظة، خلافًا لحركات إسلامية أخرى في المغرب العربي ومصر وفلسطين، بدأت هذا الجهد متأخرًا لكنّها أصدرت أدبيات ووثائق تُعبِّر عن فكرها السياسي الراهن.

وأوضح الجولاني أنّ الحركة الإسلامية في الأردن تتجه للفصل ما بين العمل السياسي والدعوي والاجتماعي، على قاعدة التخصص والتكامل وتوزيع الأدوار، الأمر الذي يفضي لإعطاء مساحة واسعة لحزب جبهة العمل الإسلامي لممارسة الفعل والنشاط السياسي، فيما يتجه تركيز جماعة الإخوان المسلمين على العمل العام والاجتماعي والدعوي. لكن المؤشرات الحالية ترجّح تبلور قناعة قوية في أوساط الحركة الإسلامية بضرورة تعزيز مشاركتها في كافة مساحات العمل السياسي والعام، وتظهر أن مرحلة المقاطعة والعزوف عن المشاركة ربما تكون باتت شيئًا من الماضي.

وفيما يتعلق بعلاقة الحركة الإسلامية مع الجانب الرسمي أوضح الجولاني أنّ الحركة تبدو مهتمة بتجاوز أزمة الثقة مع الجانب الرسمي، وتتجنّب التصعيد والاستفزاز وكل ما من شأنه أن يدفع باتجاه توتير العلاقة بين الجانبين، ولا تخفي الحركة رغبتها بفتح قنوات الاتصال والحوار لتجاوز أسباب الاحتقان في العلاقة والعودة بها إلى سابق عهدها.

وختم الجولاني أنّ الحركة الإسلامية تُظهِر رغبة بمزيد من الانفتاح وبناء الشراكات والتحالفات السياسية مع الأطر السياسية والشعبية ومع الرموز والشخصيات الوطنية، على أسس برامجية لا أيديولوجية، مع تعثر واضح لمحاولات تجاوز أزمة العلاقة مع القوى اليسارية والقومية التي كانت حتى سنوات مضت، الحليف الرئيس للحركة الإسلامية في العمل السياسي.

مراجعة كتاب*

اللوبي الخليجي– العربي في أمريكا بين الطموح والواقع

المعلومات البيبلوغرافية: دانية قليلات الخطيب، **اللوبي الخليجي– العربي في أمريكا بين الطموح والواقع**، ترجمة محمد شيا، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ٢٥٦ ص.

يقع هذا الكتاب في (٢٥٦) صفحة من القطع العادي، موزعةً على ستة فصول بالإضافة إلى مدخل وخلاصة وقائمة للمراجع وفهرس أبجدي.

تشير المؤلفة في مدخل الكتاب إلى أن عملها هذا يختلف عن باقي الكتابات السابقة التي تناولت موضوع غياب لوبي عربي يستطيع التأثير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في أنه يتناول هذه المسألة بطريقة علمية ومنهجية (ص ٢٧). فالكتابات السابقة لهذا الكتاب حسب قول المؤلفة لم توضح كيفية خلق مثل هذا اللوبي أو كيف سيكون شكله، وعليه فإن إنجاز هذا البحث جاء من أجل إلقاء بعض الضوء على جانب مهم من السياسة الأمريكية هو تشكيل لوبي؛ والذي يُعدّ حقاً دستورياً في الولايات المتحدة، فاللوبي أمر غريب عن الثقافة والعقلية العربية. وهذه الفكرة هي التي رسمت مسار البحث.

وقد كانت المؤلفة منذ بداية الكتاب قد عرَّفت اللوبي بأنه: "مجموعة تربطها فكرة أو مصلحة معينة، وتحاول تلك المجموعة التأثير في السياسة الأمريكية باتجاه معين" ص(٩).

---

* أعدّ هذه المراجعة الأستاذ عارف عادل مرشد، المدرس في كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الأردن.

وموضوع هذا الكتاب كما جاء في مدخله هو دول الخليج العربي الست دون تناول الدول العربية ككل. فهذه الدول الخليجية تمثل مجموعة متجانسة، ذات بنية سياسية واقتصادية متشابهة على وجه الإجمال. بالإضافة إلى مواجهتها أخطار وتحريات متشابهة، ووجود قواسم مشتركة في علاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، مثل الدفاع والأمن والنفط.

ومما يجب الإشارة إليه، أن المؤلفة قد ذكرت في هذا المدخل أن هذا البحث لا يقدم إلاّ خلاصات عامة من أجل ممارسة لوبي خليجي عربي فعّال، فهو لا يقدم إجابات كاملة أو صريحة ولا يسعى إلى مستوى صياغة خطة عمل شاملة، فهو يفتح طريقاً فقط لأبحاث في المستقبل من دون تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها (ص ٣٦).

جاء **الفصل الأول** بعنوان: "**الخلفية والأبحاث السابقة**" متضمناً ذكر المؤلفة عدم وجود الكثير من الأبحاث في موضوع محاولات الضغط والتأثير الخليجية العربية في العلاقات مع الولايات المتحدة، والنقص في ذلك يعود، ربما، إلى غياب الاهتمام الكافي من البلدان الخليجية. فقد دارت معظم الأبحاث المتوفرة حتى الآن حول العلاقات الخليجية– الأمريكية. والعمل الوحيد الذي ركز كلياً على محاولات البلدان الخليجية العربية التأثير في سياسة الولايات المتحدة كان لـ "ميتشل بارك" في كتابة "اللوبي العربي: التحالف غير المرئي الذي ينال من مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط". إلا أن الباحثة ترى أن هذا العمل تغيب عنه الموضوعية، فهو يتضمن عامل للدعاية وقلب الحقائق.

وتذكر المؤلفة في هذا الفصل، أن عملية الضغط ومحاولة التأثير تعدّ جهداً متكاملاً ذا أبعاد متعددة هي: القاعدة، الاتصال المباشر مع المُشرعين، والإعلام والعلاقات العامة، والضغط المباشر، والتمويل، وحلفاء استراتيجيون، بالإضافة إلى قضية جاذبة. فمجموعات الضغط اليوم تطورت لجهة التأثير، كما أن الطريقة التي باتت تتواصل من خلالها مع الحكومة أصبحت معقدة، وقد تعدّى دورها مجرد تمثيل الجماعات ذات

المصلحة؛ فمجموعات الضغط تسهم الآن في تمويل الحملات الانتخابية كما توفر المعلومات للمشرع.

تحت عنوان: "**المنهجية**" جاء **الفصل الثاني** من الكتاب، الذي توضح فيه المؤلفة أنها تقوم باستخدام مقاربة منهجية نوعية "Qualitative Approach" في هذا الكتاب، بغرض استكشاف حقول جديدة وبناء فرضيات، فمقارنة النتائج باستخدام مناهج مختلفة هي طريقة مناسبة لاختبار صدقتيها. ويشبه هذا النظر إلى قضية واحدة من زوايا مختلفة، والبحث عن معطيات مُكمِّلة في مراحل البحث المختلفة من أجل الحصول على أدلة صلبة.

وقد استخدمت المؤلفة في هذا الكتاب منهجية النظرية القاعدية باعتبارها المنهجية الأساسية وتعتمد على استقراء نظرية في ما يخص "اللوبيينغ" العربي من خلال استقراء مختلف المقابلات والمواد الأخرى في البحث ومقارنتها بالنظريات العامة عن الضغط. وتُستخدم هذه المنهجية حين لا يكون هناك غير القليل من الأبحاث في الموضوع. واستناداً على هذه المنهجية عملت الباحثة على استخراج مفاهيم أو قضايا أو فرضيات تتناول عمليات الضغط ومحاولات التأثير الخليجية العربية في الولايات المتحدة.

كما لجأت المؤلفة إلى منهجية دراسة الحالات أيضاً، باعتبارها منهج اختباري في البحث، بتوفيرها اختباراً تجريبياً شاملاً، وذلك بإظهارها كيف تتفاعل العناصر المختلفة للحالة وأحدها مع الآخر. وعليه، فقد اختارت الباحثة حالتين دراسيتين، حالة ضغط ومحاولة تأثير ناجحة، هي صفقة بيع طائرات الأواكس إلى المملكة العربية السعودية، ومحاولة تأثير أخرى فاشلة، هي صفقة موانئ دبي العالمية. وقد خصصت الباحثة الفصلين الخامس والسادس من الكتاب لدراسة هاتين الحالتين.

أما المنهج الآخر والأخير الذي أخذت به الباحثة في مؤلَّفها فهو منهج تحليل الخطاب؛ وهذا المنهج مهم لأنه يساعد في إعطاء معنى لظاهرة معينة. فمن تحليل خطاب معيّن يستطيع المرء إدراك المشهد الأوسع الذي يمثله الخطاب. وقد أتاح هذا المنهج للباحثة فهم الحجج التي ساقتها مجموعة الضغط والتأثير الخليجية العربية من خلال تحليل

المقابلات، جلسات الاستماع، وسياق الأحداث في الحالتين الدراسيتين، من أجل بناء تفسير عقلاني لمقاربة البلدان الخليجية العربية لعملية الضغط ومحاولة التأثير.

وقد أوضحت الباحثة في هذا الفصل، أن مصادر معطياتها في دراسة كلتا الحالتين، مأخوذة من المقابلات مع الأطراف الفاعلة في عملية الضغط ومحاولة التأثير. وقد تألفت عينة المقابلات الأولية من دبلوماسيين عرب في الولايات المتحدة، ودبلوماسيين أمريكيين عملوا في بلدان الخليج العربي، ورؤساء منظمات عربية أمريكية، ووكلاء يمثلون بلداناً خليجية عربية في عمليات الضغط ومحاولة التأثير، وخبراء في اختصاص الضغط ومحاولة التأثير "اللوبيينغ". وقد وُجِّه لكل واحد من أولئك المستجوبين ثمانية عشر سؤالاً غطت مختلف الأسئلة التي عمل عليها البحث. وقد تم استخراج الأنماط التي تحكم عملية الضغط، ومحاولة التأثير الخليجية– العربية، من خلال الدراسة المعمقة لهذه المقابلات.

والمصدر الآخر لمعطيات الدراسة هو، التغطية الإعلامية باعتبارها مصدراً مهماً للمعطيات الثانوية في الحالتين الدراسيتين، باعتبار أن هذه التغطية قد سمحت للباحثة بإعطائها ثبتاً بالأحداث.

في **الفصل الثالث** من الكتاب وهو بعنوان: "**أنماط محاولات الضغط والتأثير الخليجية– العربية**" تناولت الباحثة حالة اللوبي الخليجي– العربي، بأنه لوبي ضعيف ومحاولات تأثيره محدودة عموماً، ويفتقد إلى استراتيجية متماسكة وموحدة، ومعظم جهود الضغط من طرف البلدان الخليجية والعربية هي جهود ثنائية. فما من قضية، خلا القضية الفلسطينية كانت ذا طابع عربي شامل، كما أن هذه المحاولات لا تمتلك أي دعم محلي أمريكي، بخلاف حال مجموعات الضغط والتأثير الأخرى، الإسرائيلية والأرمينية واليونانية مثلاً، اللتين تمتلكان قاعدة تأييد محلية في وسعها الاستناد إليها في الدفاع عن قضية ما. كما أن دول الخليج العربي تتكل على العلاقات الدبلوماسية، فهي تسوّي مسائلها عموماً بالطرق الدبلوماسية. فالخليج لديه ما يكفي من الأوراق، من النفط إلى التعاون العسكري، ما يجعله لا يتكل كثيراً على عمليات الضغط، هي أمر ثانوي قياساً بالجهد الدبلوماسي.

أما بالنسبة للقضايا التي يجري الضغط فيها لمصلحة الحكومات الخليجية العربية، فهي تقع في الفئات الآتية: النفط والتجارة، الأمن، السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعامة، وحقوق الإنسان. إلا أن معظم الضغط ومحاولات التأثير إنما يدور حول المسائل التجارية والصفقات العسكرية. وعليه يمكن القول، إن القضايا التي يدور عليها معظم الضغط الخليجي العربي هي "قضايا صغيرة" وليس لأيٍّ منها تأثير في السياسة العامة للولايات المتحدة تجاه المنطقة. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للموقف الخليجي تجاه المنطقة. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للموقف الخليجي– العربي الغير سياسي في موضوع الضغط ومحاولة التأثير، وعليه فالاتجاه العام هو تقييد عمليات الضغط والتأثير بحدود الأمن الوطني والمصالح التجارية.

تناقش الباحثة في **الفصل الرابع** من الكتاب وهو بعنوان "**ديناميات الربح والخسارة وأثر الضغط الخليجي– العربي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية**" عوامل الربح في خلق محاولة ضغط ناجحة، وعوامل الخسارة التي تؤدي إلى عدم خلق مثل هذه الحالة، وأثر الضغط الخليجي– العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ومن أهم عوامل النجاح، وجود إستراتيجية شاملة تُغطي جوانب عملية الضغط المختلفة، وأن يكون هذا الضغط هجومي ويحظى بقاعدة شعبية، وكسب أعضاء الكونغرس لاتجاه القضية المعينة، وخلق عملية تحييد للمعارضة، ناهيك عن دعم البيت الأبيض ووزارة الخارجية، بالإضافة إلى وجود شريك أمريكي في الدفع أماماً بالقضية لدى المشرعين في الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لعوامل الخسارة التي تؤدي إلى عدم خلق محاولة تأثير ناجحة، فتتمثل باللعب خارج القواعد الأمريكية، فإن أحد أسباب خسارة دول الخليج العربي بعض قضاياهم هو جهلهم بـ "قواعد اللعب" الأمريكية. فالسياسة في الولايات المتحدة تُدار بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي تدار بها في العالم العربي. فالعرب يعملون في الولايات المتحدة بطريقة ردود الأفعال، وبطريقة تكتيكية، فهناك غياب للخطة الطويلة الأمد. هذا بالإضافة إلى أن صورة العرب السلبية تقف حجر عثرة أمام جهود الضغط لمصلحتهم

والتصور الخاطئ ذلك سببه جزئياً فشل البلدان الخليجية والعربية في الوصول على نحو صحيح، إلى الجمهور الأمريكي والحكومة الأمريكية وفي موضوع أثر الضغط الخليجي العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فهو مؤثر جداً في ما يخص المسائل الأمنية للدول الخليجية فقط، والتي هي أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية. فهناك اعتماد اقتصادي متبادل بين الخليج والولايات المتحدة محوره النفط، بالإضافة إلى الاعتماد العسكري المتبادل.

قدمت الباحثة في **الفصل الخامس** من الدراسة وهو بعنوان: "**صفقة مبيع طائرات الأواكس إلى العربية السعودية: دراسة حالة**" قصة نجاح كان الضغط فيها مؤثراً، ففي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٠ صوت مجلس الشيوخ الأمريكي لمصلحة الصفقة فحصلت المملكة على المقاتلات. ويصور نجاح السعودية إلى عاملين أساسيين، أولهما، تواصل الأمير بندر بن سلطان مع الشركات المصنعة ومع النقابات العمالية التابعة لها، وبذلك خلق قاعدة شعبية لدعم الصفقة التي كانت أقوى من قاعدة اللوبي الإسرائيلي. والسبب الثاني، يعود إلى دعم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان الذي كان يحظى بتأييد جماهيري واسع في سياسته الخارجية، والذي صور الصفقة كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة في تحجيم النفوذ السوفيتي في العالم.

لقد نجح السعوديون لأنه كان لهم استراتيجية شاملة ومتكاملة، فمن جهة تواصلوا مع أعضاء الكونغرس، ومن جهة أخرى مع الصحافة، ومن جهة ثالثة قام الأمير بندر والرابطة العربية بالتنسيق مع الشركات التجارية والنقابات لقد كانت كل خطوة يتخذها السعوديون مبنية على بحث دقيق. وبالرغم من النصر الذي حققته صفقة "الأواكس" فالنجاح كان قصير المدى ولم يتجاوز الصفقة. فالقاعدة الشعبية التي كان اهتمامها بالصفقة مصلحيٌّ بحت انحل بعد إتمام عملية البيع. كما لم تكن هناك متابعة حتى يكون النصر بداية لبناء لوبي عربي مستدام.

في **الفصل السادس** من الكتاب وهو بعنوان: **"دبي العالمية للموانئ: دراسة حالة"**، تناقش الباحثة فشل صفقة تجارية تخص شراكة "دبي العالمية للموانئ" مقرها

دبي ومملوكة من دولة الإمارات العربية المتحدة، في شراء شركة "Peninsular & oriental" (P & O) ومقرها لندن في أوائل عام ٢٠٠٦. وهذه الأخيرة شركة تقوم بإدارة موانئ حول العالم، وكانت تشمل المحفظة التي اشترتها شركة موانئ دبي عقود إدارة ستة موانئ في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن دراسة الحالة هنا كحالة فشل لشركة دبي العالمية للموانئ في الاستحواذ على الصفقة التي بدأت كصفقة تجارية بحتة، قبل تسييسها من قبل شركة أمريكية تعارضت مصلحتها مع الصفقة، مُشكلة مع أعضاء من مجلس الشيوخ اتجاه ضاغط على الإدارة الأمريكية لتعطيل الصفقة مع شركة موانئ دبي، باتهام الإدارة الأمريكية بإغفال الأمن القومي، خاصة أن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر كانت حتى ذلك الوقت ما تزال ماثلة في أذهان الشعب الأمريكي. وبالفعل في آذار/ مارس من عام ٢٠٠٦ أصدرت لجنة المخصصات في مجلس النواب قراراً يبطل قرار الشراء، وقد وافق عليه الكونغرس بأكثرية ساحقة.

وقد خلصت الباحثة من هذا الفصل إلى هدف أساسي هو إظهار أهمية القواعد الشعبية والرأي العام. فالسبب في خسارة "دبي للموانئ" لصفقة الاستحواذ، وهي مسألة كان يجب أن تخص الأشخاص التقنيين فقط وأن تجري من دون مشاكل، وإنما كانت المعارضة الشعبية.

كذلك يظهر في هذا الفصل كيف يميل المُشرعون، أولاً وأخيراً، للاستجابة إلى رغبات منتخبيهم، وإلى تفضيل المطالب المحلية على الاعتبارات الإستراتيجية.

اختتمت الباحثة كتابها **بخلاصة** بعنوان: **"الضغط الخليجي– العربي، مشكلات وآفاق"** ذاكرةً فيها أنه ليس هناك، وفق ما استخلصت من الحالتين الدراسيتين والموضوعات التي نشأت من المقابلات كيان موجود اسمه "ضغط عربي" وإنما جهد متقطع من دول مختلفة للضغط في قضايا مختلفة وفي لحظات زمنية مختلفة، وأن هناك تحديات كثيرة تواجه تأسيس أداة ضغط خليجية عربية مؤثرة، منها، بنية الجماعة العربية الأمريكية المتسمة بتعدد الفئات وحتى الطوائف، والتنافس العربي داخل الولايات

المتحدة، وعلاقات الخليج العربي بالجماعة العربية الأمريكية، وأخيراً الطريقة التي يدير بها العرب سياساتهم.

وفي نظرة مستقبلية، استشرفت الباحثة ازدياد أهمية الضغط ومحاولة التأثير كأداة في السياسة الخارجية تبعاً لعوامل عدة هي: (١) لم تعد المصلحة الوطنية مفهوماً دقيق التعريف في أذهان الأمريكيين؛ (٢) بات هناك المزيد من السلطة في أيدي الكونغرس؛ (٣) يفقد الخليج العربي تدريجياً قيمته الاستراتيجية مع تراجع سعر النفط؛ (٤) ما تظهره الولايات المتحدة من تقارب مع إيران غداة الاتفاق النووي.

يمكن القول في نهاية هذه المراجعة للكتاب، إنّ الكاتبة كان لها إسهام واضح وجديد في محاولة وضع دراسة موضوعية وجادة عن ظاهرة سياسية هي جزء من البيئة الداخلية السياسية الأمريكية نشأت بها ومعها، وهي ظاهرة جماعات الضغط. وقد اقتصر الكتاب في دراسته لهذه الظاهرة على معرفة فيما إذا كان هناك لوبي عربي بعامة، وخليجي بخاصة، مؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، ومعرفة عوامل نجاح أو فشل إيجاد مثل هذا اللوبي. وإن كان هناك من مأخذ على هذا الكتاب، فهو كثرة التكرار في المعلومات الموزعة على صفحاته، ذلك التكرار الذي قد يكون مردة رغبة الكاتبة في إيضاح الأفكار الأساسية التي تناولتها في الكتاب.

الملف البيبلوغرافي

الصراع العربي- الإسرائيلي

خمسون عامًا على حرب ١٩٦٧

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية
- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الصراع العربي- الإسرائيلي: خمسون عامًا على حرب ١٩٦٧*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتـــــب:

١. البرصان، أحمد. **إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب يونيو ١٩٦٧**. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

٢. الخولي، لطفي. **حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧.

٣. أرونسون، جيفري. ترجمة حسني زينة. **سياسية الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

٤. النفوري، أمين. **توازن القوى بين العرب وإسرائيل**. دمشق: دار الاعتدال، ١٩٦٨.

٥. بن طلال، الحسين (ملك الأردن). تحرير نيك فانس وبيار لوير. **حربنا مع إسرائيل**. بيروت: دار النهار، ١٩٦٨.

٦. فتحي، ممدوح أنيس. **مصر من الثورة إلى النكسة: مقدمات حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية، ٢٠٠٣.

٧. شبلي، أحمد. **حرب ١٩٦٧- ١٩٧٣: دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٥.

٨. فوزي، محمد. **حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠: مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٢.

٩. كعوش، يوسف. **الجبهة الأردنية: حرب حزيران عام ١٩٦٧**. عمّان: د. ن.، ١٩٨٠.

---

* إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

١٠. مرتجى، عبد المحسن. **الفريق مرتجى يروي الحقائق: قائد جبهة سيناء في حرب ١٩٦٧**. بيروت: مؤسسة الوطن العربي، ١٩٧٨.

١١. مصطفى، حسن. **حرب حزيران ١٩٦٧**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.

١٢. مطاوع، سمير. **الأردن في حرب ١٩٦٧**. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

١٣. هويدي، أمين. **أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧وعلى حرب الاستنزاف**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥.

١٤. هويدي، أمين. **حرب ١٩٦٧ أسرار وخبايا**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٦.

١٥. هيكل، محمد حسنين. **الانفجار ١٩٦**. القاهرة: دار الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

٢. الدوريات:

١. أبو سعدة، مخيمر سعود."حرب حزيران ١٩٦٧ وبداية الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية و قطاع غزة". **تسامح**. عدد ١٧ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧).

٢. أبو لغد، إبراهيم."الإعلام العربي واجتياح الحصار الإعلامي الأمريكي– الصهيوني في أمريكا: دور التنظيمات العربية والفلسطينية بعد حرب حزيران ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**. عدد ٤١/ ٤٢ (١٩٧٥).

٣. أديب، أودي."حرب ٦٧: الأخلاقيات الدفاعية اليهودية". **قضايا إسرائيلية**. مجلد ٧. عدد ٢٦ (٢٠٠٧).

٤. البدري، حسن."من أشعل الحرب الثالثة في يونيه ١٩٦٧؟"، **السياسة الدولية**، العدد ٥٣، السنة ١٤، (تموز/ يوليو ١٩٧٨).

٥. الشيخ، خليل."بعد أربعين عاماً من حرب حزيران: الإعلام الفلسطيني يشهد تجاذبات بين السقوط والنهوض في مقارعة الإعلام الإسرائيلي". **تسامح**. عدد ١٧ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧).

٦. الدهراوي، خضر. "الصراع السياسي داخل الإدارة الأمريكية وتأثيره على حلول التسوية الشاملة بعد حرب يونيو ١٩٦٧". **الحرس الوطني**. مجلد ١٩. عدد ١٩١ (١٩٩٨).

٧. المالكي، لازم وحسين، زهراء."موقف الأمم المتحدة ووكالة الأونروا من النازحين الفلسطينيين في حرب ١٩٦٧". **مجلة دراسات تاريخية**. عدد ١٧ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤).

٨. بردويل، فادي."الانعطاف نحو الداخل: بروز إشكالية المجتمع بعد هزيمة ١٩٦٧ وتحولاتها". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ٩١ (حزيران/ يونيو ٢٠١٢).

٩. بيرغمان، رونين."٣٩ عاماً على حرب الأيام الستة: الأميركيون هددوا سبعة أيام تقريباً". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد ١٧. عدد ٦٧ (٢٠٠٦).

١٠. حمدان، يوسف. "حرب حزيران ١٩٦٧ حرب دفاعية أم غزوة إمبريالية– توسعية فاشلة ؟". **شؤون فلسطينية**. عدد ٤٦ (١٩٧٥).

١١. حوراني، فيصل."ملامح العلاقات العربية عشية حرب يونيو ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٥٤-١٥٥ (١٩٨٦).

١٢. سرحان، جميل."هزيمة حزيران: مقاربات دروس و عبر". **الفكر السياسي**. مجلد ١٤، عدد ٤٣-٤٤ (ربيع/ صيف ٢٠١٢).

١٣. سيغف، توم."أريدهم أن يرحلوا جميعاً، ولو إلى القمر: حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وموقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد ١٨. عدد ٧٢ (٢٠٠٧).

١٤. عويضة، حسين."الطيران ودوره في حرب ١٩٦٧: الضربة الجوية الإجهاضية الخاطفة". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٠٦ (١٩٨٠).

١٥. غانم، هنيدة. "هل كانت حرب ١٩٦٧ طقس تطهر لإسرائيل بحكم الأمر الواقع". **قضايا إسرائيلية**. مجلد ٩. عدد ٣٤ (٢٠٠٩).

١٦. غليون، برهان وفنكلستاين، نورمان."مصير التسوية السياسية العربية– الإسرائيلية بعد أربعين عاماً على حرب ١٩٦٧". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد ١٨، عدد ٧٠ (٢٠٠٧).

١٧. فنكلستين، نورمن. إدريس، سماح (مترجم)."إستعادة ١٩٦٧: حرب لإنهاء كل الحروب". **دورية الآداب**. مجلد ٥٨. عدد ٩-١٠ (٢٠١٠).

١٨. كامل، عثمان. "حرب ٥ يونيو ١٩٦٧". **الدفاع**، عدد ١٥٦ (١٩٩٩).

١٩. كريم، هادي."انعكاسات حرب ١٩٦٧ على الواقع في العراق". **مجلة العلوم الإنسانية**. مجلد ١. عدد ٤ (٢٠١٠).

٢٠. عزمي، محمود. "٥ يونيه ١٩٦٧: ٢٥ عاماً على القرار الاستراتيجي المصري، الحسابات الخاطئة". **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**. العدد غير مذكور. (تموز/ يوليو ١٩٩٢).

٢١. منصور، ف."الجيش الأردني في حرب ١٩٦٧". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٠ (١٩٧٢).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Aloni, Shlomo & Laurier, Jim. *Mirage III vs. MiG-21: Six Day War 1967 (Duel)*. Oxford: Osprey Publishing, 2010.
- Ashton, Nigel J. *The Cold War in the Middle East: Regional Conflict and the Superpowers 1967-73*. 1st ed. London: Routledge, 2007.
- Oren, Michael B. *Six Days of War June 1967 and the Making of the Modern Middle East.* 5th ed. Oxford: Oxford University Press, 2002.
- Dunstan, Simon: *The Six Day War 1967: Sinai (Campaign).* 1st ed. Oxford: Osprey Publishing, 2009.
- Hammel, Eric. *Six Days in June: How Israel Won the 1967 Israeli-Arab War*. New York: Charles Scribner's Sons, 1992.
- Gat, Moshe. *Britain and the Conflict in the Middle East, 1964-1967: The Coming of the Six-Day War*. Santa Barbara: Praeger, 2003.
- Gluska, Ami. *The Israeli Military and the Origins of the 1967 War: Government, Armed Forces and Defence Policy 1963-67*. London: Routledge, 2006.
- Laron, Guy. *The Six-Day War: The Breaking of the Middle East*. New Haven: Yale University Press, 2017.
- Louis, Wm. Roger; Shlaim, Avi. *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*. 1st ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- McNamara, Robert. *Britain, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967: From the Egyptian Revolution to the Six Day War. Cass Series--British Foreign and Colonial Policy.* London: Frank Cass, 2003.
- Mutawi, Samir A. *Jordan in the 1967 War*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
- Pressfield, Steven. *The Lion's Gate: On the Front Lines of the Six Day War*. New York: Sentinel, 2015.

- Raz, Avi. *The Bride and the Dowry: Israel, Jordan, and the Palestinians in the Aftermath of the June 1967 War*. New Haven: Yale University Press, 2012.
- Segev, Tom. *1967: Israel, the War, and the Year that Transformed the Middle East.* 1st ed. New York: Picador, 2008.
- Simon, Dunstan. *The Six Day War 1967: Jordan and Syria (Campaign)*. Oxford: Osprey Publishing, 2009.
- Simunovich, Peter; Brisigotti, John-Paul. *Fate of a Nation: Arab-Israeli Wars, Six-Day War, 1967*. Nottingham: Battlefront Miniatures Ltd., 2014.
- Stock, Ernest. *Israel on the Road to Sinai, 1949-1956. With a sequel on the six-day war, 1967.* New York: Cornell University Press, 1967.
- Zertal, Idith; Eldar, Akiva. *Lords of the Land: The War for Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*. New York: Nation Books, 2007.

2. Articles

- Barak, Eitan. "the Freedom that Never Was: Israel's Freedom of Over flight Over the Straits of Tiran Prior to the Six Day War." *Journal of Contemporary History*. vol. 43. No. 1 (January 1, 2008), pp. 75-91.
- Burrowes, Robert; Muzzio Douglas. "The road to the Six Day War: aspects of an enumerative history of four Arab states and Israel, 1965-1967." *Journal of Conflict Resolution*. vol. 16. No. 2 (Jun 1, 1972), pp. 211-226.
- Ido, Yahel. "Covert Diplomacy between Israel and Egypt during Nasser Rule 1952-197." *SAGE Open*. vol. 6. No. 4 (October 1, 2016).
- Gat, Moshe. "Britain and Israel Before and After the Six Day War, June 1967: From Support to Hostility." *Contemporary British History*. Vol. 18. No. 1 (Spring 2004), pp. 54-77.
- Gat, Moshe. "Nasser and the Six Day War, 5 June 1967: A Premeditated Strategy or an Inexorable Drift to War?." *Israel Affairs*. Vol. 11. No. 4 (Fall 2005), pp. 608-635.

- Ginor, Isabella; Remez, Gideon. "Too Little, Too Late: The CIA and US Counteraction of the Soviet Initiative in the Six-Day War, 1967." *Intelligence & National Security*. Vol. 26. No. 2/3 (Apr-Jun 2011), pp. 291-312.
- Kochavi, Arieh J. "The US, Britain and the Palestinian Refugee Question after the Six Day War." *Middle Eastern Studies*. Vol. 48. No. 4 (Jul 2012), pp. 537-552.
- McNamara, Robert. "Britain, Nasser and the Outbreak of the Six Day War." *Journal of Contemporary History*. vol. 35. No. 4 (Oct 1, 2000), pp. 619-639.
- Naor, Arye. "Behold, Rachel, Behold: The Six Day War as a Biblical Experience and Its Impact on Israel's Political Mentality." *Journal of Israeli History*. Vol. 24. No. 2 (Autumn 2005), pp. 229-250.
- Shakur, Mohamed Abdel; Mehanna, Sohair; Hopkins, Nicholas S. "War and Forcing Migration in Egypt: The Experience of Evacuation from the Suez Canal Cities (1967-1976)." *Arab Studies Quarterly*. Vol. 27. No.3 (Summer 2005), pp. 21-39.
- Pollack, Kenneth. "Air Power in the Six-Day War." *Journal of Strategic Studies*. Vol. 28. no. 3 (Jun 2005), pp. 471-503.
- Uri Bar-Joseph, Rotem. "The Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War." *Journal of Contemporary History*. vol. 31. No. 3 (Jul 1, 1996), pp. 547-566.
- Waterman, Stanley. "Not Just Milk and Honey- Now a Way of Life: Israeli Human Geography since the Six-Day War." *Progress in Geography*. vol. 9. No. 2 (Jun 1, 1985), pp. 194-234.
- Yogev, Esther. "The image of the 1967 War in Israeli history textbooks as test case: studying an active part in a protracted regional conflict." *Oxford Review of Education*. Vol. 38. No. 2 (Apr 2012), pp. 171-188.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

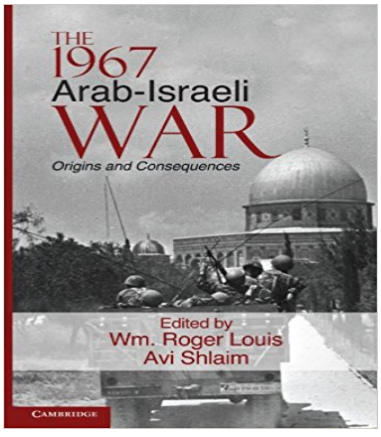

Louis, Wm Roger; Shlaim, Avi: *The 1967 Arab-Israeli War: Origins and Consequences*. 1st ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.

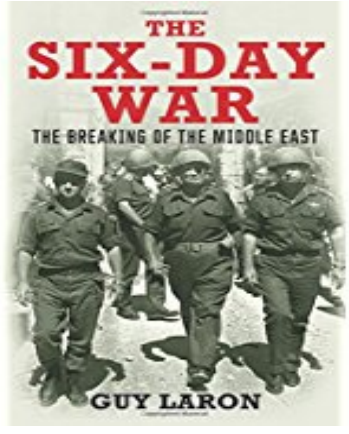

Laron, Guy. *The Six-Day War: The Breaking of the Middle East*. New Haven: Yale University Press, 2017.

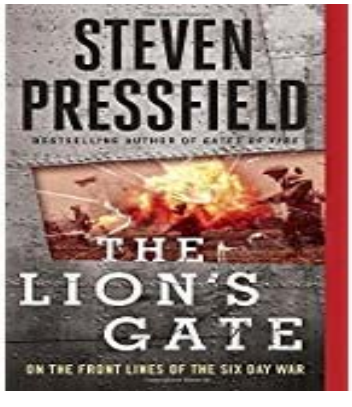

Pressfield, Steven. *The Lion's Gate: On the Front Lines of the Six Day War*. New York: Sentinel, 2015.

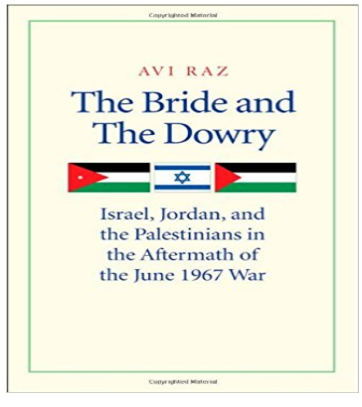

Raz, Avi. *The Bride and the Dowry: Israel, Jordan, and the Palestinians in the Aftermath of the June 1967 War*. New Haven: Yale

University Press, 2012.

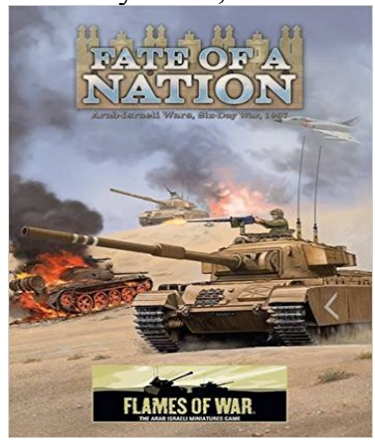

- Simunovich, Peter & Brisigotti, John-Paul: *Fate of a Nation: Arab-Israeli Wars, Six-Day War, 1967*. Nottingham: Battlefront Miniatures Ltd., 2014.

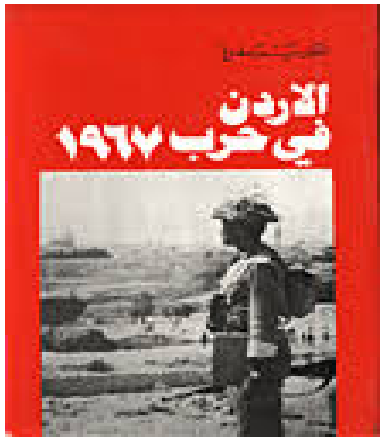

مطاوع، سمير. **الأردن في حرب ١٩٦٧**. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

تحليل استراتيجي

تداعيات انتخاب ترامب على الشرق الأوسط

روزميري هوليس*

تذكر الدراسات السابقة حول الاستراتيجيات الأمريكية فيما يخص الشرق الأوسط بأن السجل الأمريكي لم يحقق نجاحًا في مجال تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد تكمن المشكلة في افتراض الحكومات الأمريكية المتعاقبة بأن ما هو خير للولايات المتحدة هو أيضًا خير للعالم بأسره. وكان الاعتقاد السائد لدى للأمريكيين قبل وصول الرئيس دونالد ترامب للسلطة بعقود بأنهم قوة عالمية طيبة، وأنهم يستخدمون القوة الخشنة لمواجهة السوفييت أولًا، ثم ما يسمى بالأنظمة المارقة ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. بل ركزوا على استخدام "القوة الناعمة" للترويج للقيم الأمريكية في حقوق الإنسان والديمقراطية.

تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس بأن الولايات المتحدة تخلت عن قيمها التي تنادي بها بدعمها للأنظمة الاستبدادية في العالم العربي. فالمساعي التي قام بها جورج بوش الابن وباراك أوباما لتشجيع الإصلاح السياسي والديمقراطية سواء في سياق احتلال العراق أو الربيع العربي، إمّا باءت بالفشل كما في مصر وفلسطين أو ساهمت في إشعال الصراع الطائفي كما في العراق وسوريا. وأمّا ادعاء شن الحرب على الإرهاب فقد يعني حقيقة القضاء على داعش، ولكنه لم يبدأ إلاّ بعد الفوضى التي ساعدت الولايات المتحدة في إثارتها في سوريا والعراق، والتي قد تتخذ أشكالًا جديدة في هذين البلدين بالإضافة إلى اليمن وليبيا.

بعد تخلي ترامب عن فكرة "الاستثنائية الأمريكية" وتصميمه على وضع "أمريكا

* **د. روزميري هوليس أستاذة متخصصة في دراسات سياسة الشرق الأوسط، جامعة سيتي في لندن.**

أولًا" في جميع تعاملاته الخارجية، فإنه قد يبدو تغييرًا إيجابيًا على شكل وطني مفتوح لا يخفي سعيه نحو المصالح الأمريكية بغطاء التأثير الطيب في العالم. وهذا قطعًا ما ظنه الكثير من الزعماء العرب عند انتخاب ترامب.

ولكن هذه الدراسة ترى بأن آراء ترامب الفردية ومعلوماته البسيطة وتقلباته قد لا تجعل منه شخصًا موثوقًا لدى الدول العربية. فقد كان أسلافه على الأقل واعين للقانون الدولي حتى عندما ينتهكونه، كما في حالة غزو العراق. وقد كان القانون الدولي أفضل مصدر لحماية الدول الصغيرة في وجه جيرانها الشرسين، وكان أساسًا لتحرير الكويت من الغزو العراقي ولا يزال الأمل النهائي الأفضل للفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يقدم القانون الإنساني الدولي نوعًا من الحماية للمظلومين من الأقليات واللاجئين أينما كانوا، بشرط استمرار القوى الكبرى في تفضيل شكل عالمي قائم على قواعد معينة، سواء فيما يتعلق بالتجارة أو التمويل العالمي أو حقوق الإنسان. وسوف تعود بالتأكيد الحالة الطبيعية قبل الحرب العالمية الأولى- حسب نظرية توماس هوبز- حيث تسود الامبريالية ومنطق القوة إذا غاب مبدأ سيادة القانون والمساواة في الحماية ضمن القانون الدولي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

قد تناسب هذه الطموحات أصحاب السلطة الحاليين في الشرق الأوسط، ولكن فقط بضمان وجود أمريكا إلى صفهم. إلا أن مجيء ترامب لا يدع أي ضمانة بأنه سيختار المسار الذي يفضلونه أو الحماية البسيطة من عواقب عجرفته وحساباته غير الصحيحة.

تقرير

الطائفية، السياسة الشعبية والتدخل الأمريكي في العالم العربي

مروان الأسمر*

يناقش هذا التقرير ثلاثة من الكتب الصادرة حديثًا، وهي التقسيم الطائفي: رسم السياسة الجديدة في الشرق الأوسط، ودور السياسة الشعبية في تشكيل الشرق الأوسط، والحرب الأمريكية لأجل الشرق الأوسط الكبير. تتناول هذه الكتب ثلاث قضايا هامة وخطيرة في الوطن العربي، أولاها ما يُسمى بالتقسيم الطائفي عن طريق تفتيت المنطقة حسب الانتماء الطائفي، وثانيها الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي من وجهة نظر تاريخية على مدار ما يقارب ٢٠٠ عام، وثالثها أحدث التغيرات في السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

وتعتبر هذه الكتب ذائعة الصيت جدًا وذات أهمية كبيرة في دراسة أحدث التطورات في الشرق الأوسط. ولا تهدف إلى إثارة النقاش فحسب بل إلى النظر بعمق في قضايا أقل ما يُقال فيها بأنها جدلية جدًا، كما هو الحال بالنسبة للانقسام السني الشيعي، وكذلك الاحتجاجات الشعبية مثل الربيع العربي، والسياسات الأمريكية في الوطن العربي منذ مبدأ الرئيس جيمي كارتر.

وتُبحث جميع هذه المواضيع بأسلوب أكاديمي متين على يد أساتذة جامعيين طالما درسوا هذه المنطقة من وجهات نظر الممارس المتخصص والمحلل الدقيق والباحث في العلوم السياسية والخبير في العلاقات الدولية. وبذلك تقدم هذه الكتب قراءة شاملة ومتكاملة عن الشرق الأوسط.

---

* **باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.**

He added it was the military which dictated policy rather than policy and diplomacy showing the way, with the U.S. military machine taking the upper hand, pointing out that there was rhetoric disconnected from reality coupled with the lack of creative non-military thinking in Washington that was being driven by the military-industrial complex in America.

"In one arresting book after another, Andrew J. Bacevich has relentlessly laid bare the failings of American foreign policy since the Cold War. This one is his sad crowning achievement: The story of our long and growing military entanglement in the region of the most tragic, bitter and intractable conflicts," said Richard Betts, director of the Saltzman Institute of War and Peace Studies, Colombia University.

The author is now a retired professor of history and international relations. He used to teach at Boston University. Prior to that, he served for over two decades in the U.S. army. With a PhD in American diplomatic history, he taught at West Point and at Johns Hopkins University.

Bacevich says that at the end of the Cold War, the United States started a new conflict in the Middle East that continues till the present day, with American forces becoming more involved in the Balkans, East Africa, the Gulf and in Central Asia through a series of military campaigns in the Muslim World.

Such military interventions are divided into pre- and post-September 9/11, the subsequent military interventions in Afghanistan and Iraq and the "bloody mayhem" that was created with America embroiled in a series of conflicts it sees no way of getting out of because of the complexities of the situation and the rise of non-state actors like Al Qaeda and Daesh, the self-styled Islamic State. The author terms the region as being in a "permanent war" and "open-ended war".

The author succinctly embarks on a framework of what he calls as "connecting the dots" starting with the 1983 Beirut bombing, the Mogadishu firefight of 1993 and the invasion of Iraq of 2003 to Afghanistan and beyond. All this has been made, he argues, related to decision-making by politicians and the military-industrial complex, which incurred enormous military exertions and acted as a "part of a single war."

Bacevich handles the treatment of events quite candidly and in a lucid manner, writing with such authority while using public documents, published memoirs and Congressional testimony and one that is solidly researched, pointing out the door to American military involvement in the Middle East related to the U.S. failure to rescue its hostages at the American Embassy in Tehran back in 1979-1980.

However, he states that American involvement was ill-advised and 'fool-hardy" with inherited errors that harked on military adventurism and lacked vision with American administrations from Jimmy Carter, Barack Obama, Ronald Reagan, Bill Clinton to George Bushes, over-promising and under-delivering. The author also blames American public opinion as being concerned with "trivia" rather than putting the brakes on American politicians and military strategists.

Chalcraft embarks on a hefty historical analysis concentrating on the ordinary Arab man-in-the-street, who is so often downplayed in the literature on the Middle East and the Arab world. Aaron G. Jakes writing in the Middle East Journal says Chalcraft's book "illustrates that the uprisings of recent years were anything but unprecedented…" and the narrative shows "…that the history of the Middle East is rich with popular movements and struggles" and in this, Chalcraft's sought to show that "…the region's history can be a site for the theorization of popular politics rather than a mere testing ground for theory generated elsewhere…"

Chalcraft is a politics professor in the London School of Economics. His research focuses on labour migration and contentious mobilization in the Middle East. He is the author of The Striking Cabbies of Cairo and Other Stories: Crafts and Guilds of Egypt, 1963 – 1914; and The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon.

In line with the developments that have taken place in the region, both historical and sectarian, there is a clearly international angle, an almost devouring feel by super-powers, great powers and even small powers in the region because of its strategic location and the oil it has.

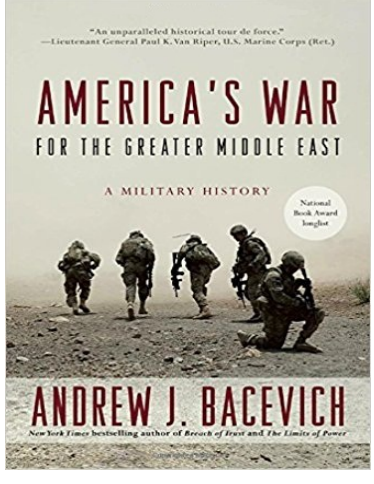

America's War for the Greater Middle East by Andrew Bacvich (Random House, 2017) is regarded as a monumental study of the American intervention in the Middle East, from the Carter presidency in the late 1970s to the end of the Obama administration.

It is a historical, military and international relations study of American interventions characterized by what the author has come to call a "long war", set by what is termed as the Carter Doctrine to safeguard the interests of America in both the Middle East and extending to Africa. Hence comes the name, the Greater Middle East.

theoretician Antonio Gramsci who focuses on the superstructure rather than the material base or economic determinism to explain the movement of change.

Chalcraft uses both theory and pragmatism guiding his analysis, divulging deeply into sketching the history of the region through its people and their struggles. He divides the region into four periods, the first from 1798-1914, from Algeria to Egypt, the Balkans, Tunisia and Morocco tackling important topics likes urban crowds, uprisings, tax revolt, strikes, insurrections, nationalists, peasants and workers amongst colonizers, constitutional developments, unionization and political parties.

The second period between 1914 and 1952 starts off with the Arab Revolt and the agency of change is jihad in Libya, insurrection in Egypt, uprising, monarchy and nationalism in Iraq, Syria armed struggles and independence and the rise of Young Algerians. Focus is also made on the labor and women movements as well as the rise of fascism, socialism and communism and the Muslim Brotherhood in Egypt. This section ends with the crisis of the Egyptian state and the Palestinian Nakba of 1948, earmarked by negotiations and mass demonstrations especially what Chalcraft terms the Great Revolt.

The third period is from 1952 till 1976 and discusses Nasser's revolutionary coup, hegemonic incorporation of the labour movement in Egypt, coup in Iraq, Ba'thism in Syria, Algerian independence, coup in North Yemen, strikes and protests in Kuwait and Bahrain, armed struggle in South Yemen, labour mobilization in Saudi Arabia, coup in Libya, revolution in Palestine and leftists and Nasserists in Lebanon.

The final period from 1977 till 2011 starts with the Islamic challenge in Baathist Syria, Shi'ism in Iraq, Sunni jihad and the rise of the Muslim Brotherhood movement in Egypt, Iranian Revolution, Hizbollah in Lebanon, the Palestinian Intifada, Algerian civil war, reform movement in Iran, uprisings in Bahrain, BDS movement for Palestinian rights and the Arab uprisings of 2011 with focus on Egypt. This is where the book historically ends.

day of Martin Luther, despite the proliferation of social science about the region in the Western academy. Hashemi and Postel do an enormous service by bringing together in one volume a mass of research knocking down the 'sectarianism thesis.' It is essential for anyone who wants truly to understand this crucial region."

Hashemi is the Director of the Center for Middle East Studies and an Associate Professor of Middle East and Islamic Politics at the University of Denver's Josef Korbel School of International Studies. He is the author of Islam, Secularism and Liberal Democracy. Danny Postel is Assistant Director of the Middle East and North African Studies Program at Northwestern University and the former Associate Director of the Center for Middle East Studies at the University of Denver's Josef Korbel School of International Studies. He is the author of Reading 'Legitimation Crisis' in Tehran and co-editor of The Syria Dilemma and The People Reloaded: The Green Movement and the Struggle for Iran's Future.

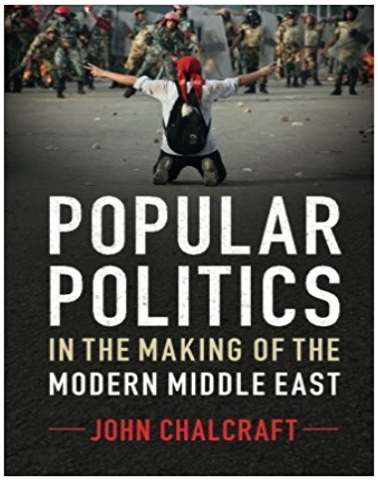

Another perspective to what has been happening in the Arab region lies in Popular Politics in the Making of the Middle East by John Chalcraft (Cambridge University Press, 2017). The book seeks to look at protest movements in the Middle East as an agency of political change. It starts with protest movements in Algeria in 1783 and ends with the popular demonstrations that shook Egypt in 2011 and resulted in regime change.

In this book, the aim of Chalcraft has been to challenge the "up-down" theories of political change and concentrating on the "bottom-up" theories that regard change as having its own dynamics emanating from below– the popular street – to the top as an agency of social, political and even economic change. He looks at different social theories and contentious politics provided by Doug AcAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly while also concentrating on the theory of hegemony as developed by the well-known Italian

near emulate the kind of strife that has dominated the region in recent years, and more so after the Arab Spring of 2011 and beyond.

The book is an editorial collection of academic chapters, providing breadth and width with Middle East experts from different fields, including politics, anthropology, international relations and sociology with different case studies from Syria, Iraq, Lebanon, Saudi Arabia, Bahrain, Yemen and Kuwait. The academics include some of the prominent names in Middle East Studies, like the Saudi Madawi Al-Rasheed, (currently at the London School of Economics), Fanar Haddas (National University of Singapore), Ussama Makdisi (Rice University), Yezid Sayigh (Carnegie Middle East Center, Beirut), Vali Nasr (John Hopkins University), Stacy Philbrick Yadav, (a Yemeni expert) and Madeleine Wells (an officer at the Unites States Department of State).

As well as others who are not mentioned, they provide a collection in dealing with the issues of the region starting from the Saudi state and its political system, Islamic martyrdom, sectarianism in Iraq, culture of sectarianism, sectarianism in the Arabian Gulf, Shia revivalism, legitimacy and institutions, political theology and disenchantment in Iran, authoritarianism and democratization in the Arab world, the Palestinian national movement, terror and tolerance as well as state building. These are just the tip of what these experts are interested in and have used to expound upon in the present book.

The role of the state, political elites and rulers are also examined for their use of the “sectarian card”, all over the region with obvious examples provided from Syria, Lebanon, Iraq, Yemen, Bahrain, Saudi Arabia, Kuwait and Yemen. Excluding Kuwait, Middle East states are argued to play one sect against the other for different political reasons, from a domestic perspective and as a source of tension in one area and another as well as political control.

Juan Cole, Richard P. Mitchell, Collegiate Professor of History at the University of Michigan and a Middle East expert, puts it: "The master narrative that everything in the Middle East is explained by religious fanaticism has a long history in the West. Paradoxically, in our own era it has, if anything, become more inescapable than it was in the

*Sectarianization, Popular Politics and U.S. Intervention in the Arab World**

With the Middle East region today in turmoil, experts in the West, the East – like Russia and possibly China – and in the Arab world, have sought "sectarian explanations" for the political, economic and social disorder rocking the Arab regional state-system. The Shia-Sunni divide, ethnicities, identities and primordial forces have become the most obvious explanations for the strife, civil wars and disorder taking place in various places in region.

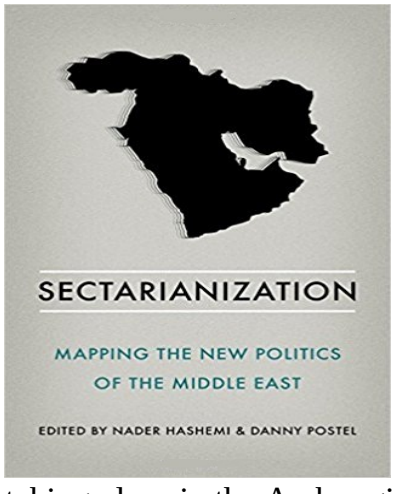

In the book, Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East edited by Nader Hashemi and Danny Postel (Oxford University Press, 2017), eminent Middle East experts in the United States seek to "debunk" the sectarian thesis put forward to explain the different "bloody" phenomena, upheavals and other developments taking place in the region. The editors of this volume say it would be over-simplistic to use sectarianism to explain the violence taking place in the Arab region. But they say sectarianism has become a "catch-all" explanation for the region's troubles.

Hashemi and Postel point out the book challenges as the "lazy use of 'sectarianism' as a magic-bullet explanation" for what is going on today in the Middle East. They point out that such explanations miss out the real complexities that are enthused by different ethnicities and religious sects that have lived alongside each other since the 7th century when Islam was born and hegemonized the region. The editors argue that, while differences may have occurred between them, they nowhere

---

* ***Prepared by Dr. Marwan Asmar,*** *a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.*

based global order, be that in relation to trade, global finance or human rights. Without the notion of 'the rule of law' and equal protection under international law for member states of the United Nations, there can only be a reversion to a pre-First World War 'Hobbesian state of nature' where imperialism reigns and might makes right.

This prospect may suit those currently in power across the Middle East, but only so long as they have the power of America on their side. Yet with Trump in charge, there is no guarantee that he will choose the course of action that they desire and provides scant protection against the consequences of his hubris and miscalculations.

define themselves as a benign global force, using hard power to confront first the Soviets and then so-called 'rogue regimes' and countering the spread of weapons of mass destruction. They have also laid great store by their use of 'soft power'[5] to promote American values of human rights and democracy.

According to former US Secretary of State Condoleezza Rice, the United States departed from its own values in so far as it supported autocratic regimes in the Arab world. Yet the attempts by both George W. Bush and Barack Obama to promote political reform and democracy, whether in the context of the occupation of Iraq or the 'Arab Spring', have either failed, as in Egypt and Palestine, or contributed to sectarian conflict, as in Iraq and Syria. Prosecution of the 'War on Terror' may well mean the end of ISIS, but it only emerged out of the chaos in Syria and Iraq that the United States had a role in fomenting, and it may yet morph into a new incarnation in these countries, as well as in Yemen and Libya.

In so far as Donald Trump has abandoned the concept of 'American exceptionalism'[6] and is determined to put 'America First' in all his foreign dealings, he may seem like a welcome change—an unashamed nationalist who will not dress up the pursuit of US interests as a benign influence in the world. Certainly, many Arab leaders thought so when Trump was elected.

However, as argued in this paper, Trump's idiosyncratic views, lack of knowledge and unpredictability might not make him a reliable ally for Arab countries. At least his predecessors showed some awareness of international law, even when they flouted it, as in the invasion of Iraq. International law has been the ultimate protection for small states in the face of belligerent neighbours. It was the basis for the liberation of Kuwait from Iraq's landgrab, and remains the last best hope for the Palestinians under Israeli occupation.

International humanitarian law offers some sort of protection for oppressed minorities and refugees wherever they are, provided that is, that the major powers continue to prefer some semblance of a rule-

[5] The term coined by American academic Joseph Nye.
[6] Diane Roberts 'Death of an American myth', *Prospect'* October 2017.

If Trump proceeds down this track he is more likely to bolster the hardliners in Iran than temper their influence. As with North Korea, piling on the pressure cannot guarantee capitulation on the part of the target government and to threaten military action would be to endanger US allies more than the United States itself. Neither Israel nor the Gulf states can contemplate war with Iran without the United States on their side, especially since Russia has a de facto alliance with Iran in the context of Syria. Were Trump to drift into such a war he would be guilty of reversing his own avowed intention of reducing US commitments and destroy what tenuous stability there remains in the region.

One further example of Trump's confusing and seemingly ill-informed dealings with the Middle East warrants mention here and that is his foray into resolving the Israeli-Palestinian conflict. When he received Israeli Prime Minister Binyamin Netanyahu at the White House in February Trump professed that he was not invested in any particular solution to the conflict—'one state' or 'two-states', it does not matter—just what works and can be agreed to. Thereafter Trump designated Kushner and Jason Greenblatt to head up a new diplomatic initiative. Yet the Palestinian leadership claims the Trump envoys have promised different things to different parties and are having to learn on the job.

So far there is no indication that Kushner and his team can persuade the Israeli government to concede what is needed for the Palestinians to sign a deal or indeed to reactivate the 'Arab Peace Initiative'. Assuming so, this will be another instance of Trump not living up to his grandiose claims that he can deliver deals where others have failed.

Conclusions

As the foregoing review of US strategies for the Middle East indicates, the US record in delivering peace and stability to the region cannot be judged a success. Perhaps the problem has been the presumption of successive US governments that what is good for the United States is also good for the world. Until Trump came to power, for the past several decades it has been the norm for Americans to

and human rights, its support for the Arab spring and the election results that brought Muslim Brotherhood affiliates to power in Tunisia as well as Egypt, and its generally independent line on regional issues including Iran. However, the demands listed by the Saudis and Emiratis for lifting the siege, if adhered to by Qatar, would, according to the Qatari rulers, constitute a surrender of sovereignty.

In the West, the general reaction has been to express astonishment at the harshness of the Saudis and UAE for singling out Qatar for supporting terrorism whilst their own nationals, if not governments, could be similarly accused of funnelling funds to shady groups and militia fighting in various conflicts and/or peddling radical views, at least from the perspective of many western politicians and analysts.

The problem for Trump though was that his initial reaction belied any real appreciation for the nature of US ties to Qatar, which include the location of the US Central Command base there, and its traditional investment in security cooperation with all members of the GCC. Within a month of the announcement of the charges against Qatar the United States sealed a new arms deal with the Qatari government—one of the very deals celebrated by Trump on his trip to Riyadh in May. It was not long therefore before Trump was rowing back on his initial reaction, even offering to mediate, and backing Kuwait's efforts so to do. Tillerson has attempted some shuttle diplomacy, but the parties cannot easily backdown without loss of face. Meanwhile, Iranian and Turkish support for Qatar has compounded the crisis, even if it did, as subsequently pointed out by the Kuwaiti government, counter the possibility of Saudi and Emeriti military intervention.

On the subject of Iran, Trump claims that the multi-party 'Joint Comprehensive Plan of Action' (JCPOA) agreed with Iran during the Obama administration is 'a very bad deal'—or even 'the worst deal ever'—and needs changing. He has not so far scrapped the deal, though his capacity to do so is limited by the fact that the United States is only one of the signatories and the others, notably the Europeans and Russia, have no wish to see it destroyed. However, Trump can sabotage the agreement and has begun to do so, with the help of Congress, where Iran has no friends, through the imposition of new sanctions on Iran.

given shared US-Egyptian interests in combatting regional security threats. That Trump approved the curtailment of aid, pending a change of approach to human rights in Egypt, may seem curious, given his dismissive attitude to such concerns, except that the State Department appears to have informed the US President that Sisi reneged on what they had taken to be a pledge to hold back on implementation of the NGO law.

Meanwhile, some US Senators have taken up the issue and proposed further restrictions on aid to Egypt. As these developments illustrate, President Trump cannot be relied upon to follow through on his own stated positions. He is also not the only voice of the US Government, with some members of the Congress, including Republicans, as well as executive agencies like the State Department, holding to more traditional US positions than the president himself.

Perhaps the most prominent example of Trump's mercurial approach to policy issues affecting the Middle East is manifest in his response to the dispute between Saudi Arabia and the UAE on the one hand and Qatar on the other. The row surfaced shortly after a major gathering of some fifty Arab and Muslim leaders and luminaries in Saudi Arabia, laid on last May, with President Trump the guest of honour.

The occasion marked the first foreign engagement accepted by Trump and he acclaimed the event as an unrivalled opportunity to approve several major arms export deals, even though most of these had either been in negotiation for several months or were aspirational rather than actual. Speaking at the summit, Trump emphasised the shared interests of the United States and his Arab hosts in combatting terrorism and confronting Iran.

Two weeks later the Saudis, backed by the UAE and Egypt, announced the imposition of a trade and travel embargo on Qatar, accusing the latter of support for terrorism. Without demur, Trump greeted the news with enthusiastic support. The motives of Saudi Arabia and the UAE in imposing the siege on Qatar have been much debated in the Arab and Western media. Qatar has been the source of irritation and provocation to Saudi Arabia for years, in part because of critical broadcasts by Qatar's Al Jazeera network in regard of freedom

sanctions law which codified restrictions imposed by Obama and placed new restraints on doing business with Russia. In effect, Trump's capacity to do deals with Putin has been countermanded.[4]

Another issue on which Trump appeared to promise a new policy that would contrast with that of Obama was with respect to Egypt and the Muslim Brotherhood. Not only the Egyptian President Abdel Fattah el-Sisi, but also the rulers of Saudi Arabia and the United Arab Emirate (UAE) have accused Obama of facilitating the toppling of President Hosni Mubarak. All three have pressed Trump to join them in labelling the Muslim Brotherhood as a terrorist organisation.

Sisi was the first head of state to call to congratulate Trump on his election victory and was gratified by Trump's warm response. When Trump declared his ban on entry to the United States of travellers from seven Muslim-majority states, he excluded Egyptian and GCC nationals from the list. Those excepted from the ban did not appear to object to it, though it has been challenged in US courts. Meanwhile, Iraq has been dropped from the list—suggesting that Trump needed to be briefed on why barring Iraqis would contradict official US relations with the Iraqi government.

Trump was also persuaded by US officials to put on hold an executive order he had drafted designating the Muslim Brotherhood as a terrorist organisation. The State Department reportedly advised him that the Brotherhood is not a unitary organisation with known members that can be easily identified, rendering the measure impractical. Complicating the picture further, this past summer the State Department withheld some of the aid allocated to Egypt in protest at the Sisi government's stance on human rights, in particular a law which severely restricts the activities of NGOs dealing with human rights issues. Secretary of State Rex Tillerson informed his Egyptian counterpart of the measure just as Trump's son-in-law Jared Kushner arrived in Cairo to promote a new Middle East peace initiative.

Kushner was received by Sisi, but the Egyptian government simultaneously declared the withholding of aid a 'misjudgement',

[4] See Helen Thompson, 'When Congress told Trump—you're fired!' *Prospect* October 2017.

the advance of Iranian influence in Iraq unchecked. Obama resisted calls to intervene directly in the Syrian civil war and his support for NATO intervention in Libya helped topple Qadhafi, only to see the country descend into civil war.

The main thrust of Obama's approach to the Middle East consisted of: a new attempt to resolve the Israeli-Palestinian conflict, which failed; an ambivalent response to the advent and ouster of President Mohammed Morsi in Egypt; and a military strategy to eliminate Al Qaeda and the self-styled 'Islamic State' (ISIS) operatives and enclaves in Syria, Iraq, Libya, Yemen, Pakistan and Afghanistan. There was, in effect, no grand strategy for the Middle East under Obama, but rather a demonstration that the United States had ceased to be all-powerful in the region.

Trump's 'Scatter-Gun' Approach

President Donald Trump's approach to the Middle East can be perhaps best described as a mixture of detachment and limited interventionism. During his election campaign, he was fulsome in his praise for the leadership style of Russian President Vladimir Putin and he indicated an intention to reach an accommodation with Putin over the future of Syria and defeat of ISIS. That such a deal would leave President Bashar al-Assad in place seemed not to concern Trump, though cooperation with the Russians to eradicate ISIS had also been established by the Obama administration. Obama also agreed to the Russian plan to dismantle Syria's chemical weapons stockpiles—rather than launch a military strike on Syria—when the Assad regime crossed Obama's 'red line' on the use of chemical weapons.

In contrast to Obama, Trump did undertake a unilateral attack on a Syrian airfield in retaliation for the use of chemical weapons against rebel-held Khan Sheikhoun, attributed to the Assad regime. Following that, in July Trump agreed a partial ceasefire arrangement in Syria with Putin when they met at the G20 summit. However, whatever ambitions for a broader relationship with Moscow that Trump may have harboured, his room for manoeuvre has been compromised by the inquiry underway into links between the Trump campaign team and various Russian contacts. In addition, two weeks after the G20 summit Congress passed a

November 1991 and thence the Middle East Peace Process. Neither this nor the defeat of Iraq in 1991, with minimal US casualties, however, was sufficient to give Bush senior a second term in the White House. He was defeated in the 1992 elections by Bill Clinton.

The Clinton administration did pursue the Middle East Peace Process, but, departing from the practice of attempting to separate US Gulf policy from that in the Levant, the new strategy, called 'Dual Containment', sought to manage developments in the Gulf in order to advance peace on the Arab-Israeli front.[3] Trade and other economic sanctions were imposed on both Iraq and Iran, intended to isolate both from the rest of the region, encourage a change of policy on the part of Iran and instigate regime change in Iraq. Neither of these goals were achieved and by the end of the second Clinton administration the United States and Britain were the only two countries still willing to police the sanctions on Iraq, while all the Europeans preferred diplomatic engagement with Iran to its isolation.

The two-term presidency of George W Bush, which began in 2001, saw the launch of several grand strategies. Following the attacks of 11 September 1991, he declared the 'War on Terror' which became a global preoccupation for years thereafter. Reflecting his administration's decision to invade Iraq as well as Afghanistan he coined a doctrine for pre-emptive military intervention in states which posed a potential threat to the United States and its allies. In 2004 he launched a 'Greater Middle East Initiative' for political and economic reform inspired by the so-called Neo-Conservatives in the administration. He was also the first US President to call for a 'two-state solution' to the Israeli-Palestinian conflict, but told the Israeli government that it would not have to relinquish all of the Palestinian territories occupied by Israel since 1967.

President Barack Obama came to power in 2009 promising to withdraw US forces from Afghanistan and Iraq and eschew further foreign entanglements. US troops did leave Iraq by 2011, coincidentally with the advent of the so-called Arab Spring, but left

[3] Gause, G. (1994) 'The Illogic of Dual Containment' *Foreign Affairs* March/April issue.

states were more concerned about the destabilising effects of the Israeli-Palestinian conflict and Reagan's regional vision languished.

Nonetheless, during the 1980s, US military installations in the Gulf were expanded, as too US arms sales to Saudi Arabia and the other Gulf Cooperation Council (GCC) member states. These arrangements provided the basis for the massive US and allied deployments to the Gulf states in preparation for the campaign—dubbed Desert Storm—that ousted Iraqi forces from Kuwait, following Saddam Hussein's invasion of August 1990. After the liberation of Kuwait, the United States agreed further substantial arms deals and training packages with the GCC states, as too did Britain and France.

The 1990-91 Gulf War coincided with the collapse of the Soviet Union, which left the United States the sole superpower on the world stage and the unrivalled hegemon in the Middle East. Speaking to a joint session of Congress on 6 March 1991 President George H W Bush articulated a new vision:

(1) We must work together to create shared security arrangements in the region. Our friends and allies in the Middle East recognize that they will bear the bulk of the responsibility for regional security. But we want them to know that just as we stood with them to repel aggression, so now America stands ready to work with them to secure the peace.

(2) We must act to control the proliferation of weapons of mass destruction and the missiles used to deliver them.…Until Iraq convinces the world of its peaceful intentions….Iraq must not have access to the instruments of war.

(3) We must work to create new opportunities for peace and stability in the Middle East….The time has come to put an end to the Arab-Israeli conflict. And:

(4) We must foster economic development for the sake of peace and progress.[2]

Secretary of State James Baker was despatched to the region to begin a diplomatic effort that led to the Madrid Peace Conference of

[2] President George Bush 'Address before a Joint Session of the Congress on the Cessation of the Persian Gulf Conflict' March 6, 1991.
http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=19364

> Vietnam, and Israeli experience with US equipment helped in modification of designs and tactics.[1]

In the Arab-Israeli wars of 1967 and 1973 the United States and the Soviet Union were ranged on opposite sides. From the 1970s, ensuring the free flow of oil from the Gulf states, at affordable prices, gained in importance for the United States, as the engine of economic growth for development in the West and in countries allied to the West. The nationalisation of oil by the producing states and the British withdrawal of their military presence from the Gulf in 1971 factored in US calculations.

Subsequently, the Iranian revolution and the Soviet invasion of Afghanistan prompted President Carter to formulate a new doctrine that, for the first time, explicitly articulated the US interest in access to the oil resources of the region and declared US readiness to take military action, if deemed necessary, to counter Soviet moves to advance to the shores of the Gulf. This marked the advent of what became the US Rapid Reaction Force under the Reagan administration.

During the Cold War also, it was the practice in both the State Department and the Pentagon to endeavour to keep a distinction between the pursuit of US objectives in the Gulf region and its strategies on the Arab-Israeli front, conscious that US support for Israel was the object of hostility across the Arab world. Indeed, when President Sadat of Egypt made a peace deal with Israel in 1979, and Carter underwrote the treaty with substantial military aid to both Egypt and Israel, Egypt was ostracised by the rest of the Arab states for a decade.

It was Reagan who initiated covert support for the *mujahedeen* militia ranged against the Soviet forces in Afghanistan and which eventually drove the Soviets to withdraw. That initiative also planted the seeds for the emergence Al Qaeda in the 1990s. Reagan's strategy for the Middle East was to forge 'a strategic consensus' among friendly Arab states to counter Soviet influence in the region, though at the time those

[1] Kieval, G. & Reich, B. (1987) 'The United States' in Bernard Reich, ed., *The Powers in the Middle East: The Ultimate Strategic Arena* New York: Praeger, pp.64-5.

appear to relish the prospect of muddling along on their own, since none has sufficient overweening power to prevail. They want the US in the game, but on their side!

As a result, various Arab leaders and the Israelis have sought to recruit the Trump administration to support their competing agendas, with mixed results. Trump's unpredictability and his idiosyncratic 'America First' stance do not make him a reliable ally. As will be discussed, his positions on the numerous crises and conflicts besetting the Middle East are not straightforward and potentially spell more not less chaos and instability.

Before offering more detailed analysis on this, a short review of the characteristics of US policies in the Middle East prior to Trump will help set the context. Trump cannot escape altogether from the legacies of previous administrations, but he is capable of making snap decisions which indicate a lack of knowledge about the past.

Successive US Policies for the Region

Since the early years of the Cold War, successive US administrations have articulated broad foreign policy strategies or 'doctrines' for dealing with the rest of the world. Leadership of the Western Alliance and containment of the Soviet Union lay at the centre of both the Truman and the Eisenhower doctrines in the 1950s, and endured until the end of the Cold War. That meant countering all efforts by the Soviets to advance their influence, including in the Middle East. In addition, from the foundation of the state of Israel in 1948 the United States defined the survival and defence of Israel as a core US interest in the region, initially for largely ideological reasons, but, as of 1967, for strategic reasons as well:

> Israel's position in Sinai and along the Suez Canal prevented Soviet use of the canal to shorten its supply lines to the Indian Ocean and Southeast Asia. Israel provided the United States with valuable military information and intelligence, as captured Soviet equipment facilitated US countermeasures against similar weaponry in

The Implications of Trump's Election for the Middle East

Rosemary Hollis*

President Donald Trump and his administration represents a departure from what US allies and enemies had previously come to expect from US engagement in the Middle East. The President positively embraces the quality of unpredictability. His avowed commitment to put 'America First' does not conform to a traditional Republican approach to the exercise of US power on the world stage, since he offers no leadership to the Western alliance, alternately challenges and accommodates rival powers and switches from threatening military action to volunteering diplomatic mediation on an *ad hoc* basis.

The net effect of Trump's approach to international relations in the Middle East is to cede more initiative than they previously enjoyed, to the regional powers, with the exception of Iran, and to leave both Russia and China free to pursue their objectives essentially unchallenged. Judging by the warm reception accorded to Donald Trump's arrival in the White House by Arab leaders and the Israelis, who had all become disenchanted with or alienated by the policies of President Barack Obama, this seeming opportunity to exercise more leverage of their own should have been a welcome development.

However, the sheer unpredictability of President Trump has begun to pose a new problem for the region. Gone are the days when the United States could be blamed for all the interferences that had characterised US policy in the region for decades, culminating in the destabilising effects of the US invasion of Iraq in 2003 and George Bush's grand strategy for democratisation of the Arab world that presaged the chaos of the Arab uprisings in 2011-12. Yet, in the absence of a clear and coherent agenda for imposing regional order, however unpalatable, by the United States, the regional powers do not

* **Rosemary Hollis PhD is Professor of Middle East Policy Studies at City, University of London.**

English Section

action that they desire and provides scant protection against the consequences of his hubris and miscalculations.

- ***Article***

Sectarianization, Popular Politics and U.S. Intervention in the Arab World

Marwan Asmar

This review outlines three books - Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East, Popular Politics in the Making of the Middle East, America's War for the Greater Middle East - recently published encapsulating three very important and burning issues in the Arab world. One on the so-called "sectarianization" of the Arab world and split of the region along sectarian lines, another deals with popular protests in the Arab world from a historical perspective over the past 200 years or so and the last American foreign policy towards the region.

These are all very popular books and are important treatise and reflections on the developments in the Middle East and what is happening to the region today. The three books are not polemics but seek to tackle issues that are at the very least controversial dealing with the growing Sunni-Shia divide while urging for a non-simplified perspective of the issue, popular protests as exemplified by the Arab Spring and American policies in the Arab world since the Carter Doctrine.

All these issues are tackled through rigorous academic perspectives by professors who long looked at the region from the viewpoint of the professional practitioner and with the lens of the analyst, the political scientist and the international relations expert. The books provide a rounded, wholesome picture of the Middle East. The first on "sectarianization" is an edited collection with participation of well-known academic writers discussing the subject from all over the region while the second book depicts an almost chronological history of popular protests in the Middle East and building a theory from the "bottom up" as an agent of change. The third book is an essential critique of American policy in the region with the author discussing America's involvement as "permanent war".

'rogue regimes' and countering the spread of weapons of mass destruction. They have also laid great store by their use of 'soft power' to promote American values of human rights and democracy.

According to former US Secretary of State Condoleezza Rice, the United States departed from its own values in so far as it supported autocratic regimes in the Arab world. Yet the attempts by both George W. Bush and Barack Obama to promote political reform and democracy, whether in the context of the occupation of Iraq or the 'Arab Spring', have either failed, as in Egypt and Palestine, or contributed to sectarian conflict, as in Iraq and Syria. Prosecution of the 'War on Terror' may well mean the end of ISIS, but it only emerged out of the chaos in Syria and Iraq that the United States had a role in fomenting, and it may yet morph into a new incarnation in these countries, as well as in Yemen and Libya.

In so far as Donald Trump has abandoned the concept of 'American exceptionalism' and is determined to put 'America First' in all his foreign dealings, he may seem like a welcome change—an unashamed nationalist who will not dress up the pursuit of US interests as a benign influence in the world. Certainly, many Arab leaders thought so when Trump was elected.

However, as argued in this paper, Trump's idiosyncratic views, lack of knowledge and unpredictability might not make him a reliable ally for Arab countries. At least his predecessors showed some awareness of international law, even when they flouted it, as in the invasion of Iraq. International law has been the ultimate protection for small states in the face of belligerent neighbours. It was the basis for the liberation of Kuwait from Iraq's landgrab, and remains the last best hope for the Palestinians under Israeli occupation.

International humanitarian law offers some sort of protection for oppressed minorities and refugees wherever they are, provided that is, that the major powers continue to prefer some semblance of a rule-based global order, be that in relation to trade, global finance or human rights. Without the notion of 'the rule of law' and equal protection under international law for member states of the United Nations, there can only be a reversion to a pre-First World War 'Hobbesian state of nature' where imperialism reigns and might makes right.

This prospect may suit those currently in power across the Middle East, but only so long as they have the power of America on their side. Yet with Trump in charge, there is no guarantee that he will choose the course of

It is concluded that there is nothing as Arab Pressure. Rather, there is sporadic effort from different states to exert pressure about different issues in different times. However, there are several challenges to the foundation of a powerful Arab-Gulf lobby, such as the multi–segmental and –sectarian composition of the Arab community, rivalry among the Arabs, the weak Arabian Gulf-Arab community relations and the manner the Arabs manage their policies.

Finally, the researcher foresees the increasing importance of the lobbying on the foreign policy for a number of reasons. Firstly, national interest is no longer a clear concept for the Americans. Secondly, there has become more power in the hands of the Congress. Thirdly, due to the declining oil prices, the Arabian Gulf is gradually losing its strategic value. Fourthly, in the aftermath of the nuclear deal, Washington is showing rapprochement with Tehran.

Bibliography

The Arab-Israeli Conflict: 50 Years After the 1967 War

Majdi Abdul Aziz

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Releases in books*

English Section

- ***Strategic Analysis***

The Implications of Trump's Election for the Middle East

Rosemary Hollis

As the foregoing review of US strategies for the Middle East indicates, the US record in delivering peace and stability to the region cannot be judged a success. Perhaps the problem has been the presumption of successive US governments that what is good for the United States is also good for the world. Until Trump came to power, for the past several decades it has been the norm for Americans to define themselves as a benign global force, using hard power to confront first the Soviets and then so-called

Symposium: Thought Development of Political Islam in the Arab World.. (Jordan's Muslim Brotherhood as a Model 2007-2017)

MESC

Amman – August 28 2017- The MESC organized a symposium titled **Thought Development of Political Islam in the Arab World (Jordan's Muslim Brotherhood as a Model)**. It was joined by several national political and academic figures.

The main objective was to explore the changes in the political Islam's mindset and its impact on the political behavior at the national, regional and international levels. In addition, there were questions about how it views its own policies and ideology. Then, the next 4 years' approach (2017-2020) was the focus of the final topic.

The event was divided into 3 sections. Section One discussed these movements' thought principles and the major political shifts. Section Two investigated the political action and tools employed by the Muslim Brotherhood in Jordan. Section Three conducted critique of the MB's experience in Jordan.

Book Review: Arab-Gulf Lobby in the US: Reality vs. Ambition

Aref Morshid

Bibliographical Information: Dania Qleilat Al-Khateeb, **Arab-Gulf Lobby in the US: Reality vs. Ambition,** Translated by Mohammad Shiya, 1st Edition, Beirut, Arab Unity Studies, 2016, 256 pages.

The middle-sized publication consists of 6 chapters, an introduction, conclusion, bibliography and index.

In the introduction, the author argues that her product is different from the present literature exploring the absence of an Arab lobby to impact the US foreign policy in a scientific methodology. The previous studies do not address how such a lobby can be created or what it could look like. Thus, the objective which sets the plan of the study is to shed light on a significant part of the US policy. Lobbying is a constitutional right in the country, which is not familiar to the Arab culture mindset.

Other recommendations include a declaration of ceasefire in all areas of armed struggle under international supervision and mechanism under Article 7 especially relating to Iraq, Syria and Yemen and opening dialogue on the highest levels relating to those parties involved in the crisis, whether its governments, NGOs, political elites, thinkers and intellectuals to contain the crisis and sooth the atmosphere. This would include searching for outputs and understandings that would contribute to finding solutions and satisfy all parties through regional mediations with the parties in the struggle. These mediators should include Jordan and Turkey in cooperation with Arab, Gulf and other sides.

Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017 (Political and Statistical Analysis)

Abdullah Al Majaly

On August 15 2017, Jordan saw municipal election held according to the local councils system for the first time. These are smaller units which make the municipal councils. The step coincides this year with the decentralization election. The first experience of its kind after the Decentralization Law no. 49 of 2015 aimed at carrying out the organizational principle at the governorate level by granting local administrations broader powers.

Basically, the two processes are intended by the government to widen the democratic choice as the state approach for action and to encourage further public participation in the development decisions.

The turnout amounted to 4.460 million, making 31.7% of those eligible to vote. The least percentage was recorded in Amman by 17.5%.

Again, the results indicate the weakness of the Jordanian parties in seizing the ballot opportunity to enhance their popularity. They only won 3.5% of the 2444 seats of the local, municipal and governorate councils, including Greater Amman. Other than that of Zarka, they only got 6 small and marginal municipalities out of the total 100,

Finally, the National Alliance for Reform, led by the Islamic Action Front Party, made some progress, mainly in leading Zarka Municipality. On the other hand, advancing through competition and quota, women managed to gain 25% of the total seats.

sectarian crisis in the Arab world including: The hemorrhaging of the capabilities of the Arab states in sectarian struggles against the real internal priorities represented through political, economic and social reform and realization of comprehensive development; social fragmentation of Arab countries and division of its communities into sects accusing one another and creating doubt, suspicion and despair in their make-up with onslaughts on their coexistence inside the one nation instead of building it on basis of solidarity, interdependence and cooperation and unity of all citizens; the shift from real and inevitable risks threatening Arab states, especially those external dangers like Israel's existence, is a must; sectarian allegiance against identity to the nation and the state and those who seek to undermine higher Arab interests; those who seek to push the younger Arab generations into the sectarian circle as opposed to the wider comprehensive nation free from sectarian parochial culture.

The report presents two expected scenarios expectant of the sectarian crisis in the Arab world, the first is its continuation to the same spiraling level and the second is ending it and exiting out of the present struggle, divisions and in confronting it. In light of these there are a number of factors affecting the route of the future of the crisis with its most prominent being the impasse on the Syrian, Iraqi and Yemeni fronts, Iran and its allies, Saudi Arabia, some of the other Arab countries, future of Turkish-Iranian relations, possible role of Turkey regarding the crisis, existence of Daesh and other extremists groups with similar ideologies and the Shiite popular forces and similar organizations. Lastly the policies of the American administration under president Donald Trump regarding the region and especially Iran and Arabs and its stand on the Syrian and Iraqi conflicts.

The report is based on the current behavior of the parties who directly impact the crisis, opportunities involved in the continuation of this state of incitement, polarization and sectarian confrontation in the coming period as long as there is no fundamental change in the factors affecting this state of affairs and the positions of regional and international actors.

To increase the opportunities to realize the ending-of-the-crisis scenario and do away with divisions and confronting sectarianism the Arab Crisis Team makes a number of recommendations with the most prominent being: Stopping all forms of sectarian incitement, refraining from hate speech, accusation and treachery, promoting a culture of acceptance of religions, sects, and ethnicities, and emphasizing positive coexistence on the basis of the search for commonalities.

Reports and Articles

Sectarian crisis in Arab world to where?

Arab Crisis Team

The sectarian crisis in the Arab world today is the most serious witnessed in the region. Because of its importance and its dangerous implications, the **Arab Crisis Team- ACT** in MESC is attributing this issue to further researching this growing phenomenon. It first looks at the sectarian crisis itself, its present situation and consequences. Then it draws out the scenarios related to its development, identifying features that will surely affect its future. Finally, the team makes its recommendations to increase opportunities to draw up a scenario to end such a sectarian crisis, its division and in confronting it.

The sectarian crisis in the Arab world is widening to include Iraq, Syria, Yemen, Lebanon, Saudi Arabia, Bahrain, rest of the Gulf countries and more, overstepping these states to the rest of the Middle East, to Iran, Turkey, Pakistan and Afghanistan. Such a crisis is now threatening the security of the Arab nations and the stability of most states in the region.

Sectarianism is one of the most pressing issues provoking conflicts and instabilities in the Arab world in light of the continued failure to resolve religious and/or sectarian differences on the basis of intellectual and religious reference; and the failure on the official and Arab partisan levels to form national communities in line with the higher national consensus for development and internal stability and to meet the external challenges.

The so-called subjective factor in the sectarian issue, and notwithstanding the external dimension, remains critical, especially in the light of the new strategy and thought of the neoconservatives in the United States and their plans in the Middle East affected by the theories of sectarian fragmentation developed by the well-known historian Bernard Lewis. It is from this stance, the strategies of intervention and fragmentation became focused when Afghanistan was invaded followed by Iraq. It is within this context, the objectives of the American occupation of Iraq in 2003 must be understood in, not to say anything about the onslaught and destruction of the Iraq state and the corruption of its institutions to serve as alternatives on sectarian basis and formation.

The ACT report outlines the most significant repercussions of the

Strategic Analysis

Israel's Policy Shifts towards Jerusalem and Al-Aqsa Mosque (Backgrounds, Trends and Causes)

Ra'ed Nu'eirart

The Israeli policies towards Al-Aqsa Mosque are taking a rising judaization approach, mainly aimed at a single result – "broader land and less population". The trend in Jerusalem is different from other cities, since complete judaization in the city and the holy shrine is considered a practical refutation of the Zionist claims. Therefore, the process targets houses, street names, graveyards, mosques, buildings, teachers, man, etc.

The steps against the shrine took several forms. Firstly, the Hebrew State started Israelizing the holy city by imposing full sovereignty. Secondly, in the 1980's, it moved to judaization. Thirdly, since the launch of the peace process, the official policy has been trying to replace Al-Aqsa Mosque with the Temple and promoting the settlement activity in the surrounding areas.

Consequently, Jewish groups and rightest political parties have been active in the last ten years, calling for temporal and spacial division of the holy site, so that it would become like the Ibrahimi Mosque of Al-Khaleel. In addition, a number of laws have been approved and Jewish rulings announced to demand the practice of religious ceremonies in Al-Aqsa squares, though that was previously prohibited.

The Israeli government employed several factors in this regard, such as the US Administration's stance supportive of the settlement and the Israeli plans in Jerusalem, the Arab World split, the disputes among the Palestinian and their leaders' weakness and confusion. Nevertheless, after attempting to set the temporal and spacial division, Israel had to decline in front of the Palestinian popular attitude, which totally rejected any compromise about the holy site as an inclusive Muslim ownership. Other than the 20 martyrs who were killed by Israeli soldiers during sit-ins and demonstrations, there were pressures and advice by official Palestinian, Arab and Western parties and national security institutions. A new inclusive intifada had to be prevented, so that the cards of the region could not be mixed and the US and Israeli interests harmed.

and "thought" cooperation to confront possible extremism, terrorism in the area surrounding the Kingdom and Turkey; working to reinforce the character of Islamic countries and to jointly face "Islamophobia" in the world.

The editorial re-emphasizes the "golden basis" of geopolitics and geo-strategy that the main basis of power of ability to reinforce the strategic re-allocation on a firm basis in accordance with the higher interests is internal stability, integrated national unity, and the participation of all social and political forces. This plays as the main determinant in the capability of state to choose its strategic re-allocation, to protect it and to enjoy stability in a secure environment.

Research & Studies

Palestinian-Israeli Talks: From 'Solution' to 'Management' of Conflict: (A Critical Study)

Abdus-Salam Mu'alla

Aminurrasyid Yatiban

The Palestinian-Israeli talks have been suffering from a genuine dilemma. As previous studies looked at the issue to assess the outcomes of the experience, it was found that the conflict solution approach should be replaced by conflict management to put an end to the negotiation failure. The new method is said to facilitate bringing in shifts of the attitudes adopted by the disputants against each other, in a way that affects the nature of the conflict. That would eventually lead to a reasonable solution. On the other hand, the present study explores the possible resulting repercussions, checking whether the required changes in the mutual relations can actually remove the barriers to the settlement process or push for a negative freeze.

Both approaches are analyzed, focusing on the impact of the management method on the nature and development of the dispute, whether they facilitate a negotiation-based settlement. It is found that the latter concentrates on the external side, but not the essence, of the dispute. Moreover, the results seem to work in favour of only one party's targets and demands. In conclusion, it is not capable of ending the blockage of the Palestinian-Israeli talks, but consolidates the deadlock.

Editorial

Jordan's Strategic Re-allocation at Arab and Regional Levels

Editor in Chief

Jordan geo-politics in principle determines its main options in any strategic re-allocation at Arab and regional levels. Over the seven decades of its existence, the Hashemite Kingdom, witnessed ups-and-downs that affected its strategic status.

The editorial discusses the main principles and policies that Jordan might take to sustain its strategic role and importance on different levels and to ensure its eminence for greater stability in the coming year of 2018. This would put Jordan in good stead to ensure greater political and economic stability and preserve its regional role. This re-allocation is to be balanced and active within the context of the higher interests of the country. This re-allocation is essential for Jordan considering the current conditions and developments that prevailed in the past two years in the region, and the sharp shifts and instabilities that weakened most of the neighboring countries.

These changes have imposed new limitations on the policies of the Kingdom on the one hand, and opened new, and might be, better opportunities on the other. The main requirements to achieve Jordan's goals within this new frame of thinking is the seriousness of government and be sure that they are energetic powerful and integrated enough to boost Jordanian strategic re-allocation. It is to consider strategic developments in the region, regional relations with the United States, historical relations of the regional actors with the Jordan, protection of the Kingdom from regional turbulences and/or intervention in its internal affairs and increasing the strategic weight of Jordan regionally and on the international level.

The editorial refers to the fact that the developments in Jordan-Turkish relations would serve as a benchmark of this re-allocation. It would facilitate Jordan's prominent strategic role whilst enhance cooperation with Turkey on many levels. The cooperation might include mutual consultation in dealing with joint challenges, security, cultural

111 115 118	***Bibliography*** ***The Arab-Israeli Conflict: 50 Years After the 1967 War*** - *Arabic References* - *English References* - *New Releases in books* ***Majdi Abdul Aziz***
123	**Arabic Abstracts (for English Section)**
126	***English Section*** **Strategic Analysis** *The Implications of Trump's Election for the Middle East* ***Rosemary Hollis***
140	**Article** *Sectarianization, Popular Politics and U.S. Intervention in the Arab World* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Jordan's Strategic Re-allocation at Arab and Regional Levels* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *Palestinian-Israeli Talks: From 'Solution' to 'Management' of Conflict- A Critical Study* ***Abdus-Salam Mu'alla*** ***Aminurrasyid Yatiban***
49	***Strategic Analysis*** *Israel's Policy Shifts towards Jerusalem and Al-Aqsa Mosque (Backgrounds, Trends and Causes)* ***Ra'ed Nu'eirart***
65	***Reports and Articles*** *Sectarian crisis in Arab world to where?* ***Arab Crisis Team***
77	*Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017 (Political and Statistical Analysis)* ***Abdullah Al Majaly***
93	*Symposium: Thought Development of Political Islam in the Arab World.. (Jordan's Muslim Brotherhood as a Model 2007-2017)* ***MESC***
101	*Book Review: Arab-Gulf Lobby in the US: Reality vs. Ambition* ***Aref Morshid***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2017

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan	***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal	***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub	***Mohammad Abu Hammour***

Volume 21 **No. 81** **Autumn 2017**